

جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة  
كلية الحقوق و العلوم السياسية  
قسم العلوم القانونية

عنوان البحث:

مساهمة الشعب في السلطة  
من خلال  
النظام الحزبي في الجزائر

بمـثـل لـنـيـل شـهـادـة المـاجـستير  
تخصص قانون دستوري

المشرف

الطالبة

أ. د: بن حليلو فيصل

لمزري مفيدة

لجنة المناقشة:

- |        |                          |    |
|--------|--------------------------|----|
| رئيسا  | أ.د. غضبان مبروك         | 1- |
| مشرفا  | أ.د. بن حليلو فيصل       | 2- |
| ممتحنا | أ.د. بوهنتالة عبد القادر | 3- |





مساهمة الشعب في السلطة  
من خلال  
النظام الحزبي في الجزائر

# الإهداء

إلى

« والحيّ العزيزين أطال الله في عمرهما،  
« زوجي و إخوتي الذين كانوا سندا قوي لي، و خصوصا أخي  
الأستاذ صايدو لمساعدته الكبيرة لي.  
« إبني و قرتي عيني - رعدة إيمان و محمد آدم-،

إلى كل هؤلاء جميعا

أهدي هذا العمل

## الشكر

« إلى الأستاذ الدكتور - بن حليلو فيصل الذي بذل جهدا كبيرا ليتم إنجاز هذا العمل.

« إلى الأستاذ الدكتور مخضبان مبروك الذي ساعدني كثيرا.

« إلى من ساعدني بالكلمة الصادقة...

## مقدمة

يكاد يجمع الفقه على أنه لا ديموقراطية بدون أحزاب سياسية، فهي أساس كل حياة ديموقراطية في الوقت الحاضر، إذ عن طريقها يتم الاعتراف والتعبير عن مختلف الإتجاهات السياسية في الدولة، وبفضلها يتكون الرأي العام الذي يؤدي إلى مشاركة المواطنين في الشؤون العامة ، وبالتالي تعتبر واسطة المواطنين المباشرة لممارسة السيادة في الدولة.

والجزائر كباقي دول العالم لديها أحزاب، تتبنى اتجاهات سياسية وإيديولوجية مختلفة، والأحزاب في الجزائر ليست وليدة دستور 1989، وإنما لها جذور تاريخية ابتداء من ظهورها في بداية القرن العشرين حيث كان لها دور فعال في نشر الوعي بين أفراد المجتمع الجزائري، مما ساعد على تبني الثورة عند إندلاعها حيث اعتبرت الثورة الوسيلة الوحيدة لنيل الإستقلال، كما أن الأحزاب قد إنضمت تحت غطاء جبهة التحرير الوطني لأنه ترسخ لديها أن طريق الثورة هو الطريق الأوحـد لنيل الاستقلال ، وهذا يعتبر موقف شجاع من طرف الأحزاب الجزائرية.

لكن بمجرد نيل الإستقلال وضع حد للتعددية ، لأنه أعتبر أن كثرة الأحزاب سوف يؤدي إلى تشتت ، و الجزائر لا تزال في بداية مشوارها، لذلك يحب التوحد تحت غطاء حزب واحد و المتمثل في حزب جبهة التحرير الوطني من أجل بناء دولة قوية ، و هكذا تم تبني الأحادية الحزبية تحت غطاء الاشتراكية لكن تدهور الوضع الإجتماعي و الإفلاس الإقتصادي و البيروقراطية أدى إلى ظهور أزمة في الجزائر، كان رد فعل المواطن اتجاه السلطة هو المطالبة بالحقوق و الإصلاحات ، و الحوار و حرية التعبير و المشاركة في صنع القرار السياسي و خير دليل على ذلك ما وقع في أحداث أكتوبر 1988 التي أثبتت للرأي العام الوطني و الدولي بأنها معارضة قوية لاحتكار السلطة، نتيجة لتلك الأحداث قامت السلطة بهدف امتصاص الغضب الجماهيري بإصلاحات سياسية لفتح المجال أمام الشعب لكي يعبر عن آراءه و ذلك بالسماح بإنشاء أحزاب سياسية.

أما أسباب اختيارنا لهذا الموضوع فـلأهميته البالغة و المتمثلة في مشاركة الشعب في السلطة و بأنه الركيزة الأساسية لها ، و بما أن الشعب لا يمكنه أن يحكم بطريقة مباشرة لذلك لا بد له من واسطة أو ممثل ينوب عنه لممارسة تلك السلطة و الوسيلة الوحيدة لذلك هي الأحزاب السياسية ، لأن الأحزاب هي المنبر الذي من خلاله يمكن للشعب أن يعبر عن طموحاته و أفكاره . فقد حاولت من خلال هذا البحث تبين الدور الذي لعبته الأحزاب السياسية في حياة الشعب الجزائري ، و تبين هل حققت طموحات الشعب في السلطة.

وحتى يكون موضوعنا أكثر وضوحا اتبعت المنهج التاريخي أولا لأننا تطرقنا إلى ظهور الأحزاب و أسباب ظهورها و المراحل التي مرت بها ، و كذلك المنهج الوصفي التحليلي و ذلك من خلال تحليل الأحداث التي مرت بها الجزائر . أما الإشكالية المطروحة فهي:

أن الأحزاب تعتبر المرآة العاكسة لطموحات و تطلعات الشعوب ، فهي التي تعبر عن آرائها و تدفع عن حقوقها في المراكز العليا لإصدار القرار . فهل الأحزاب الجزائرية تلعب هذا الدور في الحياة السياسية للشعب الجزائري و هل فعلا تعكس مساهمة الشعب في السلطة أم أنها مجرد شعارات ترفع في المناسبات الرسمية فقط ؟ هذا ما سوف نحاول الإجابة عنه من خلال هذا البحث و ذلك من خلال التعرض بالدراسة لجملة من الأحداث و هي:

- 1- ظهور الأحزاب و أسباب ظهورها .
- 2- المراحل التاريخية لتطور الأحزاب و أفكارها .
- 3- تبني الأحزاب للثورة .
- 4- أسباب إنتهاج الأحادية الحزبية بعد الاستقلال .
- 5- أسباب و عوامل التخلي عن الأحادية و تبني التعددية الحزبية .
- 6- أما العنصر الأخير و الأهم هو: هل حققت التعددية طموحات الشعب في السلطة ؟ كل هذه العناصر درسناها حسب الخطة التالية:

## خطة البحث

### مقدمة

#### الفصل الأول: السلطة و أنواعها.....6

- المبحث الأول: تعريف السلطة و طرق ممارستها.....7
- المطلب الأول: تعريف السلطة.....7
- المطلب الثاني: طرق ممارستها.....8
- المطلب الثالث: أشكال السلطة و مميزاتها.....10
- المبحث الثاني: أنواع السلطة.....13
- المطلب الأول: السلطة التشريعية.....13
- المطلب الثاني: السلطة التنفيذية.....16
- المطلب الثالث: السلطة القضائية.....18

#### الفصل الثاني: الأحزاب السياسية.....20

- المبحث الأول: تعريف الأحزاب السياسية و أنواعها.....21
- المطلب الأول: تعريف الأحزاب السياسية و مصادرها.....21
- المطلب الثاني: أنواع الأحزاب السياسية.....23
- المبحث الثاني: الأنظمة الحزبية المعاصرة.....27
- المطلب الأول: نظام الحزب الواحد.....27
- المطلب الثاني: الثنائية الحزبية.....30
- المطلب الثالث: التعددية الحزبية.....31
- المبحث الثالث: العلاقة بين الأحزاب و السلطة.....33
- المطلب الأول: ضرورة وجود الأحزاب في السلطة.....33
- المطلب الثاني: انتقادات حول التعددية الحزبية.....36

#### الفصل الثالث: دور الأحزاب في الحياة السياسية الجزائرية منذ ظهورها إلى أحداث أكتوبر.....



المبحث الأول: الأحزاب السياسية في الجزائر منذ ظهورها إلى الاستقلال.....43  
المطلب الأول: الحركة السياسية قبل الحرب العالمية الثانية.....

44

المطلب الثاني: التطورات السياسية في الجزائر بين 1939 إلى 1954.....49  
المطلب الثالث: الثورة التحريرية و الأحزاب السياسية.....55

المبحث الثاني: الأحادية الحزبية في الجزائر من 1962 إلى 1989.....63  
المطلب الأول: أزمة 1962 أو انفجار تناقضات جبهة التحرير الوطني.....64  
المطلب الثاني: تحول الجبهة إلى حزب سياسي و تبني الأحادية الحزبية.....69  
المطلب الثالث: موقع الحزب في الصراعات السياسية.....73

الفصل الرابع: التعددية الحزبية في الجزائر.....83

المبحث الأول: أسباب الانتقال من الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية.....91  
المطلب الأول: الخلفيات و الأسباب العامة لأحداث أكتوبر 1988.....91  
المطلب الثاني: من الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية.....93  
المطلب الثالث: أفاق التعدد الحزبي في دستور 1989.....96

المبحث الثاني: الأحزاب في ظل التعددية.....101  
المطلب الأول: الأحزاب و الترسيم القانوني للتعددية.....101  
المطلب الثاني: إيديولوجية الأحزاب السياسية في الجزائر.....103  
المطلب الثالث: الشعب و السلطة.....

113

الخاتمة.....116

الملحق.....118

المراجع.....121

## الفصل الأول

### السلطة

المبحث الأول: تعريف السلطة و طرق ممارستها

المطلب الأول: تعريف السلطة.

المطلب الثاني: طرق ممارستها

الفرع الأول : ممارسة السلطة عن طريق القهر و العنف.

الفرع الثاني : ممارسة السلطة بواسطة الإقناع.

المطلب الثالث: أشكال السلطة و مميزاتها.

المبحث الثاني: أنواع السلطة

المطلب الأول: السلطة التشريعية.

المطلب الثاني: السلطة التنفيذية.

المطلب الثالث: السلطة القضائية.

# الفصل الأول

## السلطة وأنواعها

إن تواجد شعب فوق إقليم معين يستوجب تواجد هيئة منظمة تتولى ممارسة السلطة لحكم الشعب ، فلا يشترط أن تتخذ لونا سياسيا معيناً ولكن يجب أن يكون لها نفوذاً على جميع الإقليم بحيث لا توجد سلطة مصارعة لها، و إلا يتم تقسيم الإقليم، وكذلك لا يشترط أن تكون ممارسة الحكم برضا مجموع الشعب، فكثيراً ما تفرض السلطة عن طريق القوة و الردع لكن قبل الحديث عن مميزات السلطة وأركانها يجب أولاً تعريف السلطة

### المبحث الأول

#### تعريف السلطة و طرق ممارستها

ذهب العميد ديجي إلى أن السلطة تظهر في كل جماعة إنسانية حيث ينقسم المجتمع إلى حكام و محكومين أي جماعة تصدر الأوامر، وأخرى تنفذها، و إلى قادة و أفراد عاديين، و يسري هذا الانقسام في كل المجتمعات كبيرها و صغيرها و السلطة في أبسط صورها هي ( القدرة على فرض إرادة ما على إرادة أخرى )<sup>1</sup> و هناك تعريف آخر للسلطة وهو تعريف السلطة السياسية ويقصد بها السلطة Pouvoir في المدينة، وهذا هو المعنى اللغوي أما المفهوم الاصطلاحي فيراد بها سلطة الدولة، وبذلك فإنها سلطة التنبؤ والدفع والقرار والتنسيق التي تتمتع بها مؤسسات الدولة لقيادة البلاد<sup>2</sup>.

ومع ذلك فإنه من الناحية الواقعية نلاحظ أن السلطة السياسية تبدو ممارسة بصفة شبه كلية من قبل السلطة التنفيذية في حين أن السلطة التداولية ( البرلمان ) تبدو كمؤسسات رقابية.

<sup>1</sup>- محمد نصر مهنا: دراسة الأصول و النظريات، بدون سنة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ص 151

<sup>2</sup>- سعيد بو الشعير : القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ج : 1 ، النظرية العامة للدولة والدستور ، ديوان المطبوعات - الجامعة المؤسسة الوطنية للكتاب، ط : 2 بن عكنون - الجزائر ، 3 شارع زير و ت يوسف الجزائر ، ص :

وما من شك في أن السلطة السياسية لا تختلف عن السلطة التنفيذية لقيامها هي الأخرى على الأمر والطاعة، وهو ما يدفعنا إلى ضرورة التمييز بين الحكام

والمحكومين، وأن الحكام لكونهم يشكلون أقلية، فهم يعتمدون على ثقة الأغلبية التي بدورها تمنح لهم وسائل الإكراه الضرورية لحفظ النظام والأمن في إطار القانون. والمؤكد أن السلطة السياسية ضرورية لقيام الدولة، وهي أيضا ضرورية لكونها الوسيلة التي بواسطتها تستطيع الدولة القيام بوظائفها الداخلية والخارجية لا ينافسها في ذلك أحد، وهو ما يفرض تمتعها بالقوة والقهر واستحواذها لوحدها على القوة العسكرية لحماية مصالح الأفراد والجماعات التي أقامتها، وتنظيم أمرها بما يتماشى والمصالح العام لأن وظيفة الدولة في عصرنا الحاضر لم تعد قاصرة على حماية الحاكم ومجموعته عن طريق القوة وإنما أصبحت تمتد إلى العديد من المجالات هدفها تحقيق أكبر قسط من العدل والمساواة<sup>(1)</sup> ولكي تمارس السلطة نشاطها كان لابد من طرق و تتمثل طرق ممارسة السلطة فيما يلي:

## المطلب الأول طرق ممارسة السلطة

### الفرع الأول ممارسة السلطة عن طريق القهر والعنف

تمارس السلطة بواسطة القهر و العنف، أي تفرض السلطة عن طريق استخدام القوة و السيطرة، وتعد تلك الوسيلة قانون أولئك الأكثر قوة،الذين يجبرون الضعفاء على الخضوع لهم، و لا شك أنها نتيجة لعدم تعادل القوى و استخدام تلك القوة المادية يتخذ مظهرين هما<sup>2</sup>:

#### أولاً: القوة الطبيعية أو الجسدية

وهي الصورة البدائية أو النظرية للقوة، فالأشد عضلا، و أقوى بنيانا في عصابة الأثقياء و المجرمين يمسك قيادتهم و يجبرهم على الخضوع له، و تتجلى هذه الصورة

---

<sup>1</sup>- سعيد بوالشعير: نفس المرجع السابق، ص: 74.

<sup>2</sup> - محمد نصر مهنا: دراسة الأصول و النظريات، دار الفكر العربي، 11 شارع حوار جي القاهرة، ص : 151.

في الدول الحديثة في مؤسسات الجيش والسلطة السياسية، وفرضها على سائر الجماعات الأخرى، وتبرز هذه الصورة بوضوح في الدول المتخلفة حيث من يسيطر على هذه المؤسسات يسيطر على السلطة السياسية في الدولة.

## ثانيا: القوة الاقتصادية

فالذي يسيطر على السلع والمواد اللازمة لمواصلة حياة الإنسان، ويتحكم فيها يعطي ويحرم إنما هو في الحقيقة يستطيع أن يسيطر على الآخرين والتاريخ يؤكد ذلك. فالطبقة التي حازت وسائل الإنتاج و مصادر الثروة هي التي مارست السلطة السياسية، ومن هنا ينشأ الارتباط الوثيق بين القوة الاقتصادية والقوة السياسية، فعندما كانت الأرض هي وسيلة الثروة الأساسية كان من يملك الأرض يحكم الجماعة فالقطاعي الذي يملك الأرض ملك كل شيء عليها من إنسان وحيوان، ومارس السلطة السياسية في الجماعة وعندما أصبحت التجارة والصناعة مساعدة لثروة استقرت السلطة السياسية في يد الطبقة البرجوازية الجديدة التي ملكت قوة الإنتاج<sup>1</sup>.

## الفرع الثاني ممارسة السلطة بواسطة الإقناع

أما الوسيلة الثانية فهي وسيلة الإقناع الحر وضرب المثل وتقديم النموذج. وتزداد قوة السلطة دائما ويزداد استقرارها كلما زاد قبولها اختياريا عن طواعية والحياة في المجتمع هي تلك التي جعلت من الضروري أن توجد سلطة تضمن النظام.

وتوفر العمل المستمر وتنسيق العلاقات بغية تحقيق مصلحة المجتمع فإذا ما عايشت الهيئة الحاكمة جماهير الشعب، وعملت على تحقيق مصالحه وتنفيذ مطالبه فإنها تحوز على رضائه، في هذه حالة تصبح سلطة قانونية مشروعة تقوم على رضا المحكومين وقبولهم لها، ومما لا شك فيه أن الرضا بالسلطة والإقتناع بها مسألة هامة بالنسبة لبقائها وهيمنتها على المحكومين، لأن القوة المادية وحدها لا تكفي دائما للخضوع للسلطة وإطاعة أوامرها وإلا كان لزاما على الهيئة الحاكمة أن تضع شرطا وراء كل مواطن ثم تقوم بوضع شرطي آخر وراء الشرطي الأول وذلك لأن إنعدام الرضا و الإقتناع بالسلطة يززع ثقتها حتى في حراسها، ولهذا فإن السلطة في الحقيقة تركز على ثقة الخاضعين لها أكثر من اعتمادها على إرادة الحاكمين<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>- سعيد بوالشعير: نفس المرجع السابق، ص: 74.

<sup>2</sup>- عبد الغني بسيوني عبد الله: النظم السياسية (أسس التنظيم السياسي)، الدار الجامعية المكتبة القانونية، مصر، ص

## المطلب الثالث

### أشكال السلطة السياسية و مميزاتها

#### الفرع الأول

#### أشكال السلطة السياسية

المبدأ العام أن السلطة إما أن تكون ذات طابع اجتماعي مباشر، و إما أن تكون مجسدة في شخص معين أو سلطة مؤسسة.

**أولاً:** فالسلطة الاجتماعية المباشرة هي التي لا يمارسها أحد بمفرده، و لكن الكل يطيعون و يتصرفون في إطار العادات و التقاليد، و هي تتصف بأنها غير مطبوعة بطابع الإرهاب و العقاب، وإن كان الشخص خوفاً من الإبعاد الذي هو أشد العقوبات مضطراً إلى التصرف بما يرضي الجماعة لأن الطاعة في ظل تلك السلطة يطغى عليها الطابع الغريزي، و هذا النوع من السلطة ساد في العصر القديم، و نجد نوادر منه في عصرنا الحاضر في إفريقيا و أمريكا الجنوبية أين توجد جماعات قليلة لا تزال وفق نظام بدائي يعتمد على معتقدات و عادات و تقاليد موجودة مسبقاً فلا يجد الفرد إلا مراعاتها و الامتناع عن أية مبادرة مخالفة لها و إلا تعرض لعقوبات طبيعية و إلهية.

**ثانياً:** أما السلطة المجسدة في شخص أو فئة معينة فهي تلك السلطة التي تكون مرتبطة بشخص الحاكم يمارسها كامتياز، و هو ما يميزه عن غيره من الأشخاص فتكون مرتبطة بشخصه لما يتمتع به من نفوذ و ليست وظيفة مستقلة عنه يمارسها وفق أحكام قانونية و مهنية معينة.

**ثالثاً:** أما السلطة المؤسسة فهي المعتمدة على رضا الشعب، لأن الحاكم لا يمارسها كامتياز أو كصاحب سيادة أو مالك لها، و إنما كوظيفة أسندت له من قبل صاحب السيادة (الشعب) لمدة محددة و الحقيقة أن السلطة المؤسسة تنشأ لدى وعي الجماعة بأنها أسمى من الفرد و أن لها حقوق تسمو عليه مع التسليم أيضاً بأن الفرد ليس عدواً لها و إنما يكفل كل منهما الآخر. و بظهور السلطة المؤسسة تظهر أيضاً القواعد القانونية فيستقر النظام أكثر من غيره لاعتماده على القانون و احترامه بما يتماشى و التطور و مصلحة الجماعة<sup>1</sup>، فالسلطة عليها أن توفق بين سيادة القانون و استقرار النظام من جهة و التطور التاريخي من جهة أخرى رغم ما في ذلك من

<sup>1</sup>-سعيد بوشعير: نفس المرجع السابق، ص: 74.

صعوبة في استمرارها نظرا لاعتبارها ظاهرة اجتماعية مرتبطة بالجماعة و ليس لها مفهوم سياسي فقط.<sup>(1)</sup>

## الفرع الثاني

### مميزات السلطة السياسية

تتفرد السلطة السياسية بالعديد من المميزات أهمها أنها سلطة عامة ، و أنها سلطة أصيلة و مستقلة وذلك باحتكارها للقوة العسكرية و بقيامها بوضع القوانين و كفالة تنفيذها كما أنها سلطة قانونية و فعلية. و سنتطرق إلى هذه المميزات تباعا:

**أولاً:** السلطة السياسية في الدولة سلطة عامة، لأنها ذات اختصاص عام، بحيث يمتد نشاطها لجميع نواحي الحياة في الدولة، على غرار بقية السلطات الأخرى ذات الاختصاص الجزئي و المحدد، كما أنها السلطة السياسية العليا، أي أنها تسمو على جميع السلطات الأخرى و يخضع لها جميع أفراد الشعب، فهي أساس التنظيم في الدولة.<sup>(2)</sup>

و بذلك فالسلطة السياسية شاملة تمارس من قبل الحكام على الجماعة المتواجدة في إطار إقليم الدولة كما تشمل مختلف النشاطات، و بالتالي فإنها غير محددة المجالات و النشاطات إلا وفق إرادتها، لأن غايتها هي تحقيق الخير المشترك للجميع. و إذا كانت السلطة السياسية ضرورية للجماعة للحفاظ على النظام و دفع الخطر الخارجي، فإن ذلك يضمن لها صفة القداسة التي تدعم بما تعبر عنه من تصرفات و عزم على تحقيق الرفاهية و ضمان الوفاق و ما تلعبه و سائل الإعلام في إضفاء صفة الزعامة على ممارسي السلطة عن طريق نشر و بث تصريحاتهم و التعليق عليها، و الاستقبالات و المراسيم الخاصة بذلك و كيفية الوصول إلى السلطة و ممارستها و التركيز على عوامل الوحدة من نشيد و جيش دون إهمال للتشريفات بما يعطي هيبة للسلطة السياسية.

**ثانياً:** من مميزات السلطة السياسية تأرجحها بين الفاعلية و القانونية من جهة و استعمال الإكراه من جهة ثانية.

فالسلطة السياسية إذا كانت لا تعتمد على رضا المحكومين أو على الأقل الأغلبية تكون سلطة أو حكومة فعلية، لعدم تقيد شخص أو المجموعة الحاكمة برضا المحكومين و تجاهلها للقوانين إذا وجدت. و هذا النوع من الحكم الفعلي يظهر أساسا على إثر ثورة

---

(1) سعيد بوالشعير: القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة. ج:1. النظرية العامة للدولة و الدستور. المؤسسة

الوطنية للكتاب، 3 شارع زيروت يوسف الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية، بن عكنون الجزائر. ص:80-81.

(2) أوصديق فوزي: الوافي في شرح القانون الدستوري. ج:1 (نظرية الدولة). ط:1 ديوان المطبوعات الجامعية. ص:

88-89.

أو انقلاب أو ظهور دولة جديدة حيث تطغى السيطرة على الحرية و بالتالي الإكراه على الرضا.

و كثيرا ما يتقبل المحكومين هذا النوع بعد إجراء تغيير طفيف عليه فتتحول السلطة إلى قانونية (أي حكومة قانونية). فعنصر الرضا إذن هو الذي يحول السلطة من فعلية إلى قانونية شرعية، و هذا لن يكون إلا إذا أتيحت للمحكومين حرية التصرف وفق المصلحة العامة و مناقشة الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة، غير أن هذه الحرية و هذا النقاش لا يمكن أن يمس بمبدأ السلطة الذي يقضي بالامتثال ثم مناقشة مدى شرعية التصرف الذي قامت به الحكومة، و إلا ربطنا وجود السلطة من عدمها بشرعية التصرف، و هذا يتنافى مع مبدأ التنظيم.

على أن إعتراض بعض المحكومين أو الأغلبية في حالات معينة باستثناء الأنظمة الديكتاتورية لا يكون له ما يبرره مما يستدعي من السلطة حفاظا على النظام، أن تلجأ إلى استعمال الإكراه لوضع حد للفوضى أو بعض النزوات العارضة التي تتنافى مع الحس المدني، أو كما يقول الفقهاء من أجل ضمان و تأديب المنظمات التابعة لها، و أنه يجب دائما و حفاظا على النظام افتراض قرينة شرعية لتصرف السلطة. و من الإجابة على هذا السؤال تحكم على مدى استمرارية السلطة السياسية و مؤسساتها لأن القول بأن الموافقة كانت على الشخص الحاكم معناه زوال السلطة بزواله مع ما يحدث من أزمات نتيجة ذلك<sup>(1)</sup>.

**ثالثا:** تتميز السلطة السياسية -من ناحية أخرى- بأنها سلطة أصلية و مستقلة، تنبع منها جميع السلطات الأخرى في الدولة، و هي كذلك السلطة الدائمة التي لا تقبل التآقيت و لا التجزئة.

و يترتب على ميزة أصالة السلطة السياسية في الدولة أنها تتمتع بالاستقلال السياسي على الصعيد الأول مما يتنافى مع اندماجها و تبعيتها لأية سلطة أخرى.

**رابعا:** تحتكر السلطة السياسية القوة العسكرية المادية التي تجعلها قوة قاهرة تسيطر على أرجاء الدولة و لا تسمح بوجود أية تنظيمات عسكرية أخرى.

و تتمثل هذه القوة في القوات المسلحة بفروعها و تشكيلاتها المختلفة المكونة لجيش الدولة الذي يتولى حماية إقليمها من أية اعتداء خارجي أو تمرد داخلي، و في الشرطة التي تنتشر في أنحاء الدولة لتوفير الأمن و السكينة لأفراد الشعب، و تحمي منشآت الدولة و مرافقها<sup>(2)</sup>.

**خامسا:** و أخيرا تتميز السلطة السياسية في الدولة بانفرادها بوضع القوانين اللازمة لتحقيق المصلحة العامة، و تتكفل بتنفيذها، ففي حالة الإخلال بها تتولى توقيع الجزاء الذي يضمن احترامها و عدم انتهاكها من طرف الغير<sup>(3)</sup>.

(1) سعيد بوالشعير: القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة. مرجع سابق. ص: 81-82.

(2) عبد الغني بسيوني عبد الله: النظم السياسية و القانون الدستوري. مرجع سابق. ص: 24.

(3) أوصديق فوزي: الوافي في شرح القانون الدستوري. مرجع سابق. ص: 89.



## المبحث الثاني

### أنواع السلطة

أستقرت التقاليد الدستورية على أن السلطات العامة التي تمارس مهام الحكم في الدولة سلطات ثلاث:

السلطة التشريعية و السلطة التنفيذية، و السلطة القضائية. ودستور الدولة هو الذي ينص على هذه الهيئات وعلى اختصاصاتها، و علاقتها ببعضها البعض، ولا يجوز لأي سلطة أن تتجاوز الاختصاص الممنوح لها في الدستور من الناحية النظرية. وفي ما يلي تفصيل لهذه السلطات

### المطلب الأول

#### السلطة التشريعية

السلطة التشريعية هي السلطة التي يناط بها سن القوانين في الدولة ، تلك القوانين التي تقوم بتنظيم العلاقات بين الناس في المجتمع ، و بمقتضاها يحيا الأفراد حياة أمنة منظمة .

وفي العصر الحديث تضطلع البرلمانات أيا كان الاسم الذي يطلق عليها، بهذه الوظيفة وهي إعداد التشريعات وإبرامها، وقد يشارك في هذه الوظيفة رئيس الدولة – ملكا أو رئيس الجمهورية – بدرجة تتفاوت من بلد إلى آخر طبقا للنظام الدستوري في الدولة خاصة في حالة تعطل الحياة النيابية فيما بين أدوار انعقاد البرلمان. والبرلمان أو الهيئة النيابية التي تتولى مهمة التشريع قد تتشكل من مجلس واحد ، وقد تتشكل من مجلسين ، هذا في الدولة البسيطة كمصر و الجزائر مثلا، ولكن الأمر يزداد تعقيدا بالنسبة للدولة ذات النظام الفدرالي حيث نجد إلى جانب البرلمان الاتحادي أي المجلس النيابي بغرفتيه الذي يشرع للدولة الاتحادية يوجد مجلسا نيابيا في كل ولاية يتولى مهمة التشريع داخل الولاية.

### الفرع الأول

#### مهام السلطة التشريعية

الوظيفة الأصلية للسلطة التشريعية هي سن القوانين، و لكن إلى جانب هذه المهمة الأساسية يمارس البرلمان مهام أخرى، مثل الرقابة السياسية، والرقابة المالية على السلطة التنفيذية<sup>1</sup> وسنبداً بغرض الوظيفة التشريعية.

### أولاً : الوظيفة التشريعية

الوظيفة التشريعية هي سن القوانين، وعملية سن القوانين تمر بمراحل عديدة تبدأ بالاقترح ثم المداولة و التصويت والتصديق وأخيراً مرحلة الإصدار و النشر و حق الاقتراح قد يكون حكراً على البرلمان وحده أو قد تشاركه السلطة التنفيذية في ذلك بحسبان أنها تقوم بتطبيق القانون يومياً على الأفراد. وبعد المداولة على مشروع القانون يتم التصويت عليه في جلسة علنية كمبدأ عام. وتتم الموافقة عليه بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين بشرط ألا يقل عدد الأعضاء الحاضرين عن نصف الأعضاء، وبعد هذه المرحلة تبدأ مرحلة التصديق على القانون، وهذه المرحلة تتم بمعرفة رئيس الدولة، والذي يخول له حق الاعتراض على مشروع القانون المقدم إليه، فإذا وافق عليه كلف رجال السلطة التنفيذية، وهم تابعون له بتنفيذ القانون، وهو ما يسمى "بالإصدار" ثم تأتي بعد ذلك عملية النشر، وهذه العملية مهمة للغاية، ويقصد بها نشر القانون في الجريدة الرسمية حتى يتيسر علم الكافة به، ولا يغني عن نشر أية طريقة أخرى من وسائل الإعلام كالإذاعة أو الصحف العادية أو التلفزيون مثلاً.

### ثانياً : الوظيفة السياسية

في الدولة التي تأخذ بالنظام البرلماني تمارس السلطة التشريعية رقابة سياسية على أعمال السلطة التنفيذية ، وهذه الرقابة تتمثل في حق أعضاء البرلمان في توجيه الأسئلة والاستجابات إلى أعضاء الحكومة ، و حقهم أيضاً في طلب إجراء تحقيق برلماني حول موضوع معين ، وأخيراً من حق البرلمان سحب الثقة من الوزراء مجتمعين أو منفردين.

### ثالثاً : الوظيفة المالية

---

<sup>1</sup>-1عاصم أحمد عجيلة / محمد رفعت عبد الوهاب :النظم السياسية، ط : 5 (1412- 1996) ، دار النهضة

العربية ، القاهرة ، ص : 92- 93.

تتمتع البرلمانات أي المجالس النيابية باعتبارها ممثلة للشعب بالولاية العامة على أموال الدولة، فتراقب بياناتها وتحصيلها وأوجه إنفاقها وينتج عن ذلك حق البرلمان في إقرار ميزانية الدولة مقدما والتصديق على الحساب الختامي في نهاية السنة المالية . وإلى جانب تلك المهمة ، توجد مهام أخرى عديدة في النواحي المالية مثل الموافقة على عقد القروض العامة لأهميتها ، والموافقة على منح استغلال أو احتكار وامتياز لاستغلال واستخراج ثروات البلاد للمصلحة العامة ، هذا فضلا عما يقرره المبدأ الدستوري العريض من أنه لا ضريبة إلا بقانون ولا رسم إلا بناء على قانون أي أن فرض الضرائب لا يتم إلا بموافقة البرلمان وإقراره . ونظرا لأهمية الأعمال التي يقوم بها البرلمان، أقر القانون بمنح أعضاء هذه الهيئة حماية قانونية تتمثل في الحصانة البرلمانية و سوف نتطرق إليها في الفرع الثاني.

## الفرع الثاني

### الحصانة البرلمانية

البرلمان هو ممثل الأمة والنائب عنها، ولكي يمارس أعضاء البرلمان مهامهم الجليلة على خير وجه، لابد أن تتوافر لهم ضمانات هامة تكفل قيام البرلمان بواجبه في تمثيل الأمة تتمثل هذه الضمانات بصفة أساسية فيما يسمى بالحصانة البرلمانية . ومقتضى هذه الحصانة أنه لا يجوز اتخاذ أية إجراءات جنائية قبل عضو البرلمان كالقبض والتفتيش مثلا إلا بعد أن يأذن المجلس النيابي بذلك، إلا في حالة التلبس بالجريمة، لأن إتهام عضو البرلمان بجريمة يستتبع مباشرة بالإجراءات الجنائية ضده وقد يكون وراء هذا الإتهام دوافع حزبية مثلا قد تدفع إلى الاتهام الكيدي له، ومن ثم تتعطل مصالح الأمة .

وفضلا عن الحصانة البرلمانية بالنسبة للجرائم فإن أعضاء البرلمان أثناء تأديتهم مهامهم لا يسألون عما يبدونه من آراء ، ولكن بشرط ألا يصل الأمر إلى حد السب أو القذف، كما أن هذه الحصانة لا تنصرف إلى الأفعال كالتعدي بالضرب من عضو على آخر في المجلس إثر إحتدام المناقشات بينهما<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup>- عاصم أحمد عجيلة / محمد رفعت عبد الوهاب : نفس المرجع السابق : ص : 95 – 96

### المطلب الثاني

#### السلطة التنفيذية

إذا كانت المهمة الرئيسية للسلطة التشريعية تنحصر أساسا في وضع القواعد العامة المجردة ( التشريعات ) فإن وظيفة السلطة التنفيذية تنحصر في وضع هذه

القواعد العامة موضع التنفيذ وعلى هذا الأساس النظري يعتبر دور السلطة التنفيذية تابعا لدور السلطة التشريعية<sup>1</sup> و فيما يلي تبين إختصاصات السلطة التنفيذية

## الفرع الأول

### إختصاصات السلطة التنفيذية

تباشر السلطة التنفيذية إختصاصات عديدة لتحقيق المصلحة العامة ، وهذه الإختصاصات ذات أوجه سياسية وتشريعية وتنفيذية ، وإدارية .

**أولا : الإختصاصات السياسية :** تمارس السلطة هذه الإختصاصات في مجالين أحدهما داخلي والآخر خارجي .

ففي **المجال الداخلي :** تتولى السلطة التنفيذية رسم السياسة العامة للدولة ، وهو الإختصاص الأصيل لمجلس الوزراء ، لأن مهمة السلطة التنفيذية في مستوياتها العليا ليست هي الدخول في تفاصيل الأعمال التنفيذية ، وإنما وضع الخطط والإشراف على تنفيذها .

كما تضطلع السلطة التنفيذية بإختصاص سياسي هام في النظام البرلماني، وهو الرقابة على السلطة التشريعية، ذلك الحق الذي يصل إلى حد حل البرلمان. وبالإضافة إلى ذلك يقوم رئيس الدولة باختيار رئيس الوزراء – في النظام البرلماني – وإعفائه من منصبه وكذلك اختيار الوزراء بمعرفة رئيس الوزراء. أما في النظام الرئاسي، فإن رئيس الدولة هو الذي يقوم باختيار الوزراء والذين يكونون حينئذ بمثابة السكرتيرين له، كما يعفيهم من مناصبهم في أي وقت يشاء. كما أن رئيس الدولة هو القائد الأعلى للقوات المسلحة ولو كان أصلا رجلا مدنيا.

---

<sup>1</sup>- سليمان محمد الطماوي : السلطات الثلاث الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الإسلامي، دراسة مقارنة ، ط: 5، سنة 1986 ، مطبعة جامعة عين شمس، مصر، ص : 225 .

### **في المجال الخارجي تضطلع السلطة التنفيذية بما يلي من المهام:**

- 1- **إبرام المعاهدات :** من إختصاص السلطة التنفيذية القيام بعقد المعاهدات مع الدول والمنظمات الدولية ويتولى ذلك عادة رئيس الدولة ، والذي يقوم بعد ذلك بإبلاغها إلى الهيئة التشريعية لكي تصدق عليها وتصدرها عادة في صورة قانون من قوانين الدولة
- 2- **تعيين الممثلين السياسيين واعتماد ممثلي الدول الأجنبية :** فرئيس الدولة يتولى إيفاء الممثلين الدبلوماسيين إلى الدول الأجنبية والمنظمات الدولية، لأنه بصفته رئيس السلطة

التنفيذية فهو رئيس الدولة والذي يمثلها في أعين العالم لدى كافة الدول والمنظمات الدولية .

3-إعلان الحرب: من الأمور الهامة التي تحرص الدساتير على النص عليها إعلان الحرب وهذا الأمر من اختصاص السلطة التنفيذية عادة،وقد ينص في الدساتير أحيانا على أن يتم ذلك بموافقة الهيئة التشريعية .

### ثانيا: الاختصاصات التشريعية

تساهم السلطة التنفيذية من جانبها في التشريعات، التي يسنها البرلمان وذلك عن طريق الاقتراع والتصديق، والإصدار، وتستقل السلطة التنفيذية أحيانا بسن القوانين في حالة تعطل الحياة النيابية وفض الدورة التشريعية .  
على أن الاختصاص التشريعي الأصل الذي يثبت للسلطة التنفيذية، هو استقلالها بإصدار اللوائح ، أو ما يسمى بالتشريع الفرعي وهي تأتي في المرتبة التالية للتشريع، والذي يصدره البرلمان. والغرض من هذه اللوائح كفالة تنفيذ القوانين وسيادة النظام العام في الدولة، والهيمنة التامة على إدارة المرافق العامة للأجهزة الإدارية المختلفة كي تقوم بواجبها على أكمل وجه .  
واللوائح تنقسم إلى لوائح تصدر في الظروف العادية ولوائح تصدر في الظروف الاستثنائية على النحو التالي :

#### **أ:اللوائح التي تصدر في الظروف العادية وهي:**

1-**اللوائح التنفيذية :** وهي التي تفصل أحكام القانون ، تبين الشروط وإجراءات وأوضاع اللازمة التي تكفل تنفيذ القوانين ووضعها موضع التطبيق ، فهي لا تنظم أو تشرع في موضوعات جديدة<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup>- عصام أحمد عجيلة /محمد رفعت عبد الوهاب :نفس المرجع السابق، ص:99/98.

2- **اللوائح التفويضية:** وهي القرارات التي تصدر من السلطة التنفيذية بناء على تفويض من المشرع في مسائل تشريعية معينة.

3- **اللوائح المستقلة :** وهي التي تصدرها الجماعات الإدارية دون إستناد إلى تشريع سابق ولذلك سميت باللوائح المستقلة ، وهي بدورها على نوعين : لوائح المصالح العامة ولوائح الضبط الإداري.

ب/لوائح الظروف الاستثنائية : وتشمل نوعين من اللوائح : لوائح ضرورية ، ولوائح الطوارئ

ثالثا: الاختصاصات التنفيذية والإدارية: تمارس الحكومة عادة اختصاصات إدارية وتنفيذية منها :

- إعداد مشروعات القوانين والقرارات التي تنظم المرافق العامة، والأجهزة الإدارية وتخص السياسات التي تهدف الحكومة إليها .
- تعيين الموظفين وعزلهم.
- إعداد مشروع الميزانية العامة للدولة.
- متابعة تنفيذ القوانين والمحافظة على أموال الدولة ومصالحها<sup>1</sup>

### المطلب الثالث

#### السلطة القضائية

هي السلطة المختصة بتفسير القانون، وتطبيقه على المنازعات التي تعرض عليها، فإذا كانت السلطة التنفيذية تقوم من تلقاء نفسها ، وكان القضاء بعمله أيضا ينفذ القانون فتم فارق بين الاثنين ، فالسلطة التنفيذية تنفذ القانون من تلقاء نفسها ، أما القضاء فإنه لا يعمل إلا إذا طرحت عليه منازعة بين خصوم وعمل السلطة التنفيذية ضروري لوضع القانون موضع التنفيذ بمعنى أن القانون في معظم الحالات لا يمكن تنفيذه إلا بعد أن تضع السلطة التنفيذية شروط التنفيذ التفصيلية أما القاضي فإنه<sup>2</sup> لا

<sup>1</sup>- عاصم أحمد عجيلة /محمد رفعت عبد الوهاب : نفس المرجع السابق ، ص : 99/98

<sup>2</sup>- سليمان محمد الطماوي: نفس المرجع السابق ، ص:317.

يضيف إلى القانون شيئا ولكنه يطبقه ، على أن دور القضاء يبرز إذا كان التشريع ناقصا أو غامضا ، فإنه في هذه الحالة يفسر القانون ، وقد يضيف إليه جديدا<sup>1</sup> وتتكون السلطة القضائية عادة من القضاة ، ورجال النيابة العامة على اختلاف درجاتهم ولا تتضمن الدساتير عادة تنظيما مفصلا لأوضاع السلطة القضائية ، وإنما تحتوي على المبادئ العامة مثل استقلال القضاء ، وعدم خضوعهم لأية سلطة أخرى، وعادة يصدر القانون يتناول بتنظيم أوضاع السلطة القضائية وفي كثير من الدول يتنوع القضاء إلى قضاء عادي وقضاء استثنائي وقضاء سياسي مثل ما هو الحال في مصر.

أولاً - القضاء العادي : وهو الذي يناط به حسم المنازعات بين الأفراد بعضهم أو بينهم وبين السلطات العامة ومن صورته الحديثة القضاء الإداري.

ثانياً - القضاء الاستثنائي : كالقضاء العسكري ومحاكم أمن الدولة.

ثالثاً - القضاء السياسي : والذي يناط به الفصل في المنازعات ذات الطابع السياسي ومن ذلك جهات القضاء التي تراقب دستورية القوانين ، والمحاكم التي تشكل لمحاكمة كبار المسؤولين في الدولة ، عما يقترفونه من جرائم سياسية<sup>2</sup>

---

<sup>1-2</sup> سليمان محمد الطماوي: نفس المرجع السابق ، ص: 317

<sup>2</sup>-عاصم أحمد عجيلة /محمد رفعت عبد الوهاب: نفس المرجع السابق ، ص: 100/99.

## الفصل الثاني

### الأحزاب السياسية

المبحث الأول: تعريف الأحزاب السياسية و أنواعها  
المطلب الأول: تعريف الأحزاب السياسية و مصادرها  
المطلب الثاني: أنواع الأحزاب السياسية

المبحث الثاني: الأنظمة الحزبية المعاصرة  
المطلب الأول: نظام الحزب الواحد  
المطلب الثاني: الثنائية الحزبية  
المطلب الثالث: التعددية الحزبية

المبحث الثالث: العلاقة بين الأحزاب و السلطة.  
المطلب الأول: ضرورة وجود الأحزاب في السلطة  
المطلب الثاني: انتقادات حول التعددية الحزبية



## الفصل الثاني

### المبحث الأول

#### تعريف الأحزاب السياسية و أنواعها

إن الفقه الدستوري المعاصر يكاد يجمع على ضرورة وجود الأحزاب السياسية في النظم الديمقراطية، و ذلك لكي تسير هذه النظم في طريقها و تندمج في تحقيق أهدافها المتمثلة في إقامة نظام حكم ديمقراطي يعبر عن إرادة الأغلبية، لكن قبل الحديث عن أهمية الأحزاب و دور الذي تلعبه يجب علينا أولاً التعريف بهذه الأحزاب.

### المطلب الأول

#### تعريف الأحزاب السياسية و مصادرها

#### الفرع الأول

#### تعريف الأحزاب السياسية

تناول الكثير من كتاب و فقهاء القانون ا لدستوري و العلوم السياسية الأحزاب بالتعريف، و بالرغم من اتفاقهم على عناصر معينة، إلا أنهم لم يتفقوا على تعريف واحد، لأن معنى الحزب السياسي يختلف و يتباين زماناً و مكاناً، كما ينبغي أن نشير إلى أن الأحزاب السياسية تتصف بأنها ظاهرة سياسية مركبة، لذلك يصعب النظر إليها من وجهة نظر واحدة، و إعطاؤها من ثم تعريفاً شاملاً، فهناك من عرفها بالنظر إلى المدلول التنظيمي للحزب السياسي، و هناك من عرفها بالنظر إلى المدلول الوظيفي للحزب السياسي، و هناك من عرفها بالنظر إلى المدلول الإيديولوجي، و لكن رغم الاختلاف إلا أن هنالك شبه إجماع بين هؤلاء المفكرين على غاية الحزب السياسي و التي هي الوصول إلى السلطة و ممارستها.

يمكننا تعريف الحزب السياسي بأنه: "جماعة منظمة من الأفراد تسعى إلى الوصول إلى الحكم و ممارسة السلطة بالطرق المشروعة لتحقيق مبادئها المتفق عليها".<sup>(1)</sup> وبذلك يتميز الحزب السياسي كجماعة منظمة عن بقية الجماعات المنظمة الأخرى، في أن هدفه الوصول إلى مقاعد الحكم ليدأشر السلطة و ينفذ المبادئ التي نادى بها في برنامجها السياسي هذا من ناحية.

كما يتميز الحزب السياسي -من ناحية أخرى- بأنه يستخدم الطرق و الوسائل المشروعة للوصول إلى السلطة. وبهذا يختلف الحزب السياسي عن الجمعيات و التنظيمات السرية التي تعمل على الإطاحة بنظام الحكم القائم بوسائل و طرق غير مشروعة.

و تدور التعريفات الفقهية المختلفة للحزب السياسي حول عناصر التعريف الذي قلناه، فقد عرف البعض الحزب السياسي من الزاوية التنظيمية بأنه: "ليس جماعة واحدة و لكنه تجمع لعدة جماعات أو مجموعات صغيرة منتشرة في أرجاء البلاد من أقسام و لجان، و جمعيات محلية ترتبط ببعضها بنظم تنسيق فيما بينها".

و اتجه البعض الآخر إلى تعريف الحزب السياسي من الزاوية الفلسفية أو الغائية، فهو عبارة عن " مجموعة من الناس اتحدت لتحقيق مصلحة الوطن عن طريق الجهود المشتركة، على أساس المبادئ الخاصة التي اتفقوا عليها".<sup>(1)</sup>

بينما ركز جانب هام من الفقهاء في تعريفهم للحزب السياسي على الهدف الذي يسعى إليه الأعضاء إذ أنه "تكتل منظم من الأشخاص المتحدين بواسطة فلسفة أو إيديولوجية معينة بقصد متابعة تنفيذها بهدف الوصول إلى السلطة و ممارستها".

و أخيرا حاول البعض وضع تعريف شامل للحزب السياسي في محاولة لجمع الجوانب المختلفة التي تضمنتها التعريفات السابقة نحو التالي: "الحزب السياسي عبارة عن تجمع منظم من المواطنين تأسس للدفاع عن آرائهم و مصالحهم و إعلانها من أجل تنفيذ برنامج الإصلاح بالمشاركة في الحياة السياسية بواسطة الأنشطة المكملة الآتية: مؤازرة الناخبين و المرشحين و المنتخبين و استخدام وسائل تكوين النقد و التأثير على مجموع الشعب و نوابه" و يتضح لنا من التعريفات السابقة أن الحزب السياسي يقوم على ثلاثة عناصر أساسية:

1. تنظيم سياسي له هيكل معين.
2. أعضاء من الشعب ينتمون إلى هذا التنظيم و الدفاع عن مبادئه.
3. هدف يتمثل في الوصول إلى الحكم و ممارسة السلطة لتحقيق مبادئ الحزب و تنفيذ برنامجها السياسي.<sup>(2)</sup>

---

(1) -M. DUVERGER : Les partis politiques، 9e édition 1976، Librairie Armand Colin، Paris، France. P : 62.

(1) كريم أحمد يوسف كشاكش: الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة. قسم الثاني: ضمانات الحريات العامة في النظم المعاصرة. رسالة دكتوراه -كلية الحقوق- جامعة القاهرة 1987. ص: 533-534.

(2) عبد الغني بسيوني عبد الله: النظم السياسية و القانون الدستوري. ط: 1997. الإسكندرية. مصر. ص: 538.

هذا من حيث تعريف الحزب السياسي و لكن من ناحية أخرى من أين جاءت كلمة حزب هذا ما سوف نجيب عنه من خلال تطرقنا إلى مصادر الأحزاب.

## الفرع الثاني

### مصادر الأحزاب السياسية

إن كلمة حزب أو أحزاب ليست حديثة، فهي قديمة جداً، كانت تطلق على مجموعات متعددة من الناس، أطلقت على الرمز الذي كانت تتجمع حوله قادة المرتزقة، و على النوادي و اللجان التي كانت تعد الانتخابات المحصورة في الممالك الدستورية، و على التنظيمات الشعبية التي تسيطر على الرأي العام في الديمقراطيات المعاصرة، إلا أن هذه الكلمة لم تكتسب مدلولها العصري إلا منذ حوالي قرن من الزمن، و حتى أن الأحزاب السياسية بشكلها الحاضر لم تتمكن من الدخول إلى حياة الأمم إلا في أواسط القرن العشرين، و هذا يعود إلى ارتباط الأحزاب السياسية الوثيق بنمو الديمقراطية و بالتالي بالامتيازات البرلمانية، و هذه العلاقة بين الأحزاب و الأنظمة الديمقراطية النيابية أكد على ضرورتها معظم المفكرين.<sup>(1)</sup>

و يرى بعض المفكرين أن الأحزاب نشأت نتيجة التضارب الطبيعي بين الذين يتمسكون بالقديم و الذين يتعلقون بالجديد، و يرى البعض الآخر أنه نتيجة الصراع بين الطبقات المختلفة و الحق أن إرادات الأفراد تتعارض، و يتخذ كل واحد مبدأ من المبادئ، و ينادي بهدف يسعى إليه و هو لاشك غير متمكن من بلوغ هدفه إلا إذا حصل على تأييد غيره من الجماهير، و لهذا يدعو إلى رأيه و يعلن عنه، و يكون مع غيره ممن يؤمنون بهذا الهدف و يسعون لتحقيقه.<sup>(2)</sup>

و لقد كان نشوء الأحزاب مرتبط بظهور البرلمانات، و هذا يعود لشعور أعضاء المجالس النيابية بضرورة تكتلهم من أجل الدفاع عن امتيازات هذه المجالس، إن لم نقول من أجل الحصول على المزيد من هذه الامتيازات. و مع اتساع الاقتراع الشعبي العام كانت حاجتهم إلى اللجان من أجل العمل لهم داخل صفوف الناخبين، و من هنا كان الربط بين نشوء الكتل البرلمانية و بين نشوء الأحزاب، إلا أن هذا لا يعني على الإطلاق أن قيام الحزب يفترض بالضرورة وجود كتلة نيابية، دون أن يكون من بين أعضائها أي نائب، و لهذا كان تقسيم الأحزاب من حيث نشأتها إلى أحزاب ذات أصول برلمانية و أحزاب ذات أصول خارجية أي غير برلمانية.<sup>(3)</sup>

(1) رياض الصمد: المؤسسات الاجتماعية و السياسية في الدولة الحديثة (النموذج اللبناني). ط 1978. ص: 129-130.

(2) محمود حلمي: المبادئ الدستورية العامة. ط 3 لسنة 1970 دار الفكر العربي، ص: 243.

(3) رياض الصمد: مرجع سبق ذكره. ص: 130.

## المطلب الثاني

### أنواع الأحزاب السياسية

عندما نشأت الأحزاب السياسية في بريطانيا في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر كانت منقسمة إلى نوعين رئيسيين، أحزاب المحافظين من جهة، و أحزاب الأحرار من جهة أخرى. و أصبح ذلك هو الطابع المميز للأحزاب السياسية في أوروبا خلال ثلثي القرن التاسع عشر، ثم ظهرت الأحزاب الدينية و الأحزاب الاشتراكية في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين.

فكانت المنافسة في الولايات المتحدة الأمريكية في البداية بين الديمقراطيين (اللامركزيين) الذين يدافعون عن حقوق الولايات و الفيدراليين المؤيدين لزيادة سلطات الحكومة الاتحادية، الذين حل الجمهوريون (المركزيين) محلهم بعد ذلك. و في الوقت الحاضر يوجد أنواع عديدة من الأحزاب السياسية في دول العالم المختلفة كما توجد عدة تصنيفات فقهية لأنواع الأحزاب السياسية المعاصرة. فموريس ديفرجيه صنف الأحزاب السياسية ثلاثة تصنيفات وذلك بناء على اختلاف الأساس الذي قام عليه كل تصنيف.

**أولاً:** كان أول تصنيف هو تقريع الأحزاب السياسية إلى نوعين رئيسيين: يتمثل النوع الأول في أحزاب الإطارات (الكادرات) و هي التي ظهرت أولاً ثم تلاتها الأحزاب الجماهيرية.

و تبنت الهيكل التنظيمي أحزاب المحافظين و الأحرار في أوروبا في القرن التاسع عشر، و كذلك أحزاب الولايات المتحدة الأمريكية، و يتفرع هذا النوع إلى أحزاب الإطارات التقليدية من ناحية، و أحزاب الإطارات الجديدة التي تطورت في القرن العشرين من ناحية أخرى، حيث تحولت أحزاب الإطارات الأمريكية بعمق نحو نظام "الأولوية للانتخابات"، كما ابتكر الحزب العمالي البريطاني عام 1900 نوعاً جديداً من حزب الإطارات، حيث تكونت لجان الحزب من قيادات وظيفية، إذ أن اللجان الأساسية تشكلت من ممثلين للنقابات و التعاونيات، و الجمعيات الفكرية. بينما يتجسد النوع الثاني في أحزاب الجماهير الذي ابتدعت بناءها التنظيمي الأحزاب الاشتراكية في القرن العشرين، ثم تحولت إلى أشكال مختلفة بواسطة الأحزاب الماركسية و الفاشية.

كما عملت بعض أحزاب المحافظين و الأحرار إلى الانتقال من هيكل حزب الإطارات إلى هيكل حزب الجماهير.<sup>(1)</sup>

أما التصنيف الثاني للأحزاب للفقيه ديفرجيه فإنه تقوم على التفرقة بين نوعين من الأحزاب المباشرة و الأحزاب غير المباشرة.

(1) موريس دوفرجيه: المؤسسات السياسية و القانون الدستوري. الأنظمة السياسية الكبرى. ترجمة جورج سعد ص: 70-73.

و يضرب مثلا للنوع الأول بالحزب الاشتراكي الفرنسي الذي يتألف من أفراد وقعوا على عريضة انضمام للحزب و يدفعون اشتراكا شهريا، و يحضرون بشكل منتظم اجتماعات شعبتهم المحلية، في حين يمثل النوع الثاني بحزب العمال البريطاني في سنة 1900، الذي تألف من النقابات و التعاونيات و الجمعيات، و التجمعات الفكرية، التي اتخذت من أجل تكوين تنظيم انتخابي مشترك، و لم يكن للحزب أتباع و لا أعضاء سوى أعضاء تجمعات الأساس.

و مع ذلك، فإن حزب العمال البريطاني تحول خلال النصف الأول من القرن العشرين من حزب غير مباشر خالص إلى حزب مختلط، و تتفرع الأحزاب غير المباشرة إلى ثلاث فئات، الأحزاب الاشتراكية من ناحية و الأحزاب الكاثوليكية من ناحية أخرى، و أخيرا الأحزاب الزراعية<sup>(1)</sup> و هم أحزاب الخضر. بينما يتضمن التصنيف الثالث عند الأستاذ ديفرجيه ثلاثة أنواع من الأحزاب وهي الأحزاب السياسية و الأحزاب ذات الأغلبية و الأحزاب الكبيرة و الأحزاب الصغيرة.

و يقصد بحزب الأغلبية الحزب الذي يمتلك الأغلبية المطلقة في البرلمان، أو يجد نفسه قادرا على امتلاكها يوما ما بفعل الدور الطبيعي الذي تلعبه الأنظمة، و يلاحظ أن وجود الحزب صاحب الأغلبية أمر استثنائي للغاية في الأنظمة ذات التعددية الحزبية، في حين يكون وجودها عاديا في نظام الثنائية الحزبية.

أما الأحزاب الكبيرة فليس لها أمل في الحصول على الأغلبية المطلقة إلا إذا توفرت لها ظروف استثنائية لا تتوافق مع طبيعة النظام، و إذا تبوأ الحكم وحدها، فإنها لا تستطيع ممارسته إلا بموافقة و مساندة الأحزاب الأخرى، فهي لا تحكم —عادة— إلا بالمشاركة وسط حكومة ائتلافية، و يساعد حجمها على أن تلعب دورا هاما داخل هذه التحالفات، فتحصل على الوزارات الأساسية و الوظائف القيادية، و إذا تواجدت هذه الأحزاب في المعارضة، فإنها تمارس دورا مؤثرا، يزداد قوة بتحالفها مع جيرانها.<sup>(2)</sup>

و أخيرا، فإن الأحزاب الصغيرة —على العكس— لا تستطيع أن تلعب إلا دورا مكملا سواء في الحكومة أو المعارضة، بحيث يتعين عليها أن تقتنع ببعض المقاعد الوزارية الثانوية، أو توجيه الانتقادات الأفلاطونية<sup>(3)</sup>. هذا بالنسبة لتقسيم موريس ديفرجيه للأحزاب، أما الفقهاء الآخرين فهناك من قسم أنواعها تبعا لأهدافها، و هناك من قسمها تبعا لبرامجها و هناك من قسمها تبعا لمرونتها، و في ما يلي تفصيل ذلك:

### الفرع الأول أنواع الأحزاب تبعا لأهدافها

<sup>(1)</sup> M. DUVERGER : Ibid. P : 49.

<sup>(2)</sup> M. DUVERGER : Ibid. P : 384.

<sup>(3)</sup> M. DUVERGER : Ibid. P : 384.

قد يتكون الحزب على أساس ديني فيجمع طائفة من الأفراد يدينون بدين معين، و كان نظام الأحزاب الدينية أو الطبقات الدينية ظاهرة شائعة في جميع الحضارات القديمة، و كان اختلاف العقيدة الدينية في أوروبا في العصور الوسطى أساس إقامة أحزاب تهدف إلى الدعوة إلى سيطرة طائفة دينية معينة على الحكم، أو إقناع الحكام باعتماد ديانة معينة و التنكيل بمعتنقي الديانات الأخرى. أما الأساس الواضح للتفرقة بين الأحزاب في معظم الدول الحديثة فهو أساس اقتصادي، فليس الخلاف بين حزبي العمال و المحافظين في بريطانيا، و الأحزاب الاشتراكية و غيرها في فرنسا و أحزاب اليمين و أحزاب اليسار في معظم الدول الحديثة، إلا خلافا حول النظام الاقتصادي الذي يجب أن يسود.

## الفرع الثاني أنواع الأحزاب تبعا لبرامجها:

تختلف الأحزاب السياسية بحسب ما إذا كانت برامجها محددة مفصلة دقيقة، أو تتناول المسائل بصفة عامة دون تحديد و تفصيل إلى:

1. أحزاب تقوم على فقه معين، في هذه الحالة يقوم الحزب على أساس فلسفة معينة في الحياة يلقتها لأعضائها و ترتفع عندهم إلى مصاف المعتقدات الدينية، فيؤمنون بها، و يعملون على حل مشاكل الحياة على ضوءها، و من هنا كانت قوة هذه الأحزاب و مصدر خطورتها في نفس الوقت، لأن إيمان الأعضاء الشديد بمبادئ الحزب يدفعهم إلى مقاومة ما عداها بشتى الوسائل<sup>(1)</sup>.
2. أحزاب تقوم على اتجاهات عامة حيث تقوم على معالجة المسائل العامة التي تسترعي انتباه الجمهور و تتخذ في جميع المسائل اتجاها عاما معروفا كالاتجاه الاشتراكي أو الحرية الفردية. و لا تهتم هذه الأحزاب بالأمر الجزئية، و لكن تستمد قوتها من تجمع أعضائها على فكرة عامة، و لا تبلغ قوة حماس أعضاء الأحزاب ذات الفقه المعين.

## الفرع الثالث أنواع الأحزاب تبعا لمرونتها

تنقسم الأحزاب السياسية إلى أحزاب مرنة و أخرى جامدة، و الحزب الجامد هو الذي يفرض نظاما دقيقا على أعضائه و على نوابه في البرلمان و على وزرائه في الحكومة بوجه خاص، أما الحزب المرن فيحتفظ أعضائه و نوابه بقسط من الاستقلال في الرأي.

## الفرع الرابع

(1) محمود حلمي: المبادئ الدستورية العامة. ص: 244-245.

## أنواع الأحزاب تبعا لديمقراطيتها و استبدادها

يكون تكوين الحزب ديمقراطيا إذا كان لأنصاره الحرية الكاملة في انتخاب قادته عن طريق الاقتراع السري، و إذا كانت خطته و برامجه تقررها مؤتمرات عامة يمثل المندوبون فيها للأعضاء تمثيلا صادقا أما الأحزاب الاستبدادية فيختار فيها القادة عن طريق الاستخلاف في المدارج الرئيسية، و عن طريق التعيين بواسطة الهيئة المركزية في النطاق المحلي، و ينفرد بتحديد خطة الحزب و برامجه زعماء الحزب وحدهم.

## المبحث الثاني

### الأنظمة الحزبية المعاصرة

درج كثير من الكتاب على تقسيم الأحزاب إلى نظام تعدد الأحزاب، و نظام الحزبين، و نظام الحزب الواحد، و سنتناول بشيء من التفصيل لهذه النظم.

## المطلب الأول

### نظام الحزب الواحد

هو التجديد الذي جاء به القرن العشرين في وسائل الحكم، و بمقتضاه يحتكر حزب واحد تمثيل الشعب لأن الحزب الواحد ينقل إلى الإطار الدكتاتوري مؤسسة الحزب السياسي التي تمت أولا في إطار الديمقراطية الليبرالية، و الحزب الواحد هو تنظيم يضم مواطنين يحملون الأيدولوجيا نفسها و الأهداف السياسية نفسها، يقدم مرشحين للانتخابات و يؤطر المنتخبين، لكن هذا الحزب هو واحد أي أنه يحتكر التمثيل السياسي، إذ أنه لا يسمح بنشاط أي حزب آخر، إن منظومة الحزب الواحد تميز الدكتاتوريات الحديثة، و قد تمت تقريبا في الفترة الدكتاتورية الثورية للاتحاد السوفيتي و الدكتاتورية المحافظة لإيطاليا الفاشية، في كلا الحالتين، تم إرسالها تجريبيا و ليس تطبيقا لنظرية مسبقة.

حسب موريس ديفريجة يمكن تصنيف الأحزاب الواحدة الثورية إلى صنفين: الأحزاب الشيوعية و الأحزاب الأخرى، الحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي كان بمثابة موديل نوعا ما، ليس فحسب للأحزاب الشيوعية، إنما للأحزاب غير الشيوعية أيضا.

## الفصل الأول الأحزاب الشيوعية

تتحد الأحزاب الشيوعية في آن واحد بالتنظيم و بالأيدولوجيا، و هي متجانسة تقريبا رغم بعض الخصوصيات المحلية، لقد امتدت بنية الحزب الشيوعي السوفيتي لتشمل كل الأحزاب الشيوعية في العالم ابتداء من عام 1924<sup>(1)</sup> و بذلك هيمن الحزب الشيوعي في -الاتحاد السوفيتي سابقا- على الأحزاب الشيوعية الأوروبية، و أصبحت تدور في فلكه، فارضا عليها هيكلته<sup>(2)</sup>

و تمتاز الأحزاب الشيوعية بقيامها على أساس الفلسفة الماركسية، و هذه الفلسفة ترى أن تعدد الأحزاب ليس إلا صدى لانقسام المجتمع البرجوازي إلى طبقات، فيكون من الطبيعي أن يتخذ الأفراد الدين ينتمون<sup>(3)</sup> إلى طبقة معينة من حزب معين للدفاع عن مصالحهم، و لما كانت الفلسفة الماركسية تستهدف القضاء على جميع الطبقات غير الطبقة العاملة، فإن سبيلها الرسمي إلى ذلك هو إقامة ديكتاتورية البروليتاريا المعروفة، و طليعة البروليتاريا هو الحزب الشيوعي، الذي ينطوي تحت لوائه أكثر العناصر الثورية و إيمانا بالمذهب الماركسي، و مثل هذه الفلسفة تأبى بطبيعة الحال قيام تنظيمات سياسية معارضة، و معلوم أن الحزب الشيوعي يقوم على فلسفة متكاملة. و يطلب من أعضائه طاعة عمياء، و التزاما بالغ القسوة، يتمثل في حركات التطهير المتتالية، و في شروط الانضمام بالغة الصرامة.

و هذا النظام القائم على الحزب الواحد، يعتبر من التطبيقات المألوفة في النظام النيابي، فالحزب هو الذي يتنقى المرشحين في كافة المجالات، و يقدم مرشحا واحد ليس أمام الناخبين إلا أن يقبلوه أو أن يرفضوه، و الحزب هو الذي يختار أعضاء الحكومة، و كبار أعضاء الجهاز التنفيذي في كافة المجالات و الحزب هو الذي يسيطر على الصحافة و أجهزة الإعلام، و الحزب هو الذي يرسم خطط الدولة في كافة المجالات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية ... الخ.<sup>(4)</sup>

## الفـرع الثاني

### الأحزاب غير الشيوعية

يوجد أيضا بعض الأحزاب الواحدة غير الشيوعية، هذه هي حالة الحزب الجمهوري للشعب الذي أنشأ في تركيا على يد كمال أتاتورك، في الفترة ذاتها تقريبا، التي أصبح فيها الحزب الشيوعي السوفياتي و الحزب الفاشي الإيطالي أحزاب واحدة، لم يكن حزب اشتراكي، بل كان أتاتورك يريد إنشاء ديمقراطية ليبرالية حديثة و ليس نظاما اشتراكيا. لم يكن ليفكر بتأميم وسائل الإنتاج بل فقط في إقامة رقابة الدولة عليها،

(1) موريس ديفريجه: المؤسسات السياسية و القانون الدستوري، مرجع سابق، ص: 417-418.

(2) محمد ارزقي نسيب: أصول القانون الدستوري و النظم السياسية، ج: 2 أسلوب ممارسة الحكم في الدولة المعاصرة ط: 1999-2000، ص: 98.

(3) سليمان محمد الطماوي: السلطات الثلاث في الدساتير العربية و في الفكر السياسي الإسلامي، ط: 5 لسنة 1986

مطبعة جامعة عين شمس، مصر ص: 639-640

(1) سليمان محمد الطماوي: السلطات الثلاث، مرجع سابق، ص: 640.



إن بنية حزبه كانت أكثر ليونة من بنية الأحزاب الشيوعية، كان حزب كوادر أكثر منه حزب جماهيريا، لم يكن النظام الداخلي صارما، كما كانت تظهر عدة اتجاهات متنوعة بعد 1950 قامت الثنائية الحزبية في تركيا إثر انشقاق الحزب الجمهوري للشعب إلى اتجاهين رئيسيين و لقد تم تقليد المنظومة الأتاتورية في المكسيك و في بلدانا أخرى<sup>(2)</sup>. لكن نظام الحزب الواحد لا يعني بالضرورة تواجد أحزاب إلى جانب الحزب الحاكم، لأنه إذا كان بإمكاننا أن نجد بعض الأنظمة الحزبية التي تعتمد نظام الحزب الواحد، قد منعت وجود أحزاب أخرى إلى جانبها فبإمكاننا أيضا أن نجد بين هذه الأنظمة من أبقى على وجود بعض الأحزاب إلى جانب الحزب الحاكم كما هو الحال في سوريا، و لكن هذا لا يعني بأن النتيجة على مستوى الحكم تكون واحدة، و هي دمج السلطات<sup>(3)</sup> بيد واحدة، و لهذا فإننا سنميز بين نظام الحزب الواحد الجامد و نظام الحزب الواحد المرن.

**أ. نظام الحزب الواحد الجامد:** إن هذا النوع من الأنظمة الحزبية يتبنى قواعد جامدة تمنع ليس فقط وجود بعض الأحزاب إلى جانبه، و إنما تمنع وجود تيارات و نزاعات داخل الحزب أيضا، و من الأمثلة على ذلك الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي سابقا.

**ب. نظام الحزب الواحد المرن:** و بذلك فهو ليس نظام جامد لكون هذا النوع من الأنظمة الحزبية تسمح ليس بتعدد الاتجاهات و التيارات داخل الحزب الواحد و حسب و إنما بقيام أحزاب ثانوية إلى جانب الحزب الحاكم. كما لا ننسى عند حديثنا عن الحزب الواحد أن نذكر الأحزاب الفاشية و النازية، و هذه نظم تنكر الديمقراطية صراحة، و تتجه إلى تقديس الزعيم، و التي تقوم أساسا على أن الأحزاب و التنظيمات الشعبية، هي مجرد أدوات يستعملها الشعب -صاحب السلطة الأوحده- لممارسة سيادته. و هناك إجماع في العالم الآن، على أن الفاشية و ربيبته النازية هي مرض أصاب بعض الشعوب في أعقاب الحرب العالمية الأولى لما عانته من أهوال<sup>(11)</sup>.

## المطلب الثاني

### الثنائية الحزبية

تعنى الثنائية وجود حزبين رئيسيين يسيطران على الساحة السياسية، بحيث يتمكن أحدهما من الفوز بأغلبية أصوات الناخبين و يشكل الحكومة بمفرده، ثم يحدث التناوب بين هذين الحزبين الكبيرين على المدى الطويل. و مع ذلك، فإن نظام

<sup>(2)</sup> موريس ديفرجيه: المؤسسات السياسية و القانون الدستوري، مرجع سابق ص: 417-418.

<sup>(3)</sup> رياض الصمد: المؤسسات الاجتماعية و السياسية في الدولة الحديثة، مرجع سابق ص: 160.

<sup>1</sup> سليمان الطماوي: السلطات الثلاث. مرجع السابق، ص: 640.

الحزبين لا يمنع من وجود حزب ثالث أو أحزاب أخرى بجوار الحزبين الرئيسيين، و لكن هذا الحزب أو هذه الأحزاب تكون صغيرة الحجم، قليلة التأثير في الساحة السياسية. إذ أنه من الممكن أن يظهر حزب ثالث يدخل حلبة المنافسة على الحكم و ينتزع الصدارة من الحزبين الرئيسيين، و لكن لفترة زمنية مؤقتة تعود الأوضاع بعدها إلى سابق عهدها من سيطرة حزبين كبيرين على الميدان السياسي و يرجع ذلك إلى أن الأمر سينتهي بالحزب الثالث إما إلى التقهقر إلى الوراء نتيجة وقوعه بين فكي الحزبين الكبيرين التقليديين، و إما التقدم إلى الأمام ليطيح بأحد الحزبين القديمين و يحتل موقعه.<sup>2</sup> و يعتبر النظام الإنجليزي خير مثال على الثنائية الحزبية، إذ نجد في إنجلترا حزبي المحافظين و العمال داخل البرلمان يتنازعان الأغلبية فيه مع وجود حزب الأحرار كحزب ثالث، غير أن الحزب الأخير ليس من القوة التي تجعله قادرا وحده على الفوز بعدد من المقاعد البرلمانية تؤهله لتشكيل حكومة تنال رضا البرلمان وقت التصويت على قراراته. و لذلك يقال أن الحزب الصغير و إن كان يعتبر حزبا سياسيا إلا أنه ليس حزب حكم لأنه لا ينتظر له أن يحصل على الأغلبية التي تمكنه من أن يكون صاحب الوزارة. و يحقق نظام الحزبين الكبيرين بعض المزايا، كما أن له بعض العيوب.

أما المزايا فتوجز فيما يلي:

1. الثنائية الحزبية تمكن هيئة الناخبين أبناء الشعب من اختيار أعضاء البرلمان و أعضاء الحكومة في عملية انتخاب واحدة، و بالتالي يحقق الديمقراطية على نحو أفضل و يحول دون تحول البرلمان إلى حكم الأقلية.<sup>33</sup>

2. تضمن الثنائية الحزبية الثبات للحكومات و الاستقرار الوزاري أطول فترة ممكنة لأنه يتقادم تشكيل الحكومات الائتلافية و التي لا تخفي أضرارها، و من شأن هذا الثبات النسبي للحكومة أنه يضيف وضوحا على السياسة الحكومية، إذ يكون النظام السياسي مفهوما لدى الناخبين أبناء الشعب.

أما العيوب المنسوبة إلى الثنائية الحزبية فيمكن إجمالها فيما يلي :

1. أن تمثيل الرأي العام داخل البرلمان يصبح غير معبر عن كل الاتجاهات الموجودة عند أفراد الشعب لأنه إلى جانب الاتجاهين الرئيسيين اللذين يمثلها الحزبان الكبيران، توجد اتجاهات جانبية أخرى لطوائف من الشعب لا تجد من يعبر عنها في ظل هذا النظام.

2. يجحف هذا النظام بالأحزاب الصغيرة نتيجة نظام الاقتراع بالأغلبية و الذي يعتبر مكملا لهذا النظام، فعلى سبيل المثال في 10 أكتوبر سنة 1974 حصل حزب الأحرار في إنجلترا حزب ثالث على 13 مقعد في البرلمان مع أن خمسة ملايين و

<sup>2</sup> عبد الغني بسيوني عبد الله: النظم السياسية و القانون الدستوري، المرجع السابق، ص: 544.

<sup>3</sup> عصام أحمد عجيلة/ محمد رفعت عبد الوهاب: النظم السياسية، طبعة 5 لسنة 1412هـ - 1996 م دار النهضة العربية القاهرة

مصر، ص: 76.

نصف تقريبا من 40 مليون أدلوا بأصواتهم لصالحه، و هي نتيجة مجحفة إذ لا تتناسب المقاعد البرلمانية مع الأصوات الهائلة التي حصل عليها الحزب من الناخبين.<sup>(11)</sup>

## المطلب الثالث

### التعددية الحزبية

توجد التعددية الحزبية في كل دولة بها نظام حزبي يتضمن ثلاثة أحزاب فأكثر، كما هو الشأن في دول أوروبا الغربية. ويتعين التفرقة بين تعدد الأحزاب، و تعدد الآراء و الاتجاهات السياسية، إذ أن تعدد الأحزاب يعني وجود أكثر من حزبين سياسيين، قد تكون ثلاثة أو أربعة أو أكثر من ذلك، بحيث ينطبق على كل منها تعريف الحزب السياسي، كتجمع سياسي منظم له برنامج و أعضاء و سعيه إلى الوصول إلى السلطة و المشاركة في الحكم.

أما تعدد الآراء و الاتجاهات بين جماعات غير منظمة تتصف بالتأقبت، فهذا يمثل المرحلة السابقة على نشأة الأحزاب بالسياسية.<sup>(2)</sup>

و حجة الدول في تبني التعددية الحزبية أنه ما دام الحكم للشعب، فإن لكل جماعة منه أن تعتنق ما تشاء من آراء، و أن تدافع بالطرق القانونية. عن معتقداتها، و أن تحاول أن تكتسب الأناصير و أن تصل إلى مقاعد الحكم.<sup>(3)</sup>

و قد ساعد على تعدد الأحزاب في الدولة الأخذ بنظام التمثيل النسبي في الانتخاب و تمثيل الأقليات السياسي، إذ بمقتضى هذا النظام الانتخابي تضمن أي جماعة سياسية أن تحصل على من يمثلها في المجالس النيابية.

و يبدو من الناحية النظرية أن نظام تعدد الأحزاب هو أقرب النظم إلى الديمقراطية الصحيحة، غير أن نتائج العملية غير مرضية، أهمها:<sup>(4)</sup>

**أولاً: ضعف الحكومات و قصر عمرها:** ذلك أن تعدد الأحزاب يتعذر معه أن تظهر بالأغلبية في البرلمان، و بالتالي لا يمكن لأي حزب منها أن يشكل الحكومة بمفرد، و من ثم تكون الوزارات عادة وزارات ائتلافية، تشكل الوزارة فيها من عدة أحزاب متقاربة في المبادئ، تتفق عادة على برنامج معين لتنفيذه، و تظل الوزارة في الحكم طالما ساندتها الأغلبية البرلمانية، و لكن الملاحظ عادة أن هذه الحكومات قصيرة العمر، لعدم الانسجام بين أعضائها، كما أنها حكومات ضعيفة بعكس الحكومات الحزبية المتجانسة القوية، التي تستند إلى أغلبية برلمانية مستقرة تؤيدها، و حيث نجد رئيس الحكومة عادة هو رئيس الأغلبية البرلمانية، و بهذا يكون الانسجام متحققا بين

(1) عاصم احمد عجيلة/ أحمد رفعت عبد الوهاب: النظم السياسية، المرجع السابق، ص: 76-77.

(2) عبد الغني بسيوني عبد الله: النظم السياسية و القانون الدستوري، المرجع السابق ص: 549.

(3) سليمان محمد الطماوي: السلطات الثلاث، المرجع السابق ص: 634.

(4) محمود حلمي: المبادئ الدستورية العامة، المرجع السابق ص: 250-251.

البرلمان<sup>(2)</sup> و السلطة التنفيذية، و لقد تجلى عيب تعدد الأحزاب بصورة واضحة في فرنسا في ظل الجمهوريتين الثالثة و الرابعة، حيث لم تكن الوزارة تمكث في الحكم إلا شهورا معدودة، و لم تكن تستطيع أن تتخذ قرار هاما إلا بعد مشاورات معقدة و مملة في كثير من الأحيان، و لهذا صمم الجنرال ديغول على مقاطعة الحكم حتى يعدل الدستور، و نظام الانتخاب، و نجح فعلا في إسقاط الجمهورية الرابعة و إقامة الخامسة التي ارتبطت باسمه، و التي نجحت في توفير الاستقرار الوزاري لفرنسا بعد سنوات طويلة من عدم الاستقرار و الاضطراب.

**ثانيا:** ميل الأحزاب في هذا النظام لأن تصبح أحزاب جامدة، و يقصد بالأحزاب الجامدة تلك التي تفرض على أعضائها درجة شديدة من الطاعة و الالتزام، فيخضع النائب في ممارسة عمله لا لاقتناعه الشخصي و ضميره، بل لما يصدره الحزب من توجيهات، و من ثم فإن العمل البرلماني، في هذا النظام ينتقل عمليا إلى اللجان العليا للأحزاب، و هي هيئات غير مسؤولة، كما أن عملها يتسم بالسرية، و لا يطلع عليه الجمهور، و لا يقتصر هذا الخضوع على النواب، بل أنه يمتد إلى الوزراء أنفسهم، فإذا ما ولى أحدهم الحكم، فإنه يلتزم مقدما بتنفيذ إرادة الحزب الذي رشحه لشغل المنصب، و من ثم يسارع إلى ملئ المناصب الرئيسية في وزارته من أنصار هذا الحزب و مؤيديه، مما أدى إلى تنازع الأحزاب على الوزارات الرئيسية، و كثيرا ما يؤدي إلى تعطيل تشكيل الوزارات مدة طويلة.<sup>(3)</sup>

## المبحث الثالث

### العلاقة بين الأحزاب و السلطة

#### المطلب الأول

#### ضرورة وجود الأحزاب في السلطة

رغم أن الأحزاب السياسية ليست ركنا من أركان النظام الديمقراطي النيابي، و لا تعتبر عنصرا من عناصره -كما نعلم- فإن أهمية الأحزاب السياسية في هذه النظم الديمقراطية -سواء كانت برلمانية أو رئاسية أو مجلسية- تزايدت بمرور الزمن حتى أصبحت ضرورية في الوقت الحاضر.<sup>(1)</sup>

فالأحزاب السياسية في المجتمع الحر تتمسك بالمفاهيم الديمقراطية لسيادة الشعب، و حكم الأغلبية و المساواة السياسية، و للمبادئ الأخرى التي تستجيب للرأي

(2) سليمان محمد الطماوي: نفس المرجع السابق. ص: 635.

(3) سليمان محمد الطماوي: نفس المرجع السابق. ص: 635.

(1) عبد الغني بسيوني عبد الله: النظم السياسية و القانون الدستوري. المرجع السابق، ص: 552.

العام و التي تعمل على بناء رأي الأغلبية، أما العلاقة بين الأحزاب و هذه المفاهيم فهذا ما يختلف بشأنه الفلاسفة و الساسة.

و الواقع أن الحجج المؤيدة و المعارضة لنظام الأحزاب نجد أن كلا منها ينطوي على قدر من الصحة و لكن معظم دول العالم تأخذ بالنظام الحزبي، و كان لابد من وجود أجهزة كفيلة بكسب أصوات الناخبين، و الأحزاب لها فضل وضع حد أدنى من الرتبة و النظام وبما يتفق و متطلبات الانتخابات. و الجهاز الذي لا يستغني عنه لمباشرة هذه الوظائف هو الحزب السياسي الذي من خلاله تعطى لغالبية السكان فرصة الفوز بالسيطرة على الحكومة و التعبير عن آرائها بوضعها سياسات رسمية، و تظل الأحزاب السياسية شيئاً لا يمكن الاستغناء عنه، لأنها على الأقل تجتذب مزيداً من الآراء للتأثير على السياسة أكثر من أية جماعة أخرى، و مهما تكن أخطاء الأحزاب فإنها أدوات كبرى تساهم في تطوير الديمقراطية الحديثة، فالفرد يحتاج إلى مؤسسات لكي يمارس حقوقه من خلالها، و يجب أن تلعب الأحزاب دوراً حيويًا في تنوير الرأي العام و في مراقبة تصرفات قاداتهم وفقاً للمثل الأعلى الديمقراطي، و تقوم الأحزاب بربط الجماعات المنظمة التي تضم رأي الأغلبية و رأي الأقلية بالسلوك المسؤول للحكومة، و تحدد الأحزاب أدوار محددة لكل من هذه الجماعات فإن المواطنين بدون أحزاب يصعب عليهم أكثر إذا ارتبط الاختيار بتأييد سياسات عامة معلنة من قبل المرشحين، و أن غياب الأحزاب السياسية يجعل من العسير على الناخبين تأييد الزعماء أو العمل على خذلانهم، و لهذا السبب يكون من الصعب تحديد المسؤولية من غياب الأحزاب السياسية و بدونها يعجز الناخب العادي عن التعبير عن رضائه أو سخطه وقت الانتخابات<sup>(1)</sup>.

فالأحزاب السياسية تمثل إحدى الهيئات الرئيسية المعبرة عن الرأي العام و العاملة على تكوينه، و أنها قادرة على تحمل مسؤولية الحكم بأكبر قدر من الكفاءة و حسن الأداء بما يؤدي إلى تطوير المجتمع و النهوض به. و ترجع أهمية الأحزاب السياسية في السلطة إلى أنها تقوم بالوظائف التالية:

### الفرع الأول الرقابة على الصراع من أجل السلطة

الوظيفة الأساسية للحزب السياسي هو الرقابة على الصراع من أجل السلطة و توجيهه، و من هذه الوظيفة تنبثق الوظائف الأخرى كلها بطبيعة الحال، و إن الصراع من أجل السلطة السياسية و الامتيازات و الحصانات التي يمكن جعل السلطة السياسية

---

لمعاصرة. رسالة دكتوراه. كلية الحقوق. جامعة القاهرة. 1987. ص: 548.

تنتجها، سوف تمضي قدما من غير كلل. و أن واحد من طموحات الديمقراطية هو جعل هذا الصراع يدور جهارا بقدر المستطاع، و أن الغاية الكبرى للأحزاب السياسية هو وضع هذا الصراع تحت الرقابة، أي جعله يدور في إطار المؤسسات عن طريق التنظيم و توجيهه من خلال الانتخابات و إعلانها عن طريق البرامج الحزبية

## الفرع الثاني

### تكوين و توجيه الرأي العام<sup>(2)</sup>

إن الحزب يقوم بعدة مهام و أولى هذه المهام، هي ما يقع على عاتق الحزب من ضرورة توجيه المواطن الفرد، و إنماء الشعور لديه بالمسؤولية، و على الأخص تلقينه أن مصالحه الفردية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمصلحة العامة، فنادرا ما نصادف هذا الشعور لدى الأفراد، و لذلك يقع على عاتق الحزب تنمية هذا الشعور لدى المواطنين، و ذلك بإضفاء صيغة سياسية على مطالب هؤلاء و صياغة آمالهم الفردية صياغة عامة. و يتعين على الحزب في هذا الصدد، أن يعمل على مزج المطالب الفردية و الخاصة بمقتضيات المصلحة العامة، و بالطبع لا يمكن للحزب أن يقوم بهذه المهمة بمجرد الاستجابة إلى رغبات المواطنين و لكن على الحزب أن يقوم بترجمة هذه الرغبات إلى برنامج عمل محدد يأخذ في الاعتبار الظروف الواقعية التي يباشر الحزب فيها نشاطه<sup>(1)</sup> و هنا يتعين على الحزب أن يمد مهمته من توجيه المواطنين إلى توعيتهم بالمشاكل و إطلاعهم على حقيقة الأمور. و إذا كان الحزب يعمل على تكوين، و توجيه الرأي العام، فإنه لا يقوم بهذا العمل إلا من أجل استخدام هذه القوى المؤثرة، سواء في تأكيد مكانة الحزب و سيطرته على السلطة إذا كان الحزب حاكما أو من أجل استخدام هذه القوة (قوة الرأي العام) للضغط على الحكومة إذا كان الحزب في المعارضة. و لكن أيا كان الأمر، فإن استخدام الأحزاب لقوة الرأي العام يحقق فائدة لا يمكن أن تتحقق بدون الأحزاب. إذ أن استخدام الأحزاب لهذه القوة يدفعها إلى التعبير عن رغبات الجماهير، فبدون الأحزاب لا يتصور لهذه الرغبات أن تجد متنفسا لها و أن تصل إلى أدنى السلطات الحاكمة، و لا يتصور أن يكون بمقدور المواطن التأثير على المسائل المتعلقة بالحياة العامة فالفرد المنعزل عن أقرانه من أعضاء الجماعة لا تأثير له، حتى لو مارس حقوقه (خاصة حق التصويت)<sup>(2)</sup>.

## الفرع الثالث

### التصدي للاستبداد الحكومي

(2) كريم أحمد يوسف كشاكش: نفس المرجع السابق. ص: 539.

(1) نبيلة عبد الحليم كامل: الأحزاب السياسية في العالم المعاصر. ط: 1982، دار الفكر العربي القاهرة ص: 95.

(2) نبيلة عبد الحليم كامل: نفس المرجع السابق. ص: 98.

تتصدى الحكومة بحذر وحيطة و عادة ما تكون حكومة الأغلبية في ظل وجود الأحزاب المعارضة تتصيد لها الأخطاء لكشفها أما الشعب، لأن كل حزب يريد أن يصل إلى السلطة و يظفر بأغلبية حوله، و يدفعه هذا التصدي للحكومة و كشف أخطائها و إظهار عوراتها حتى تنتقص شعبيتها و تخسر السلطة، و من هنا كان على السلطة أن تتصرف بحذر و تسعى في برامجها و عملها لصالح الشعب و الدولة.<sup>(3)</sup>

## الفرع الرابع

### تنشيط الحياة السياسية في الدولة

تقوم الأحزاب بدور التثقيف و التوعية و التنوير من خلال المحاضرات و الندوات و المناقشات و التدريس لفئات معينة من الشعب، كما تقوم الأحزاب بالمساهمة في تنمية الاتجاهات و البرامج الاجتماعية و الاقتصادية اللازمة للتقدم الوطني و قيادة الجماهير لتنفيذها و ذلك بالإضافة إلى إقامة حوار يسمح للجماهير بالاختيار بين البرامج و الاتجاهات المختلفة كما يعتبر وجود الأحزاب ضروريا لتأكيد المعارضة و إمكانية التعبير السلمي للحكام، و لولا الأحزاب لأصبحت المعارضة مجرد رد فعل فردي.<sup>(1)</sup>

## المطلب الثاني

### انتقادات حول التعددية الحزبية

إذا كانت الأحزاب السياسية قد أصبحت ضرورة من ضرورات الحياة السياسية في النظم الديمقراطية بالنظر إلى الأهمية البالغة للدور الذي تلعبه، و مع ذلك فإن هناك حسنات أو مزايا يحققها وجود الأحزاب السياسية، و في المقابل هناك عيوب أو مساوئ تنسب إلى الأحزاب السياسية.

## الفرع الأول

### إيجابيات الأحزاب السياسية

(3) محمد نصر مهنا: نظرية الدولة و النظم السياسية. لسنة 1999 المكتب الجامعي الحديث الازاربطة، الإسكندرية مصر ص:

289-290.

(1) محمد فايز عبد أسعيد: قضايا علم السياسة العام. الطبعة 2 لسنة 1986، دار الطليعة للطباعة و النشر بيروت، لبنان، ص: 88.

يرى المؤيدين لنظام الأحزاب السياسية أن الأحزاب بوجه عام أمر لا مفر منه في العصر الحديث، فهو يحقق غايات كثيرة و أهداف كبرى يصعب تحقيقها بدونها وهي:

**أولاً:** تعتبر الأحزاب السياسية حلقات اتصال بين الدولة و المواطنين، إذ تقوم بملاً الفراغ الموجود بينهما. و تتحقق هذه الفائدة عن طريق الحوار بين أحزاب المعارضة و الحزب الحاكم الذي يتم في النظم الديمقراطية، لمناقشة السياسة العامة للحكومة و انتقادها، و عرض المشاكل التي يعاني منها أفراد الشعب و المشاركة في البحث عن حلول لها<sup>(2)</sup>

و بطبيعة الحال سيسعى حزب الأغلبية -بما في وسعه من جهد- لنفاذي تعرضه لهجوم من المعارضة قد يكلفه تخليه عن السلطة، بل من المتصور تحقيق حزب الأغلبية مطالب المعارضة في محاولة منه للحد من انتقاداتها و ما قد تلقاه من قبول لدى الرأي العام. و تعقب المعارضة لتصرفات الحزب الحاكم يعد ضمانة أساسية لمنع الاستبداد بالرأي، و فرض رؤية الفئة الحاكمة و حجب ما عداها من الرؤى<sup>(1)</sup>

**ثانياً:** الأحزاب هي مدارس الشعوب، ذلك أنها تعمل بوسائلها على توضيح مشاكل الشعوب، و بسط أسبابها و اقتراح وسائل حلها، و من كل هذا تتكون لدى الأفراد ثقافة سياسية تمكنهم من المشاركة في المسائل العامة، و الحكم عليها حكماً أقرب إلى الصحة، و لا شك أن تلك المهمة تغدو شاقة بل و شبه مستحيلة بغير التنظيمات الشعبية السياسية و أشهرها الأحزاب. و لا تقتصر مهمة الأحزاب السياسية على أنها مدارس للشعب في عامته، بل أنها تساعد كذلك على تكوين نخبة ممتازة يعهد إليها بالحكم إذا ما ظفر الحزب بالأغلبية<sup>(2)</sup>

**ثالثاً:** تساهم الأحزاب بدورها في تكوين الرأي العام، فالتنافس بين الأحزاب و تحليل الواقع و كشف سلبياته و بيان أوجه علاج قصوره، يوسع رؤية الأفراد للقضايا محل الخلاف بما يمكنهم من الوقوف على أبعادها و تقييم مدى سلامة الحلول المقترحة لها<sup>(3)</sup>

**رابعاً:** الأحزاب السياسية معاهد سياسية لتخرج القادة و الزعماء، و هؤلاء يتمتعون بقدرات القيادة و الخبرة في الشؤون العامة، و الحنكة في الاتصال بال جماهير.

(2) عبد الغني بسيوني عبد الله: النظم السياسية و القانون الدستوري. المرجع السابق ص: 554.

(1) فتحي فكري: القانون الدستوري. الكتاب الثاني: النظام الحزبي - سلطات الحكم في دستور 1971. ط: 2000 دار النهضة العربية، ص: 18.

(2) سليمان محمد الطماوي: السلطات الثلاث. المرجع السابق، ص: 632-633.

(3) فتحي فكري: مرجع السابق ذكره. ص: 18-19.



و هذه الميزة لها أهمية كبيرة في توفير أجيال متلاحقة من الأشخاص الذين يتمتعون بالكفاءة لتولي المراكز الهامة في الدولة، و الاضطلاع بالمهام الوطنية الكبيرة، فلا تحدث مشاكل على الإطلاق عند تغيير الأشخاص الذين يديرون دفة الحكم في الدولة<sup>(4)</sup>

و هذا الدور المنوط بالأحزاب السياسية يجعلها مدارس لتعلم ممارسة السلطة، و لما كانت ممارسة السلطة تحتاج إلى صفات تتوفر في كل شخص، فلا بد من وجود جهاز لانتقاء العناصر المؤهلة لتلك الممارسة و لا يوجد من هو أكثر قدرة على عملية الانتقاء من الأحزاب.

**خامسا:** الأحزاب السياسية عنصر من عناصر الاستقرار في الحياة السياسية في الدولة فالأفراد يذهبون و الحكومات الحديثة قصيرة العمر، و كثير من المشروعات و الأهداف الاجتماعية تحتاج إلى زمن طويل كي تخرج إلى حيز التنفيذ، و لا يكفي فيها مجهود فرد واحد بل يقتضي إنجازها تضافر جهود أفراد كثيرين متضامنين يعملون باستمرار لتحقيق ذلك الهدف، و هذا في الحقيقة أهم أسباب وجود الأحزاب السياسية و التنظيمات الشعبية، لأن هذه المنظمات الدائمة، المكونة من أفراد عديدين هي التي تعمل باستمرار و بلا كلل و بطرق شرعية لتحقيق أهداف يعجز عن تحقيقها جهود فرد أو أفراد قلائل، فإذا وصل الحزب -أو التنظيم الشعبي- إلى مقاعد الحكم، لا يتحمل المسؤولية فرد معين، و إنما يتحملها الحزب في مجموعه<sup>(1)</sup>.

## الفرع الثاني

### سليات الأحزاب السياسية

رغم الحسنات و المزايا التي يحققها وجود الأحزاب السياسية، فقد برزت عيوب و مساوئ الأحزاب السياسية التي تتمثل أهمها فيما يلي:

#### أولا: الأحزاب تفتت وحدة الأمة

فالحزبية تؤدي إلى تصدع الوحدة الوطنية بدلا من أن يكون أبناء الشعب الواحد جميعا صفا واحدا، لأن وجود الأحزاب المتعددة تخلق الانقسام بين طبقات الشعب، و تمزق صفوفه فالأحزاب تجعل من أهله شيئا كل حزب بما لديهم فرحون، فلا يترتب على وجود الأحزاب حينئذ كما يقولون سوى خطوة إلى الأمام و خطوتين إلى الخلف. و تتضح وجاهة هذا النقد في البلاد الحديثة العهد بالديمقراطية، و التي لم تألف بعد معارضة الفكرة بالفكرة<sup>(2)</sup> فيتحول المسرح السياسي إزاء ذلك إلى ميدان للصراع بين

(4) عبد الغني بسيوني عبد الله: نفس المرجع السابق. ص: 554-555.

(1) سليمان محمد الطماوي: السلطات الثلاث. المرجع السابق، ص: 633.

تلك الأحزاب ذات الإيديولوجيات المختلفة، و هي ما يفضي إلى أن تختفي روح الوحدة، ليطفوا على السطح داء التفرقة بين أبناء الأمة.<sup>(3)</sup>

## ثانياً: الأحزاب تفسد الديمقراطية

إن الأحزاب السياسية تجعل الأنظمة الديمقراطية أنظمة جوفاء، ذلك لأن الأحزاب تقوم باختيار مرشحيها في الانتخابات النيابية، و تعمل على مساندتهم في المعركة الانتخابية بوسائل الدعاية الانتخابية المختلفة التي تنفق عليها مبالغ مالية طائلة، و عندما يفوز هؤلاء المرشحين في الانتخابات و يصبحون نواباً في البرلمان فإنهم يخضعون لتوجيهات الحزب و تعليماته و يلتزمون بمواقفه المعلنة إزاء المسائل العامة المطروحة للمناقشة.<sup>(1)</sup> و هكذا تنعدم حرية النائب، فيذهب إلى البرلمان، و هو يعلم سلفاً في أي جانب سيكون صوته، و تصبح المناقشات الدائرة تحت قبة البرلمان خطبا منبرية، و مبارزة كلامية لا طائل من ورائها، لأنها لن تغير من مصير التصويت، فقد انفق على هذا المصير مقدماً، و لقد صور أحد أعضاء مجلس العموم البريطاني هذا الوضع في أسلوب ساخر - لكنه معبر - حيث يقول: " لقد سمعت في مجلس العموم البريطاني كثيراً من الخطب التي غيرت رأيي، و لكني لم أسمع خطبة واحدة غيرت صوتي". و على هذا الأساس تصبح السلطة الحقيقية مركزة بين الهيئات الرئاسية لكل حزب، فهي التي تحدد موقفه من مشاكل الدولة، ثم تحدد لممثلي الحزب في البرلمان خطة يسرون عليها بحيث لا يحيد عنها إلا من اعتزم الاستقالة من حزبه، و هكذا يصبح النائب ممثلاً لحزبه لا للشعب أجمعه.<sup>(2)</sup> و لعل الذي يدفع النائب إلى تأييد سياسة حزبه و إن خالفت قناعاته ما أشار إليه بعض من أن النائب إذا فقد عضويته في الحزب، فإنه من المتعذر عليه الحصول على كرسي البرلمان (فالناخب) لم يعد يعطي صوته لمرشح، و إنما يعطيه لحزب معين، الأمر الذي يجعل خوض المعركة الانتخابية على أساس شخصي و مستقل عن الأحزاب أمراً لا جدوى من ورائه و لا نتيجة، و مرة أخرى يكشف التحليل أن الأمر لا يشكل عيباً ذاتياً في نظام التعددية الحزبية، فمن ناحية يمكن التغلب على الوضع السابق إلى حد كبير بإعطاء النواب بعض الحرية إلا فيما يتصل بالمبادئ الرئيسية التي تمس الفلسفة التي يقوم عليها الحزب، أو التنظيم<sup>(3)</sup> السياسي - الذي ينتمي إليه النائب - فهنا يحق للحزب أن يطلب من ممثليه قدراً من الطاعة - أو الالتزام بلغة العصر هذا من ناحية، و من ناحية أخرى فإن علاقة النائب بالحزب لا يحكمها مجرد عضويته للحزب، فللنظام الانتخابي دور لا يمكن إغفاله في هذا

(3) فتحي فكري: القانون الدستوري. المرجع السابق، ص: 9-10.

(1) عبد الغني بسيوني عبد الله: النظم السياسية و القانون الدستوري. المرجع السابق، ص: 556.

(2) سليمان محمد الطماوي: نفس المرجع السابق. ص: 630.

(3) فتحي فكري: القانون الدستوري. المرجع السابق ص: 13-14.

الصدد، فكلما كان النظام الانتخابي يتيح الفرصة لتكوين شخصية النائب كلما ازداد استقلال النائب في مواجهة الحزب، و العكس بالعكس.<sup>(4)</sup>

### ثالثاً: الأحزاب تشوه الرأي العام

تتنافس الأحزاب السياسية فيما بينها منافسة شديدة عن طريق إبراز كل حزب لمبادئه و برامج، و ما تتضمنه من مزايا، و تحقيق للصالح العام، و مهاجمته برامج الأحزاب الأخرى و إظهار ما تحتويه من عيوب و مثالب.<sup>(5)</sup> و بذلك فالأحزاب تسلك طرق شتى في سبيل التملويه على الرأي العام و تشويهه، و لذلك فهي لا تعتبر مرآة صادقة تعكس بصدق اتجاهاته و أحاسيسه و ميوله. تزداد هذه الانتقادات حدة و اتساعاً في البلاد المتخلفة، فقد أثبتت الدراسات المتخصصة في هذا المجال أن الأحزاب التقليدية في كثير من الدول المتخلف التي أخذت بنظام الأحزاب أدت إلى إفشال محاولات تطبيق الديمقراطية في صورتها التقليدية.<sup>(1)</sup>

كما أن نتائج الانتخابات لا تعبر في حد ذاتها عن حقيقة الرأي العام السائد، فهذه النتائج تحكمها عوامل عديدة، منها نسبة الإقبال على التصويت و النظام الانتخابي المطبق في الدولة و مدى نزاهة العملية الانتخابية، و غيرها من العوامل.

### رابعاً: سيطرة أقلية من الأفراد على الأحزاب السياسية

و هؤلاء هم قادة الأحزاب و زعمائها الذين يسيطرون على نشوئها و يديرون أمورها و يصنعون برامجها و سياساتها، و أحياناً يحدث صراع على السلطة داخل الأحزاب السياسية بحيث تتصارع أجنحة الحزب المختلفة في سبيل السيطرة على مقاليد الأمور داخل الحزب، و تنصيب شخص أو أشخاص معينين لتولي قيادته.<sup>(2)</sup>

### خامساً: استفحال الأزمات الوزارية

في ظل نظام الأحزاب المتعددة أو الكثيرة لا يستطيع حزب واحد أن يحصل على أغلب المقاعد في البرلمان، حينئذ تتشكل الحكومة من أحزاب مختلفة، و هو ما يسمى بالائتلاف الوزاري الحاكم، و لكن سرعان ما تنشأ الأزمات الوزارية<sup>(3)</sup>. لأن الأحزاب المشاركة فيها لا تجمعها وحدة الفكر و المبدأ و إنما شهوة الحكم و نفوذ المنصب.

(4) فتحي فكري: نفس المرجع السابق. ص: 14-15.

(5) عبد الغني بسيوني عبد الله: مرجع سبق ذكره. ص: 556.

(1) عاصم أحمد عجيلة. محمد رفعت عبد الوهاب: النظم السياسية. المرجع السابق ص: 74-75.

(2) عبد الغني بسيوني عبد الله: مرجع سبق ذكره. ص: 556. (3)

(3) عاصم أحمد عجيلة. محمد رفعت عبد الوهاب: مرجع سبق ذكره. ص: 73-74.

و غالبا ما يفض الصراع بين أطماع الأحزاب المشتركة في الوزارة الائتلافية إلى عرقلة عملها، و تعثر خطواتها و هو ما يمهد لوضع كلمة النهاية لحياتها. و بتكرار تشكيل الوزارات الائتلافية تعاني الدولة من ظاهرة عدم الاستقرار الوزاري و هو ما يلحق بها أبلغ الأضرار<sup>(4)</sup> و الواقع أن الحجج المؤيدة و المعارضة لنظام الأحزاب نجد أن كلا منها ينطوي على قدر من صحة، و لكن معظم دول العالم تأخذ بالنظام الحزبي، و كان لابد من وجود أجهزة كفيلة بكسب أصوات الناخبين، و الأحزاب لها فضل وضع حد أدنى من النظام و الرتبة و بما يتفق و متطلبات الانتخابات، و الجهاز الذي لا يستغني عنه لمباشرة هذه الوظائف هو الحزب السياسي. الذي من خلاله تعطى لغالبية السكان فرصة الفوز بالسيطرة على الحكومة و التعبير عن آرائها بوصفها سياسات رسمية، و تظل الأحزاب السياسية شيئا لا يمكن الاستغناء عنه لأنها على الأقل تجتذب مزيدا من الآراء للتأثير على السياسة أكثر من أية جماعة أخرى و مهما تكن أخطاء الأحزاب فإنها أدوات كبرى تساهم في تطوير الديمقراطية الحديثة.

---

(4) فتحي فكري: مرجع سبق ذكره. ص: 15-16.



## الفصل الثالث

دور الأحزاب في الحياة السياسية الجزائرية منذ ظهورها إلى أحداث أكتوبر

المبحث الأول: الأحزاب السياسية في الجزائر منذ ظهورها إلى الاستقلال

المطلب الأول: الحركة السياسية قبل الحرب العالمية الثانية

المطلب الثاني: التطورات السياسية في الجزائر بين 1939 إلى 1954

المطلب الثالث: الثورة التحريرية و الأحزاب السياسية

المبحث الثاني: الأحادية الحزبية في الجزائر من 1962 إلى 1989

المطلب الأول: أزمة 1962 أو انفجار تناقضات جبهة التحرير الوطني

المطلب الثاني: تحول الجبهة إلى حزب سياسي و تبني الأحادية الحزبية

المطلب الثالث: موقع الحزب في الصراعات السياسية

## الفصل الثالث

### دور الأحزاب في الحياة السياسية الجزائرية منذ ظهورها إلى أحداث أكتوبر

#### المبحث الأول

#### الأحزاب السياسية منذ بدايتها إلى الاستقلال

إن مرحلة ما قبل ثورة 1 نوفمبر 1954 تعتبر مرحلة انتقالية بالنسبة للشعب الجزائري، حيث انتقلوا بواسطتها من المقاومة المسلحة إلى النضال السياسي السلمي، جربوا خلال هذه المرحلة عدة أساليب سياسية، و استخدموا وسائل غلبوا فيها جانب العقل و المعرفة ضد مستعمر عرف عنه انه لا يعترف بكفاءة الجزائري، و لا بقدرته الذهنية على استيعاب التطور الحضاري.

و لقد كان الجزائريون يعتقدون بأنهم بممارسة الوسائل السلمية الهادفة عن طريق المطالب السياسية سيتحصلون على حقوقهم ... لكن تأكد لهم في الأخير بأن استعمال الحجة و المنطق مع عدو متعنت لا تجدي-فعادوا- بعد أن خابت الآمال إلى المقاومة المسلحة من جديد عودة تداركوا فيها الأخطاء التي أضرت بالمقاومة منذ عام 1830.

قبل الحديث عن الأحزاب السياسية في الجزائر لابد أن نذكر أولا الأسباب التي أدت إلى تحول الجزائريين من الكفاح المسلح إلى النضال السياسي مع بداية القرن العشرين و بالضبط بعد الحرب العالمية الأولى، و من بين هذه الأسباب نذكر ما يلي:

**أولاً:** ظهرت في العالم العربي الإسلامي بوادر النهضة الإسلامية على يد جمال الدين الأفغاني و محمد عبده و قد كانا يمثلان فكرة واحدة و إن كان مختلفان في الوسائل و الأساليب، و قد كان لنشاطهما و آرائهما الآثار البعيدة في العالمين العربي و الإسلامي. و الجزائر من البلدان التي تأثرت تأثراً عميقاً بالآراء التحريرية و الإصلاحية لهذين الرجلين.

**ثانياً:** احتكاك الجزائريين، و خاصة المثقفين بالعالمين العربي و الإسلامي، و بالعالم الأوروبي احتكاكاً مكنهم من الاتصال بالعالم الخارجي، و من التعرف على أنواع جديدة من الكفاح لم يستعملوها من قبل و لاسيما بعد الحرب العالمية الأولى، و

ظهور إلى الوجود شعارات التحرير مثل مبدأ تقرير المصير الذي ظهر بالولايات المتحدة<sup>(1)</sup>.

**ثالثاً:** بمناسبة الحرب العالمية الأولى جند الفرنسيون أعداد كبيرة من الجزائريين وفتحوا أبواب العمل للجزائريين، فالتحق أيضاً عدد كبير منهم بفرنسا، و شاهد أولئك نمط الحياة الفرنسية، و مدى تمتع الفرنسيين بالحرية، في حين تمارس الإدارة الفرنسية بالجزائر تعسفا صارخا، و في حين يستغل المعمرون الجزائريين استغلالا فاحشا.

**رابعاً:** ظهور بوادر ثقافة عصرية جديدة و أهمها الصحافة، إذ أدرك الجزائريون أهمية استعمال الوسائل العصرية في إبلاغ الصوت الجزائري للرأي العام الجزائري و الرأي العام العالمي، فاستغلوا الصحافة<sup>(2)</sup>.

## المطلب الأول

### الحركة السياسية في الجزائر قبل الحرب العالمية الثانية

لقد مرت الحركة الوطنية المتمثلة في الأحزاب السياسية قبل الحرب العالمية الثانية بمرحلتين و تعتبر هاتين المرحلتين ذات أهمية و تأثير كبير في مجرى تاريخ الأحزاب السياسية الجزائرية فيما بعد:

## الفرع الأول

### النضال السياسي في إطار الحكم الفرنسي

تميزت هذه المرحلة بانتقال الجزائريين إلى المطالبة بالمساواة في الحقوق و الواجبات و إلغاء قانون الأهالي و الإجراءات التعسفية، وحرية الهجرة، و في محاولة من الشعب الجزائري لتحقيق تلك المطالب ظهرت للوجود الجماعات و الحركات التالية:

---

(1) محمد الطيب العلوي: مظاهر المقاومة الجزائرية من 1830 إلى ثورة نوفمبر 1954. ص، ط الأولى لسنة 1406 هـ 1985 م دار البعث قسنطينة: 76-77.

(2) محمد الطيب العلوي: نفس المرجع. ص: 77.



## أولاً: كتلة المحافظين

تكونت سنة 1900 من المثقفين وقدمان المداربيين والزعماء الدينيين والإقطاعيين، وكان هؤلاء يؤمنون بالقومية الإسلامية وأعداء لفكرة التجنس وللخدمة العسكرية تحت العلم الفرنسي وللتجنيد على الطريقة الغربية. وقد كان ظهور "كتلة المحافظين" قد جاءت في وقت حقق فيه المستوطنون درجة بالغة من الحكم الذاتي وجعلوا بذلك من الجزائر وحدة منفصلة عن المقاطعة الفرنسية. وكان برنامج كتلة المحافظين يتمثل في الدعوة إلى المساواة بين الجزائريين والمعمرين في التمثيل النيابي والضرائب، والدعوة إلى إلغاء قانون الأهالي، والإجراءات التعسفية واسترجاع العمل بالشرعية الإسلامية وتعليم اللغة العربية إلى غير ذلك من المطالب.

## ثانياً: جماعة النخبة

تكونت حوالي سنة 1907 من الجزائريين المثقفين باللغتين العربية والفرنسية وهذه الجماعة كانت تمثل اتجاهها إصلاحياً نادى بالمساواة وإلغاء قانون الجنسية المعروف بـ "سانتو-كونسولت" لسنة 1865 الذي يقضي بأنه لا يمكن للجزائري التمتع بامتيازات الجنسية الفرنسية إلا إذا تولى عن معتقداته الدينية.

## ثالثاً: حزب الفتى الجزائري

نشأ عام 1912 ولم يختلف في مطالبه عما كان مطروحاً، حيث تبني المطالبة بإلغاء القوانين المختصة بالجزائريين والدعوة إلى التساوي في الضرائب بين الجزائريين والمستوطنين، كما طالب بنشر التعليم والثقافة بين الأهالي (الجزائريين) وزيادة الممثلين الجزائريين في المجالس المنتخبة.<sup>(1)</sup>

## رابعاً: الحزب الإصلاحي

تأسس عام 1919 بقيادة الأمير خالد "حفيد الأمير عبد القادر" تحصل على درجة ضابط من سان سير بفرنسا عام 1897، ولرفضه التجنس بالجنسية الفرنسية اعتبر ضابطاً أهلياً، ولما ألم به المرض وتقاعد عام 1919 فضل الإقامة بالجزائر ليتفرغ للنشاط السياسي دفاعاً عن بني قومه وبلاده... وقد أظهر فعلاً في مجال الدفاع والوطنية مقدرة فائقة، وشجاعة نادرة وهمة عالية ومواقف صلبة.<sup>(1)</sup>

---

(1) عامر رخيعة: التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962-1980. ديوان المطبوعات الجامعية. ص: 17-

18.

(1) محمد الطيب العلوي: مرجع سبق ذكره. ص: 85.

و قد عرف الحزب الإصلاحي بأنه حركة إصلاحية ذات صبغة سياسية وطنية، و قد تبني الحزب برنامجا سياسيا إصلاحيا يقوم على الدعوة إلى المساواة بين الجزائريين و المستوطنين في التوظيف، و فصل الدين عن الدولة، و العفو العام إلى غير ذلك من المطالب التي كانت الحركات الوطنية تنادي بها في تلك المرحلة<sup>(2)</sup> و قد اختار الأمير لنضاله أربعة وسائل، و هي :

1. الصحافة: و أنشأ صحيفة "الإقدام" التي نالت شهرة و سمعة.
  2. الخطب: و خاصة في الحملات الانتخابية و كان يحضرها و لا يتخلف عنها للتنديد و التشهير بالخونة و المتجنسين و المتخاذلين، و له في ذلك مواقف.
  3. المجالس المنتخبة: و قدم على مناصاتها و عن طريقها عرائض و مطالب، و نادى فيها بالمساواة و إعادة الاعتبار "للأهالي" المحقرة.
  4. الاتصالات بالشخصيات الفرنسية، بالنواب و الوزراء و رؤساء الجمهورية، و بالشخصيات العالمية. و قد كاتبها و أبلغها وضعية الجزائريين في بلادهم، و من بين الذين وجه لهم رسالة -تعتبر تاريخية- رئيس الولايات المتحدة "ويلسون" الذي رفع شعار حق الشعوب في تقرير مصيرها.
- و قد ناضل الأمير خالد نضالا اعتبره بعض الاستعماريين امتدادا لمقاومة جده الأمير عبد القادر، و هم في ذلك ليسوا مخطئين، لأن نضال الأمير خالد إنما هو حلقة من سلسلة المقاومة الطويلة و الدليل هو أن الفرنسيين ضاقوا ذرعا بالأمير خالد، و قرروا نفيه من البلاد معتقدين أنهم يستريحون منه بهذه الطريقة، و تهدأ البلاد بنفي شخص تحول إلى رمز نضال. إلا أن الوعي الوطني الذي عم الجزائر انتقل إلى العمال الجزائريين في فرنسا، و لذلك ما كاد الأمير يطأ أرض فرنسا حتى وجد ترحابا و طينيا رائعا تطور إلى شعور وطني عمالي، و إلى نواة تنظيم وطني فيما بعد عرف باسم "نجم شمال إفريقيا" اختير الأمير خالد رئيسا شرفيا له، و تكريما لكفاحه و نضاله، و عن طريق النجم بدأت فكرة الاستقلال تخامر الأذهان، و تتبلور في النفوس و المحافل السياسية. و معنى ذلك أن نضال الأمير خالد لم يذهب سدا، بل أسفر عن نتائج مباركة، و لم يغادر الوطن إلا بعد أن تسلم منه جزائريون آخرون راية النضال<sup>(3)</sup>.

## الفرع الثاني

### المواجهة السياسية المنظمة

تميزت هذه المرحلة ببروز حركات و أحزاب سياسية ذات عمق في أوساط الجماهير بما تبنته من مطالب في برامجها السياسية، و بما كابدته على أيدي المستعمر من اضطهاد و ملاحقات إلى غير ذلك من أساليب البطش و التتكيل التي اعتمدها

(2) عامر رخيعة: مرجع سبق ذكره. ص:18.

(3) محمد الطيب العلوي: المرجع السابق ص:91.

الاستعمار الفرنسي في تعامله مع المناضلين و المواطنين الجزائريين، و قد ظهرت خلال هذه المرحلة الحركات و الأحزاب التالية:

### أولاً: نجم شمال إفريقيا

تأسس هذا الحزب في باريس سنة 1926، و كان يمثل صوت الطبقة العاملة، و قد ضم ممثلين عن الأقطار الثلاث (تونس، الجزائر، المغرب) كان له هدفان: الأول تحقيق الاستقلال الكامل بالوسائل الثورية، و الثاني الدفاع عن المصالح و مطامح عمال شمال إفريقيا في فرنسا، و قد حل الحزب سنة 1929 بتهمة مضادة فرنسا و الدعوة إلى الثورة. و قد كانت له جريدة تسمى "الأمة" تأسست سنة 1930 أصدرها أثناء فترة حله، كما غير اسمه إلى "إفريقية الشمالية المجيد" ثم إلى "الاتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا" في فبراير (شباط 1935، كما تكونت له فروع في داخل الجزائر سنة 1934، حيث أخذ الحزب يعمل لصالح الجزائر فقط، بينما جعل قضايا تونس و المغرب ثانوية، و قد حل في جانفي (كانون الثاني) 1937، و تكون إثره "حزب الشعب الجزائري"<sup>(1)</sup>.

### ثانياً: فدالية المسلمين الجزائريين المنتخبين

تأسست بالجزائر سنة 1929، و كانت تنادي بالتعاون و المساواة مع الفرنسيين، و يتشكل أعضاؤها من أفراد يعملون في الغالب ضمن الإدارة الفرنسية، أو في الأعمال الحرة ذات الارتباط بها، و من مطالبها دمج الجزائريين بفرنسا عن طريق التجنس الجماعي، بدون المساس بالدين و الأحوال الشخصية، و تعميم اللغة الفرنسية في الأوساط الجزائرية.

### ثالثاً: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

تأسست بالجزائر سنة 1931، و كانت تدافع عن مقومات الشخصية الوطنية، و تتمثل أهدافها في: بعث القيم الاجتماعية و الثقافية للشعب الجزائري، و مكافحة الأمية، و نشر العلم باللغة العربية بين صفوف المواطنين الجزائريين، إضافة إلى العودة للسلفية و الاتجاه إلى نبد الخلافات و محاربة البدع التي شوهت أفكار بعض الفئات من الشعب الجزائري، و كذلك بلورة الشخصية الجزائرية وبعث الروح الوطنية في نفوس الشعب.<sup>(1)</sup>

### رابعاً: حزب الشعب الجزائري

<sup>(1)</sup> أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية 1930-1945. ج 2، ط 2 معهد البحوث و الدراسات العربية القاهرة 1977. ص: 124-133-152.

<sup>(1)</sup> ازغدي محمد حسن: مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962. المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر. ص: 14-15.

تأسس في 11 مارس 1937، وكانت أهدافه لا تختلف عن أهداف نجم شمال إفريقيا، وهي: إنشاء حكومة وطنية وبرلمان، واحترام الأمة الجزائرية، واللغة العربية والإسلام، وقد أصدر أول جريدة له بالعربية في الجزائر بعنوان "الشعب" بالإضافة إلى جريدة "الأمة" التي كانت تصدر بالفرنسية في باريس، كما أصدر جريدة "البرلمان الجزائري" في أبريل 1939 وقد صدر قرار بحل الحزب ومنع جريدة "الأمة" من الصدور في سبتمبر 1939، وعند اندلاع الحرب العالمية الثانية، كان الحزب منحلاً وقادته في السجن، وصحفه مذبذبة في الجزائر، غير أن الحزب واصل نشاطه السري إلى أن أعلن نفسه من جديد تحت اسم "حركة الانتصار للحريات الديمقراطية" سنة 1946.<sup>(2)</sup>

### خامساً: الحزب الشيوعي الجزائري

كان للانتقادات التي وجهت للحزب الشيوعي الفرنسي لانتهاجه سياسة عدم مهاجمة الاستعمار الفرنسي في أقطار المغرب العربي، وفي الجزائر على الخصوص، أن لجأ في سنة 1924 إلى تأسيس "فيدرالية الجزائر" للحزب الشيوعي الفرنسي في الجزائر (كان مقر الاتحادية المذكورة في مدينة الجزائر) وقد شرع في "دعوة الجزائريين للانضمام إلى صفوفه" وقد أصدرت الفيدرالية جريدة تحت عنوان "الصراع الاجتماعي سنة 1937" ناظرة إلى المشكلة الجزائرية ضمن المشاكل الفرنسية وليس في إطار مشكل وطني جزائري.

وكان أول ظهور للحزب الشيوعي الجزائري بكيان مستقل عن الحزب الشيوعي الفرنسي سنة 1935، وعند انعقاد أول مؤتمر له بعد ذلك يومي 17 و 18 أكتوبر من سنة 1936 أكد على نقطتين:

0- الحث على تغيير الوضع الراهن قبل كل شيء من أجل حياة أفضل للمجتمع الجزائري تسود فيه العدالة الاجتماعية.

1- المطالبة بربط مصير الشعب الجزائري بمصير الشعب الفرنسي.<sup>(1)</sup> ولم تشفع للحزب الشيوعي الجزائري مواقفه من الاستعمار وتأييده للسيادة الفرنسية على الجزائر وسياسة الإدماج من أن يستثنى من الإجراءات التي تعرضت لها تشكيلات الحركة الوطنية، فقد حرم نشاط الحزب الشيوعي الجزائري سنة 1939 في الوقت نفسه الذي حل فيه حزب الشعب الجزائري.<sup>(2)</sup>

---

(2) أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية 1930-1945. مرجع سابق ص: 154-158.

(1) عامر رخيطة: مرجع سبق ذكره. ص: 23.

(2) محمد الطيب العلوي: مرجع سبق ذكره. ص: 196.

## المطلب الثاني

### التطورات السياسية في الجزائر بين 1939 و 1954

عند قيام الحرب العالمية الثانية حارب أبناء الجزائر إلى جانب فرنسا و الحلفاء و رغم موتهم في سبيل المبادئ التي نادت بها فرنسا و الحلفاء، فلقد ظهر أن تلك المبادئ لم تكن ذات طابع عام، إذ يرى غلاة الاستعمار أنها لا تصلح إلا لهم، مما أدى إلى زيادة الوعي الوطني لدى الجزائريين.

## الفرع الأول

### الأحزاب السياسية الجزائرية أثناء الحرب العالمية الثانية

عجلت الحرب العالمية الثانية بانتشار الوعي في أوساط الشعوب المستضعفة و المستعمرة، و بما أن سنة 1940 كانت بالنسبة لفرنسا تعد سنة الهزيمة فإن ذلك كانت له انعكاسات في الجزائر التي أصبح فيها النواب الذين كانوا يطالبون بالمساواة يتجاوزون مطالب الأمم إلى برنامج سياسي يطرح مشكلة النظام المقبل في الجزائر. و يذكر "فرحات عباس" أنه في العاشر من فبراير 1943 تمت المصادقة من طرف النواب الجزائريين على نص بيان يتضمن مطالب الجزائريين و لم يفاجئ هذا الميثاق الجديد الولاية العامة و لكن ما أذهلها و أدهشها هو موقف بعض النواب الجزائريين الذين صنعهم الاستعمار صنعا حتى جعل منهم عبيدا طائعين و عملاء خاضعين، فإذا بهم بين عشية و ضحاها قلبوا له ظهرهم ففلتوا من يدها و عادوا إلى سواء السبيل فانظموا إلى الحركة الوطنية<sup>(1)</sup> و قد تضمن البيان مطالب الجزائريين الأساسية و التي يمكننا تلخيصها فيما يلي: استنكار الاستعمار و إزالته، تطبيق مبدأ تقرير المصير على جميع الشعوب، منح الجزائر دستورها الخاص، الاعتراف بالعربية كلغة رسمية مع الفرنسية، حرية الصحافة و التجمع و التنظيم و العقيدة لجميع السكان، تحرير المحكوم عليهم و المساجين السياسيين، المشاركة الفورية و الفعالة للجزائريين في حكومة بلادهم. و رغم ما أبداه رجال البيان من مرونة، إلا أن مطالب البيان قد رفضت بشدة مما أدى برجال البيان لتكوين تشكيلة سياسية قوية تدعم المطالب التي قدمها البيان في الميدان و من ذلك ظهر إلى الوجود "حزب جماعة أحباب البيان و أصدقاء الحرية"<sup>(2)</sup>.

(1) عامر رخيطة: المرجع السابق. ص: 25.

(2) محمد الطيب العلوي: نفس المرجع السابق ص. 110- 111.

## أولاً: حزب جماعة أحباب البيان و أصدقاء الحرية

هذا الحزب أعلن عن تأسيسه فرحات عباس في سطيف يوم 14 مارس 1944، و الذي أصبح هيئة عامة نشطة تستقطب آمال الجزائريين على مختلف اتجاهاتهم خلال الحرب. و لقد اهتز الحزب بعد تسرب العناصر الوطنية من حزب الشعب الجزائري داخله و النضال باسمه، مما جعله يرفع شعارات وطنية في مستوى طموح الشعب، حيث تحالفت كل التشكيلات الوطنية التي أصبحت مقتنعة بفكرة الاستقلال مع حزب أحباب البيان، مما أعطى الحزب قاعدة شعبية واسعة و نما نفوذه السياسي، و اندفع الطلبة و الكشافة و الشباب بصورة عامة في الحركة و ساد البلاد حماس شعبي عظيم.<sup>(3)</sup> و ما كادت سنة 1944 تنتهي حتى كانت الحركة الوطنية أكثر صلابة و أكثر وعياً و أعمق تجربة، فضلاً عن أنها دخلت مع الفرنسيين عهداً من التحدي و المواجهة لم تعرفه من قبل.<sup>(4)</sup> و قد بلغ هذا التحدي قمته و الذي نتجت عنه حوادث 08 ماي 1945 المأساوية.

## ثانياً: حوادث 08 ماي 1945

لقد ضحى أبناء الجزائر بأرواحهم، من أجل تحرير فرنسا من الإحتلال الألماني أثناء الحرب العالمية الثانية، و لم يحصلوا سوى على المجزرة الرهيبة التي قدمتها فرنسا الاستعمارية مكافأة للشعب الجزائري خاصة، و الشعوب المضطهدة عامة، و التي تأكدت بأن طرق الحرية غير مفروشة بالورود<sup>(1)</sup> و بذلك تحتل حوادث ماي مكانة في تاريخ الحركة الوطنية و تختلف بأسبابها و طبيعتها و نتائجها عن الحوادث التي عرفتھا البلاد عند الإحتلال الفرنسي لها إلى غاية حوادث ماي التي يعود لها الفضل في خلق جيل مؤمن بالعمل الثوري المسلح. و بذلك كانت أحداث 08 ماي 1945 بداية النهاية للوجود الاستعماري بالجزائر، و من يومئذ بدأ التفكير الجاد في التخطيط للثورة بتكوين المنظمات السرية.<sup>(2)</sup>

## الفرع الثاني

### إعادة بناء الحركة الوطنية

---

(3) أزغيدى محمد لحسن: نفس المرجع السابق، ص 17- 18

(4) أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية. 1930 - 1945، ج:2، ص:238.

(1) أزغيدى محمد لحسن: مرجع سبق ذكره. ص:18.

(2) محمد الطيب العلوي: مرجع سبق ذكره. ص:217.

إثر مجازر 8 ماي 1945 التي أقدمت فيها السلطات الفرنسية على التقتيل الجماعي للجزائريين المتظاهرين من أجل حريتهم، اعتقلت السلطات الاستعمارية فرحات عباس و أعلنت عن حل حركة أصدقاء البيان بتاريخ 14 ماي 1945.  
و بعد مرور ما يقرب من سنة عن مجازر 8 ماي 1945 أقدمت السلطات الاستعمارية يوم 16 مارس 1946 على إطلاق سراح المعتقلين باسم العفو العام. و كان من بين الذين أطلق سراحهم "فرحات عباس". و بعد إطلاق سراح الزعماء السياسيين بدأت الحياة السياسية في العودة من جديد. و من بين الأحزاب التي عادت إلى الساحة السياسية :

### أولاً: الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري

أعلن عن تكوينه "فرحات عباس" بعد مضي قرابة شهر من إطلاق سراحه أي في أبريل 1946 طالب من خلاله بتقرير المصير و القضاء على الاستعمار الفرنسي، و ترسيم اللغة العربية و القضاء على الملكية الإقطاعية. و كانت تلك المطالب تعبر عن يقظة الضمير الوطني للبرجوازية الجزائرية إثر حوادث 8 ماي 1945.<sup>(3)</sup>

### ثانياً : حركة الانتصار للحريات الديمقراطية

عاد "مصالي" من سجنه ببرازا فيل بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى الجزائر لينشئ مع كل من "الأمين الدباغين" و "حسين الأحول" و "أحمد ميزغنة" و "محمد خيضر" حركة أطلقوا عليها اسم "حركة الانتصار للحريات الديمقراطية". التي لم تكن إلا استمرارا لحزب الشعب الجزائري تحت غطاء جديد يسمح له بتحريك واسع، و يخول له حق الترشح لمختلف المجالس. و استطاع بهذه الواجهة الجديدة أن يصدر صحيفة معبرة عن مبادئه الاستقلالية و عن اختياراته الوطنية، و أن يوسع دائرة نضاله بالتوغل في صفوف النساء و الشبان و الطلبة و العمال، و تنظيم هذه الفئات ضمن اتحادات و جمعيات قانونية.<sup>(1)</sup>

### ثالثاً : المنظمة السرية

لقد كان القرار الخاص بإنشاء المنظمة السرية لحزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، يعد انتصارا لتيار الشباب الذي مل اللعبة السياسية التي تمارسها الأحزاب، و كان تواقا للعمل الثوري، حيث تأكد الجميع أن الخطب و المقالات و المهرجانات لن تأتي بالاستقلال. و قد عهد بقيادتها إلى كل من "أحمد بن بلة، محمد بوضياف، و بلوزداد، بن مهدي، و سويداني بوجمعة" و سرعان ما لاقت هذه المنظمة

(3) أزغيد محمد لحسن: مرجع سبق ذكره. ص: 43-44.

(1) محمد الطيب العلوي: مرجع سبق ذكره. ص: 250.

إقبالاً منقطع النظير من قبل الشباب الجزائري المتعطش لخوض معركة الاستقلال، حيث انخرط المئات في صفوفها. و قد بلغ أعضاء هذه المنظمة أكثر من ألفين في خلال سنة واحدة.<sup>(2)</sup> و في عام 1950 أكتشف الفرنسيون هذا التنظيم السري بمحض الصدفة في مدينة قسنطينة، و اعتقلت رؤساء التنظيم و إثر ذلك اجتمعت اللجنة المركزية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية و حلت "المنظمة السرية" مؤقتاً و أقرت اللجنة المركزية أن مسألة الاحتفاظ بجيش مدرب و منظم مدة طويلة ليست فكرة صائبة.<sup>(3)</sup>

#### **رابعاً: الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات و احترامها**

تشكلت سنة 1951 من جميع الحركات و الأحزاب الجزائرية، و انبثقت عنها لجنة تعد بمثابة "هيئة سياسية" مثلت فيها كل حركة بعضوين، كما يلي:

- ☞ جمعية العلماء: الشيخ العربي التبسي و الشيخ خير الدين
- ☞ حركة الانتصار: أحمد ميز غنة و مصطفى فروخي
- ☞ الاتحاد الديمقراطي: د. أحمد فرانسيس و قدور ساطور
- ☞ الحزب الشيوعي الجزائري: بول كباليرو و أحمد محمودي.<sup>(1)</sup>

و كانت الغاية من هذه الجبهة هي مواجهة الإرهاب الاستعماري، إلا أن الجبهة لم تعمر طويلاً نتيجة اختلاف أطرافها و تباين أهدافها و وسائلهم، و أعرض الشعب الجزائري عنها بعد أن تفاعل بظهورها.

و إذا كنا قد عرفنا أهم الحركات و الأحزاب السياسية الجزائرية التي كانت موجودة بالجزائر قبل 1945. فإن الحزب السياسي الذي كان في بداية الخمسينات يستقطب أوسع الفئات الجماهيرية الجزائرية هو "حركة الانتصار للحريات الديمقراطية".

تلك الحركة التي عرفت بداية الخمسينات تأزماً داخلياً لم يبق محصوراً في قيادة حزب الشعب و حركة انتصار الحريات الديمقراطية، بل امتدت إلى الهيئات القاعدية خلال سنتي 1952/1953. و زاد هذه الأزمة استفحالا دخول تونس و المغرب الأقصى في حرب تحريرية ضد الاستعمار الفرنسي، و كان من المفروض أن تبدأ المعركة في البلدان الثلاثة. و ظن بعض المسؤولين أن عقد مؤتمر طارئ سيحل المشكل و يقضي على الجو المكهرب، لذلك دعوا للانعقاد في شهر أفريل سنة 1953.

لكن المؤتمر بدلاً من أن يأتي بالحلول، زاد الطين بلة، لأن النوايا لم تكن صادقة. فالقيادة تعمدت إقصاء إطارات المنظمة الخاصة لتعصبهم و تمسكهم بالدعوة إلى العنف الثوري، و بعض الإطارات البارزة من حزب الشعب لتمسكهم بفكرة مناهضة عبادة الشخصية و لعدم ارتياحهم إلى الاحتراف السياسي الذي تجاوزته الأحداث آنذاك.

(2) محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول. ط: 1 (1404هـ-1984م). دار البعث. قسنطينة. ص: 79.

(3) عمار قليل: ملحمة الجزائر. ج: 1. ط: 1 (1412هـ-1991م). دار البعث. قسنطينة. الجزائر. ص: 118-119.

(1) عامر رخلية: مرجع سبق ذكره. ص: 29.



و قد أدت عملية الإبعاد هذه إلى خلق جو آخر من السخط و عدم الرضا، كانا من الممكن أن يقود إلى الانفجار لولا أن بادرت جماعة من قدماء المنظمة الخاصة، فأسست يوم 23 مارس 1954 اللجنة الثورية للوحدة و العمل.<sup>(2)</sup>

### خامسا: اللجنة الثورية للوحدة و العمل

تعتبر هذه اللجنة بمثابة حركة حيادية بين جناحي حزب انتصار الحريات، هدفها إعادة الوحدة إلى الحزب، و نبد الخلافات بين جناح المصاليين المؤيدين لمصالي الحاج، و بين جناح المركزيين المؤيدين للجنة المركزية، و قد أصدرت هذه الحركة نشرة "الوطني"، حيث شرحت أهدافها و الدعوة التي قامت من أجلها، و قد أصدرت ستة أعداد من هذه النشرة، و لكن هذه الحركة كانت متفائلة أكثر مما يجب بالنسبة لهدفها، و هو إصلاح ذات البين بين جناحي الحزب، بحيث لم يعترف لها بالحيادية و اتهمها المصاليون بأنها ألحوبة في يد اللجنة المركزية، و ذلك لاتصالها مع أعضاء اللجنة المركزية.<sup>(1)</sup> و أمام هذا الطريق المسدود الذي آلت إليه محاولة الحركة في جمع شمل الحزب، قرر المناضلون بصرف النظر عن محاولة عقد مؤتمر توحيدي للحزب، و بالتالي الانتقال إلى مرحلة متقدمة من العمل الثوري تتمثل في الإعداد لانطلاق الكفاح المسلح ضد الاستعمار، و عدم إضاعة الوقت في المهاترات و الصراعات على الزعامة، و محاولة فرض الآراء على الآخرين، و كانت محاولة أعضاء اللجنة الثورية في تقريب وجهات النظر بين طرفي الحزب، لكي يقوم بدور المشرف على إعلان الثورة، و تنظيمها و تمويلها ماديا، كما كان مسئولو الفروع التابعة للجنة الثورية للوحدة و العمل يقومون بتوعية المسئولون على تبصيره بوجود نظام و مسئولين قائمين به، يعمل على تحقيق مطامح الشعب، و بذلك استطاعت اللجنة الثورية للوحدة و العمل، أن ترفع من معنويات الشعب، و تعمل على توحيده، و تهيئته للثورة، بعد أن يئست من كل المحاولات لتوحيد الحزب، و شرعت في الإعداد للثورة و التخطيط لها، و قد حلت اللجنة الثورية للوحدة و العمل نفسها في 20 جويلية 1954.<sup>(2)</sup>

### سادسا: اجتماع الاثنين و العشرين و إنشاء لجنة الستة

يعتبر هذا الاجتماع الذي ضم اثنين و عشرين من أبناء الجزائر المناضلين المتحمسين لإشعال نار الثورة المسلحة، هو المنطلق الحاسم للتعجيل بموعد الثورة و البدء الفعلي في التخطيط لدخولها، و تأسيس جبهة التحرير الوطني رائدة ثورة التحرير. فعلى الرغم من الجهود التي بذلها مؤسسو اللجنة الثورية للوحدة و العمل "فقد بقي عدد

(2) محمد العربي الزبيرى. مرجع سبق ذكره. ص: 81.

(1) عمار قليل: ملحمة الجزائر. مرجع سابق، ص: 178.

(2) أزغيدى محمد لحسن: مرجع سابق. ص 53-54.

أفرادها محدودا، و لعل إجماع المناضلين عن الانضمام إليها مبعثه خشيتهم أن تتحول إلى حزب جديد، أو كتلة ثالثة تزيد الخلاف الذي يعيشه الحزب اتساعا و تفتتا، إلا أن هذه اللجنة تمكنت بفضل الاحترام الذي يكنه المناضلون للسيد مصطفى بن بوالعيد من تجميع عدد يعتد به من مناضلي المنظمة العسكرية السرية، الموزعين في أنحاء البلاد بأسماء مستعارة و بطاقات مموهة، تم الاتصال بين أعضاء اللجنة الثورية للوحدة و العمل، و اتفقوا على أن يكون اجتماعهم بعيدا عن كل من المراكزيين و المصاليين، و قد تم الاجتماع، اتفق من خلاله المجتمعين على حل حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، و القضاء على تأثيرات الأزمة و انقاد الحركة الثورية الجزائرية من السقوط، كما تقرر انطلاق الثورة المسلحة كوسيلة وحيدة من أجل تحرير الجزائر. و انتهى الاجتماع، إلا أن الجميع يكلفون المسؤول الوطني الذي يتم انتخابه بأن يكون إدارة مهمتها تطبيق قرارات الاجتماع، و تم الاتفاق على تعيين قيادة و ظروف أمنية. ثم الاتفاق على تعيين شخص يقوم بدوره بتعيين أعضاء يساعده. و قد انتخب لذلك السيد محمد بوضياف الذي استدعى ابن بوالعيد و ديدوش مراد و ابن مهدي و بيطاط و كريم بلقاسم، و هكذا أصبحت القيادة تتكون من ستة أعضاء بالإضافة إلى ثلاثة أعضاء كانوا في الخارج هم: أحمد بن بلة و محمد خيضر و آيت أحمد حسين.<sup>(1)</sup>

### سابعاً: ميلاد جبهة التحرير الوطني

بعد مناقشة و تحليل الموضوع من جميع جوانبه، خلصت مجموعة الستة على أن تتضمن التسمية الجديدة للحركة كلمة "جبهة" لأن جميع الجزائريين مهما كان انتماءهم السياسي يستطيعون الانضمام إلى الحركة الجديدة، كما اقترح بعضهم (جبهة الاستقلال الوطني)، فقال الشهيد مصطفى بن بوالعيد أفضل التحرير على الاستقلال، لأننا غير مستقلين و سيبدأ التحرير قريباً، فوافق الحاضرون على الاسم الجديد الذي خلف (اللجنة الثورية للوحدة و العمل) ألا و هو "جبهة التحرير الوطني". و قد تم التوصل في الاجتماع إلى خلق ذراع عسكري لجبهة التحرير الوطني سمي (جيش التحرير الوطني) و هكذا تم الإعداد للثورة بجبهة ذات شعبتين، الأولى سياسية (جبهة التحرير الوطني) و الثانية عسكرية (جيش التحرير الوطني). كما تم الاتفاق على أن يرافق الانطلاقة العسكرية للثورة نداء سياسي يحدد الأفكار و الأهداف الأساسية لهذه الحركة، على أن يذاع هذا النداء للصحافيين و مختلف الشخصيات السياسية. و سيبحث للعالم عن طريق إذاعة صوت العرب من القاهرة<sup>(2)</sup> و هذا النداء تمثل في بيان أول نوفمبر 1954.

(1) أزغيد محمد لحسن: مرجع سبق ذكره. ص: 54-57.

(2) عمار قليل: ملحمة الجزائر. مرجع سبق ذكره، ص: 182-183.

## المطلب الثالث

### الثورة التحريرية والأحزاب السياسية

حددت جبهة التحرير الوطني في بيان أول نوفمبر هدفها السياسي المتمثل في تحقيق الاستقلال الذي يتم الحصول عليه عن طريق: إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية. وكانت الدعوة إلى قيام الدولة الجزائرية ضمن إطار المبادئ الإسلامية تعني أن الجبهة لا تؤمن بالجزائر الفرنسية، وأن الدولة الجزائرية يجب أن تكون ذات سيادة في علاقاتها مع فرنسا، وتعبر المبادئ الإسلامية، كان تعبيراً عن واقع تغلغل الإسلام في أعماق الجزائريين. كما أن تأكيد الجبهة على أن احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني يمثل أحد الأسس التي تقوم عليها الدولة الجزائرية التي تدعوا إلى العمل من أجل الوصول إلى إقامتها<sup>(1)</sup> نفياً لكل تخوف قد تبديه المجموعات السكانية المستوطنة. أما على المستوى الخارجي فقد رسمت جبهة التحرير في بيانها الأول أهدافها السياسية المتمثلة في: "تدويل القضية الجزائرية، تحقيق وحدة شمال إفريقيا في إطارها الطبيعي العربي الإسلامي تأكيد العطف الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند عملنا من أجل التحرير".

إن هذه الأهداف التي رسمتها الجبهة تبين لنا مدى الاهتمام الذي أعطته الجبهة للنضال السياسي على الصعيدين الداخلي والخارجي إيماناً منها بأن الوسائل العسكرية وحدها غير كافية لجعل فرنسا تجلس إلى مائدة المفاوضات.

## الفرع الأول

### ردود فعل الأحزاب اتجاه الثورة

لم تكن انطلاق الثورة في الفاتح من نوفمبر مفاجأة للسلطات الفرنسية وحدها، بل أنها فاجأت أيضاً الأحزاب والمنظمات السياسية الجزائرية التي كانت غارقة في الصراعات الهامشية والمناظرات العقيمة، وكتابة المذكرات، والمطالب التي لم تجد طريقها إلا إلى سلال المهملات في مكاتب المسؤولين الفرنسيين. لأن أولئك المسؤولين كانوا على يقين من أن هذه الأحزاب لا تشكل خطراً عليهم لا من قريب ولا من بعيد، وكانت انطلاق الثورة تعني في حد ذاتها إفلاس الأحزاب القديمة وعقمها، وياس الشعب والمناضلين من تحقيق أي شيء عن طريق السياسة<sup>(2)</sup>.

(1) عامر رخيطة: مرجع سبق ذكره. ص: 52.

(2) عمار قليل: مرجع سبق ذكره. ص: 225-226.

أما بالنسبة للأوضاع و المواقف السياسية للأحزاب السياسية اتجاه الثورة فكانت كالتالي:

### أولاً: حركة انتصار الحريات الديمقراطية

كما نعلم فإن حزب انتصار الحريات الديمقراطية قد وقع في أزمة و بذلك انشق على نفسه إلى قسمين: مصاليين و مركزيين.

أما المركزيون فمنذ الأسبوع الأول للثورة قاموا بإرسال برقيات إلى باريس يحتجون و يقترحون و يؤكدون أن المشكل سياسي، و شاركوا في مساعي مشتركة مع غيرهم من الأحزاب فأرسلوا وفدا مشتركا من جميع الأحزاب إلى باريس لشرح القضية، إلى أن اعتقلوا، ثم بعد إطلاق سراحهم انضم أغلبهم للثورة<sup>(1)</sup>. فالتحقوا بالقاهرة، أو بتونس، أو المغرب، و قاموا بأدوار كبيرة في الكفاح التحريري، في إطار الجبهة، و تولى رئيسهم ابن يوسف بن خدة رئاسة الحكومة الجزائرية المؤقتة الأخيرة.

أما المصاليون، نجد أنهم من البدء ناصبوا الجبهة العداء، ثم انضم تدريجيا كثير منهم إليها، و ظل مصالي و الأقلية الباقية معه على العناد حتى استرجاع الاستقلال.

### ثانياً: الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري

فقد واصلوا نشاطهم السياسي "القانوني" و شاركوا في انتخابات، و ظلوا مدة يقترحون حولا سياسية و يتخذون مواقف علنية.

ثم قاطع نوابه جلسات "المجلس الجزائري" بعد مشادات و اصطدامات مع أغلب النواب الأوروبيين في المجلس الجزائري، و مع رئيس هذا المجلس الذي سحب منه الكلمة، إلا أنه ظل يقترح حولا علنية، متدرجة قليلا، و لكنها كانت لا تزال تدور في الإطار العام المعروف لأفكاره السابقة. و في 23 ديسمبر 1955 استقال النواب المنتخبون التابعون لحزبه من جميع الهيئات الفرنسية في الجزائر و فرنسا، و بدأ يدرك ألا فائدة من الانتظار. و في 23 أبريل 1956 حل حزبه من تلقاء نفسه، و انضم و أغلب مساعديه الأقربين للجبهة، و التحق بها في القاهرة، و كان لالتحاق فرحات عباس دوي عظيم فعلا و صدى كبير في الجزائر و في فرنسا و لدى سائر الأوساط الدبلوماسية، و السياسية و الصحافية في العالم، و كان له أسوء وقع على فرنسا و ضربة كبيرة لها.

### ثالثاً: جمعية العلماء المسلمين

عندما اندلعت الثورة التحريرية الخالدة في أول نوفمبر، كان الرئيس الثاني لجمعية العلماء المسلمين الشيخ الإبراهيمي موجودا خارج البلاد، و لكنه بمجرد سماعه

(1) مولود قاسم نايت قاسم، ردود الفعل الأولية داخلا و خارجا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر. ط: 1 )

1404هـ-1984م). دار البعث قسنطينة. ص: 68.

بإعلان الثورة نشر نداء بتاريخ 8 نوفمبر 1954 أعلن فيه تأييده للثورة و مباركته لها و قد نشر هذا البيان في الصحف المشرقية<sup>(2)</sup>

أما قيادة جمعية العلماء المسلمين في الداخل فإنها لم تكن على دراية تامة بطبيعة الثورة عند انطلاقها، و ذلك لقلة المعلومات المتوفرة لديها من جهة، وللسرية التامة التي تم التخطيط بها لاندلاع الثورة من جهة أخرى. و هذا ما أخر استجابة قيادة الجمعية في الداخل لنداء أول نوفمبر، و لكن أحداث 20 أوت 1955 وضعت النقاط على الحروف بالنسبة للجميع<sup>(1)</sup> و بناء عليه أعلنت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في 7 جانفي 1956 التحاقها بجهة التحرير الوطني بصفة أفراد، فكان منهم من اغتيل من طرف السلطات الاستعمارية كالشيخ العرب التبسي، و آخرون التحقوا بالثورة في الجبال و آخرون انتقلوا إلى خارج الوطن و بقوا يمارسون نضالهم ضمن صفوف جبهة التحرير الوطني. و عدد كبير منهم بقوا في السجون حتى الاستقلال<sup>(2)</sup>

### رابعاً: الحزب الشيوعي

أما الشيوعيون فقد ظلوا مدة بعد فاتح نوفمبر يمارسون نشاطهم "القانوني" في إطار "المؤسسات" الاستدمارية الرسمية و كحزب أيضاً يشاركون في الانتخابات، و يحتجون و يتخذون مواقف علنية، و يقترحون حلولاً سياسية، إلى أن حل وزير الداخلية الفرنسي حزبهم في سبتمبر 1955، و أوقف جرائدهم الثلاث: "الجزائر الجديدة" و "Liberté" و "الجزائر الجمهورية"<sup>(3)</sup> و مما يجدر بنا ذكره أن الحزب الشيوعي لم يحل نفسه كبقية الأحزاب، و لكنه بقي كحزب مغمور طوال فترة الثورة الجزائرية، حيث عاد للظهور بعد الإعلان عن وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962. حيث قدم برنامجاً قبل انعقاد مؤتمر طرابلس، و بذلك فإن الحزب الشيوعي لم ينضم إلى جبهة التحرير بل التحق بجبهة التحرير بعض الأفراد كأفراد و ليس كأعضاء في الحزب الشيوعي الجزائري<sup>(4)</sup>

من خلال حديثنا السابق عن تاريخ الحركة الوطنية أو الأحزاب السياسية في الجزائر عبر مراحلها المختلفة نصل إلى نتيجة مفادها أن المناضلين الذين أسسوا جبهة التحرير قد ثاروا ضد جمود و انتظار الأحزاب، و ليس ضد ضيق و ضعف مشروعها السياسي المتمثل في المطالبة بالاستقلال. فهم لم يأتوا بثقافة سياسية جديدة، و حتى البعد الثوري نفسه ليس جديداً، بل أن فكرة اللجوء إلى الكفاح المسلح تولدت في الحركة المصالية منذ 1945 و ترجمت مؤسساتياً في المنظمة السرية.

(2) عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة. ص: 145.

(1) عمار قليل: مرجع سبق ذكره. ص: 150.

(2) محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول. المرجع السابق، ص: 191.

(3) مولود قاسم نايت بلقاسم: مرجع سبق ذكره. ص: 76.

(4) عمار قليل: مرجع سبق ذكره. ص: 163.

كل ما في الأمر أن الأشخاص الذين فجروا الثورة تمكنوا من تجسيد البعد الثوري و وضعه موضع التنفيذ، و ذلك هو الفرق الأول، و الفارق الثاني هو أن كل الحركة الوطنية بمختلف تشكيلاتها تورطت في العمل الشرعي و الانتخابات مما أدى بها إلا الإفلاس.

لذلك فإن جبهة التحرير الوطني بتجاوزها لتلك التشكيلات، قد أعطتها تعبيراً مؤسسياً جديداً و إطاراً أوسع للتعبير عن قدراتها الكامنة و المكتوبة و أخرجتها من الصراع مع نفسها بالانقسامات و التطاحن الداخلي إلى الصراع مجتمعة مع الغير. إن جبهة التحرير الوطني تفتح أبوابها، مثلما جاء في إعلان أول نوفمبر إلى كل شرائح الاجتماعية و إلى كل المواطنين من كل الأحزاب بغض النظر عن مختلف الاعتبارات الإيديولوجية، حيث نشطت الحركة الوطنية و لم تجددها حيث أخرجتها من الطريق الشرعي المسدود، لكن الهدف السياسي المتمثل في الاستقلال بقي هو نفسه و لم يتغير.

## الفرع الثاني

### جبهة التحرير الوطني و تصوراتها الإيديولوجية

تعرض حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية التي كانت تشكل واجهة قانونية لحزب الشعب الجزائري خلال سنتي 1953 و 1954 إلى أزمة عنيفة انتهت بتفتيته و بنشوء جبهة التحرير الوطني و اندلاع ثورة أول نوفمبر. لهذه الأزمة أهمية كبيرة في التاريخ السياسي الجزائري الحديث ليس فقط لتفسير نشأة جبهة التحرير الوطني و لكن أيضاً، و هذا هو الأهم لكونها أعطت النموذج النظري لمختلف الأزمات التي عرفها النظام السياسي الجزائري فيما بعد مثل أزمة 1962 و أزمة 1965 و أزمة 1988. و من خلال حديثنا عن جبهة التحرير الوطني نطرح التساؤل التالي:

هل أنت الجبهة بمفاهيم و أفكار أو بتصورات إيديولوجية جديدة، أو هل كان لها بصفة عامة ثقافة سياسية جديدة ؟

يجيب قادة الثورة أنفسهم من خلال مشروع طرابلس بالنفي و هي النتيجة التي ينتهي إليها تقريبا كل الباحثين، لكن لماذا ؟

**أولاً:** يرى البعض أنه "من المهم الإشارة إلى أن إعلان الثورة لم يكن من فعل جهاز سياسي متجانس، أي أن الأعضاء الذين فجروا الثورة لم يكونوا من حزب سياسي واحد، بل من إتجاهات سياسية مختلفة كانت توحدهم فكرة واحدة هي الاستقلال. و بذلك انطلقت جبهة التحرير الوطني في كفاحها المسلح دون إيديولوجية محددة، مخلفة ورائها كل التناقضات السياسية و الاجتماعية من أجل تجنيد الجماهير برمتها في كفة واحدة: هي جبهة التحرير الوطني، و هذا ما جعل مسألة البث في طبيعة الاختيارات الإيديولوجية للثورة الجزائرية غير ممكن بشكل علني طيلة سنوات الحرب

التحريرية، لأن الاهتمام الأساسي لتحقيق الوحدة جعل "الإدارة الأولى" لجبهة التحرير الوطني مضطرة إلى عدم بحث إختيارات المستقبل، فرغم الطابع الشعبي الذي تميزت به الثورة الجزائرية التي اعتمدت أساسا على الفئات المحرومة من فلاحين و عمال، فإن التحاق بعض الفئات الاجتماعية الميسورة بالإضافة إلى بعض قادة الأحزاب السياسية بالثورة جعل تيار الوطنية المتدفق ضد الاحتلال الفرنسي هو الذي يجمع كل المناضلين، و لكن الوحدة الفكرية و النظرة السياسية و الأهداف الاجتماعية لم تكن أبدا محل اتفاق جماعي<sup>(1)</sup> و من ذلك إن مطلب الاستقلال و إن كان يحوز على رضا و تقبل المجتمع، كان له مدلول خاص بالنسبة لكل مكون من مكوناته<sup>(2)</sup>

فمن الملفت للانتباه أن الأمر تطلب انتظار عشية الاستقلال من أجل أن تضع الجبهة أول نص في تاريخها و هو برنامج طرابلس الذي تمت المصادقة عليه بالإجماع في الوقت الذي كان يحدد فيه المهام الاقتصادية و الاجتماعية للثورة الديمقراطية الشعبية انطلاقا من تحليل المضمون الاجتماعي لحركة التحرير الوطنية، و هو إذ يفصل و يبرز دور الفلاحين و العمال<sup>(3)</sup> بصفة عامة يخفي الدور المهيمن للبرجوازية الصغيرة.

و بالإضافة إلى هذه المعطيات الاجتماعية و البنوية التي تفسر بعمق المشكل المطروح، هناك سبب آخر عملي و هو أن الخلافات التي كانت سائدة بين مختلف الأحزاب قبل بداية الثورة لم يكن من الممكن تجاوزها بمشروع اجتماعي واضح و مفصل و بتصور معين للسلطة و كيفية تنظيمها لأن ذلك كان سيفتت الجبهة، و هذا ما حدث فعلا بعد وضع مشروع طرابلس و تسبب في أكبر أزمة سياسية عرفت الجزائر على أبواب الاستقلال حول مسألة السلطة. كان من الحتمي إذن أن يكون العامل الوحيد لتوحيد كافة القوى هو جمعها حول ما تتفق عليه و هو الكفاح من أجل الاستقلال.

و هكذا كانت الفكرة الأساسية: "أن تحرير الجزائر لن يكون من إنجاز حزب، و لكن من إنجاز كل الجزائريين"، و هي الفكرة التي عبر عنها أول نوفمبر و برنامج الصومام. و هكذا نجد أن إعلان أول نوفمبر لم يتضمن من الأفكار الإيديولوجية إلا ما يلي: هدف الثورة الاستقلال الوطني بـ:

1. إعادة إقامة الدولة الجزائرية ذات السيادة الديمقراطية و الاجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية.
2. احترام كل الحريات الأساسية دون تمييز في العرق و الدين.

(1) عامر رخيطة: التطور السياسي و التنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962-1980. المرجع السابق، ص: 63.

(2) أمين شريط: خصائص التطور الدستوري في الجزائر. رسالة نيل شهادة الدكتوراه ص: 109.

إن تمحور الخطة السياسية للجبهة حول فكرة الاستقلال و جمع كافة الجزائريين حولها و بالتالي تحقيق إجماع الجزائريين هو خطاب سياسي تقليدي مألوف عند الحركة المصالية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية. و من ثم ليست خطة جديدة إلا من حيث تنفيذها.

(3) عامر رخيطة: مرجع سبق ذكره. ص: 65.

تضمن الإعلان أيضا التصميم على تحطيم النظام الاستعماري، و عبر في الختام على معاداة الإمبريالية<sup>(1)</sup> فالملاحظ إذن أنه لم يخرج عما عهدناه عند الحركة المصالية. أما برنامج الصومام فقد أكد وحدة الهدف، أي الاستقلال الوطني بإعادة إقامة دولة جزائرية في شكل جمهورية ديمقراطية و اجتماعية و ليس ملكية أو تيوقراطية. كما أكد على ضرورة مراعاة دور الفلاحين و علاقتهم بالأرض و أن حقهم هذا مرهون بضرورة القضاء على الاستعمار، إلى جانب ذلك أدان المصالية و الحزب الشيوعي و إيديولوجية الإدماجية و حذر من دخول بعض عناصره صفوف الثورة و خطرهم بعد الاستقلال.

إلا أن فضل مؤتمر الصومام يكمن في تنظيمه للثورة و في وضعه للمؤسسات الأولى للدولة الجزائرية.

بعد أن ترسخت أقدام الثورة المسلحة بدأ الكلام شيئا فشيئا عن أن الثورة الجزائرية ليست فقط تحريرية و إنما هي "ثورة ديمقراطية شعبية" و بدأ تحديد معالم هذه الثورة الاجتماعية المتمثلة في محاربة الإقطاعية و الإمبريالية، و بدأ الكلام عن الثورة الزراعية و الحريات و الحقوق الفردية و كذلك عن تشكل نظام الحكم بعد الاستقلال، حيث يجب أن يكون ديمقراطيا بمضمونه الاقتصادي و السياسي المتمثل في حكم الشعب نفسه بنفسه مثلما يريد، و القضاء على كل أشكال التسلط على إرادته. و تم توضيح أن الثورة الديمقراطية لن تكون حkra على طبقة دون غيرها و لكن ستكون إنجازا لكل الأمة، و إن تحرير الجزائر ليس فقط تحريرا من الاستعمار لكن أيضا من القانون الممنوح ليحل محل ذلك احترام القانون و الكرامة و الإنسانية. هذه الأفكار نجدها مطورة بعمق و وضوح في مشروع طرابلس بخصوص مرحلة الاستقلال.

## **ثانيا: طبيعة جبهة التحرير الوطني**

ماذا كانت جبهة التحرير الوطني بالضبط ؟ هل كانت حزبا أو جبهة أحزاب أو حلفا مقدسا أم ماذا؟

الواقع انه لا بد من التمييز بين جبهة التحرير قبل 1956 و بعد هذا التاريخ.

### **1. طبيعة الجبهة بين 1954-1956:**

منذ نشأتها سنة 1954 إلى غاية مؤتمر الصومام في 1956/07/20 لم تعرف جبهة التحرير الوطني أي تنظيم قانوني ومؤسساتي .

(1) لمين شريط: مرجع سبق ذكره. ص: 171.



لقد كان مؤسسي الجبهة أمام خيار صعب حيث اضطرت مجموعة 22 إلى الاختيار بين حلين و ذلك التنظيم أولا، ثم إعلان الثورة أو إعلان الثورة أولا ثم التنظيم و قد كان اختيار الحل الثاني.

لذا فإن أول تنظيم عرفته الجبهة كان في مؤتمر الصومام، فماذا كانت الجبهة بين 1954 و 1956؟

بالرجوع إلى ظروف نشأتها و إلى بيان أول نوفمبر يتبين لنا أنها لم تكن جبهة لا بالمفهوم التقليدي و لا بالمفهوم الذي ساد بعد 1956.

لقد رأينا أن مجموعة 22 التي أسست الجبهة كانت تربط أعضائها عوامل كثيرة أهمها انتماءهم إلى المنظمة السرية و موقفهم الحيادي و من المصاليين و المركزيين، مما يجعلهم مجموعة متجانسة أقرب إلى الحزب منها إلى أي بناء جهوي. لقد عبر عن ذلك بيان أول نوفمبر الذي جاء فيه "رأت مجموعة من الشباب المسؤولين المناضلين الواعين التي جمعت حولها أغلب العناصر التي لا تزال سليمة و مصممة أن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق ... و بهذا الصدد فإننا نوضح بأننا مستقلون عن الطرفين الذين يتنازعان السلطة".<sup>(1)</sup>

كما يلاحظ أن جبهة التحرير كانت منذ اندلاع الثورة حتى مؤتمر 1956، كيانا أو جسما موحدا، لكنها بعد المؤتمر أصبحت ائتلاف أو جبهة بأتم معنى الكلمة. فقدماء حركة الانتصار و الاتحاد الديمقراطي، و العلماء دخلوا أجهزتها القيادية دون أن يفرطوا بجديّة في انتماءاتهم السياسية، فابتداء من سنة 1956 بدأت تتكون الجبهة الحالية.

## 2. طبيعة الجبهة بعد مؤتمر 1956:

بالرجوع إلى بيان أول نوفمبر نجد أنه لم يكن يستبعد ضمنا بقاء و استمرار الأحزاب، إلا أنه من الناحية العملية و الفعلية وضع المواطن الجزائري بين خيارين، إما أنه وطني فعليه الالتحاق بصفوف الجبهة، و إما هو خائن و بالتالي عدو للجبهة. و هذا ما أتضح بالخصوص بعد مؤتمر الصومام، حيث تمت إدانة مختلف التشكيلات السياسية و خاصة المصالية و الشيوعية. و تقرر تنظيم جبهة التحرير و بقائها قائدا وحيدا للثورة دون سواها. لكن من جهة أخرى فالجبهة رغم إعلانها لإفلاس الأحزاب فقد احتضنت من جهة أخرى إطاراتها و مسؤوليها الرئيسيين<sup>(2)</sup> و أعطتهم

(1) بيان أول نوفمبر 1954.

(2) التحق المركزيون و العلماء و الاتحاد الديمقراطي بالجبهة خلال سنتي 1955 و 1956. أما الحزب الشيوعي فقد رفض الانحلال، غير أن مناضليه شاركوا في الجبهة بصفة شخصية. أما المصاليون فقد كونوا حزب "الحركة الوطنية الجزائرية" الذي نافس جبهة التحرير من أجل قيادة الثورة ثم المشاركة فيها، غير أن الجبهة حاربتة إلى أن انتهى أمره شيئا فشيئا.

مناصب قيادية في أعلى مؤسسات الجبهة، هذه الأطارات لم تتخلى عن ذاتيتها و أساليب عملها السابقة.

و مع ذلك فإن الجبهة لم تكن تدخل تحت أي شكل من أشكال الحزب الواحد المعروفة، بل هي تنظيم ثوري ديمقراطي يتميز بطريقة الانخراط فيه، إذ أنه مفتوح و يسعى في كل وقت إلى مشاركة جماهيرية و شعبية واسعة فيه، بالإضافة إلى أنه يعتمد في تنظيمه على مبدأ أساسي لحفظه من<sup>(1)</sup> الديكتاتورية و السلطة الشخصية و التسلط و هو مبدأ القيادة الجماعية.<sup>(2)</sup>

إلى جانب ذلك فقد أعطت الجبهة لنفسها منذ أول مؤتمر بالصومام في أوت 1956، "نية بشبه دوليته" و لقد أسفر هذا المؤتمر عن إنشاء المؤسسات الجزائرية كسلطة تشريعية و لجنة التنسيق و التنفيذ كسلطة تنفيذية، كما وضع أسس الإدارة الجزائرية، و نظم الجيش و حدد استراتيجيته الجبهة من خلال برنامج الصومام.<sup>(3)</sup> و بذلك نصل إلى نتيجة مفادها أن جبهة التحرير الوطني لم تكن حزب سياسي بالمعنى التقليدي للحزب بل هي كانت عبارة عن تنظيم سياسي و عسكري شامل، و كانت سلطة عمومية تقبل الوحدة و لا تقبل التجزئة أي أنها تقبل انضمام كل الفئات الاجتماعية مهما كانت أفكارهم أو انتماءاتهم، و لا تقبل الخروج عليها أو معارضتها لأنها كانت تسعى إلى تحقيق هدف أوحدها الهدف يتطلب الوحدة و لا يقبل التفرقة.

## المبحث الثاني

### الأحادية الحزبية في الجزائر من 1962 إلى 1989

كان للأزمة السياسية التي عرفت الجزائر سنة 1962 أثرها الواضح على الوجود السياسي للحزب في المجتمع.

فإذا كانت الجزائر غداة استرجاع الاستقلال قد اختارت نظام الحزب الواحد، فإن تجربتها في هذا الميدان قد أعاققتها الكثير من السلبيات الناجمة أساسا على استمرار النزاع و التنافس على السلطة بين مختلف الأطراف المكونة لقيادة جبهة التحرير، ثم حزب جبهة التحرير الوطني.

إن الدارس لمرحلة ما بعد الاستقلال نجد أن الأزمة التي عرفت جبهة التحرير الوطني غداة استرجاع الاستقلال لم تنته بـ "سيطرة" طرف من أطرافها على مقاليد السلطة في البلاد. فالخلافات و التناقضات، بل أن الأحداث التي عاشتها الجزائر بعد

---

(1) ملين شريط: خصائص التطور الدستوري في الجزائر. ص: 75، 177.

(2) جاء في المادة 12 من القانون الأساسي لحزب جبهة التحرير الوطني "بما أن السلطة الفردية و عبارة الشخصية

تعارض مع مبادئ الثورة فإن القيادة الجماعية مبدأ أساسي للعمل داخل جبهة التحرير الوطني".

(3) أزغيد محمد لحسن: مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير الجزائرية 1956-1962. ص: 140.

الاستقلال قد دلت دلالة واضحة على أن ما كان يظهر من تحالف و اتفاق بين بعض الأطراف في القمة لم يكن في الحقيقة إلا تحالفا ظرفيا فرضته معطيات و خلفيات معينة.

و بما أن حزب جبهة التحرير الوطني كان ملهم الثورة و قائدها، أي أنها صاحبة السلطة، فإننا سنتناول في هذا المبحث مختلف المراحل السياسية التي مر بها الحزب و مدى مشاركته الفعلية في السلطة.

## المطلب الأول

### أزمة 1962 أو انفجار تناقضات جبهة التحرير الوطني

كان للأزمة السياسية التي عرفت جبهة التحرير الوطني أثر وقف القتال مباشرة، أثرها الواضح على عملية تحويل الجبهة إلى حزب سياسي.

## الفرع الأول

### أزمة 1962 : مرحلة ما قبل الاستفتاء

انفجرت تناقضات جبهة التحرير الوطني أثر وقف إطلاق النار مباشرة، و بدأ يظهر في العلن ما كان يدور في السر من صراعات و خلافات بين مختلف التنظيمات المكونة لجبهة التحرير الوطني من جهة، و بين قيادة التنظيم الواحد من جهة أخرى. و قد بدأت الأزمة أولا حول عقد مؤتمر عام لقيادة الثورة فانقسمت آراء قادة الثورة إلى قسمين<sup>(1)</sup> : قسم يؤيد انعقاد مؤتمر عام لقيادة الثورة و طرف معارض لانعقاد المؤتمر.

جرت اتصالات بين قادة الثورة انتهت في الأخير إلى عقد مؤتمر طرابلس في 27 ماي 1962 بليبيا.

### **كيف جرت أشغال المؤتمر؟**

لقد كان يوجد على جدول الأعمال للمؤتمر بندان لا ثالث لهما، و هما<sup>(2)</sup> : إعداد برنامج سياسي يحدد ملامح و سياسات بناء الجزائر الجديدة، و قد عرف هذا البرنامج باسم ميثاق طرابلس، الذي يعد أول دستور للدولة الجزائرية المستقلة بتعبير المؤرخين، و قد صادق المجلس الوطني للثورة بالإجماع على هذا الميثاق و الذي كان من أهم قرارات بنده الأول:

(1) عامر رخيطة: مرجع سبق ذكره. ص: 103.

(2) عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة. ج: 3. مرجع سبق ذكره. ص: 248-249.

**أولاً:** اعتماد الاختيار الاشتراكي كنظام أساسي لبناء الدولة الجزائرية الحديثة.

**ثانياً:** تحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب جبهة التحرير الوطني، و تبني سياسة الحزب الواحد و رفض التعددية الحزبية.

**ثالثاً:** تغيير اسم جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي.سليل جيش التحرير الوطني.

أما البند الثاني من جدول أعمال المؤتمر، فقد كان مخصصا لانتخاب قيادة جديدة، و قد كان واضحا قبيل انعقاد المؤتمر أن هذا البند سيكون أصعب بكثير من البند الأول، و ذلك نظرا لانقسام الآراء سلفا حول اختيار الشخصيات القيادية التي ستتولى تنفيذ برنامج طرابلس على أرض الواقع.<sup>(1)</sup>

و بمجرد الإعلان عن بدء مناقشة هذا البند، حتى أصبح الجو متوترا داخل المؤتمر و سادت روح التوتر و الحذر، بحيث كان هناك تياران مختلفان تمام الاختلاف، لكل منهما مؤيدون من أعضاء المجلس الوطني لقيادة الثورة الجزائرية.

**أولاً:** التيار الأول و على رأسه السيدين يوسف بن خدة، رئيس الحكومة المؤقتة مدعوما من الثلاثي بن طوبال، كريم بلقاسم، بوالصوف، و بعض قادة الولايات من الداخل، و الذي يعتبر نفسه القيادة الشرعية التي يجب أن تستمر في أداء مهامها لحين إعلان الاستقلال، و من ثم تجرى انتخابات حرة ينتخب على إثرها الشعب الجزائري القيادة الجديدة.

**ثانياً:** التيار الثاني و كانت تتزعمه رئاسة أركان جيش التحرير الوطني بقيادة (بومدين) و الزعماء الخمسة، عدا بوضياف و بعض قادة الولايات في الداخل، و عرف بإسم تيار بومدين بن بلة، فقد كان من أنصار تجديد القيادة قبل الدخول إلى الجزائر. و كان واضحا أن التيار الثاني كان يحظى بالأغلبية نظرا لتضامن رئاسة الأركان بقيادة بومدين مع بن بلة و رفاقه، و انضمام عددا من أعضاء الحكومة المؤقتة لجانبهم.

لقد كانت بواكر الانقسام ظاهرة للعيان قبل دخول المؤتمرين قاعة المؤتمر و كانت القاعة تشبه برميلا من البارود، لا يحتاج لأكثر من شرارة حتى ينفجر بأكمله. و بعد تجديد رئاسة مكتب المؤتمر، انتقل المؤتمرين إلى مناقشة النقطة الثانية و التي كانت تتمثل في اختيار مكتب سياسي كهيئة عليا للثورة.

---

(1) M'HAMDEN YOUSFI : Le pouvoir 1962-1978 face voilée de l'Algérie، Entreprise nationale d'édition et de publicité (EN.ANEP)، Unité Rouïba، Algérie.P.16.

و قد تقدم بن بلة و حلفاؤه في رئاسة الأركان بقائمة مرشحين تتضمن أسماء الزعماء الخمسة مضاف إليهم كل من العقيد محمدي السعيد، و المناضل بن علا، كما تقدم مناصرو الحكومة المؤقتة بقائمة أخرى تقترح كلا من كريم بلقاسم، بوالصوف، و بن طوبال، و قد لقي الترشيح الأول موافقة مبدئية من مجلس الثورة الذي رفض الاقتراح الثاني.

و لقد تشكلت لجنة استشارية من مكتب الدورة تتكون من بن يحي، بن دواد، علي كافي و بوبكر قاضي،<sup>(1)</sup> لتقوم بعملية سبر آراء بين أعضاء الثورة بطريقة سرية لمعرفة آرائهم في القائمة الأولى المرشحة للمكتب السياسي، و كانت نتائجها أن أحد أعضاء التشكيلة لا يحظى بالأغلبية المطلوبة. و أمام هذا الإشكال قررت اللجنة الاستشارية عدم حصول الإجماع على القائمة و عادت إلى المجلس تقترح تعيين لجنة بدلا عنها على أساس أنها ستخرج بنتيجة، بكل تأكيد، و قد علم بن بلة و خيضر بما جرى داخل اللجنة الاستشارية رغم التزام أعضائها الأربعة السرية المطلقة فطلب ذكر الأسماء التي تحظى بالإجماع علانية، فأجابته اللجنة الاستشارية بأن هذا سر لا يمكن إفشاؤه فحدث جدلا عنيف مما دفع رئيس مكتب الدورة المرحوم محمد بن يحي إلى الإعلان عن رفع الجلسة. فغادر يوسف بن خدة<sup>(2)</sup> طرابلس و التحق بتونس لاستئناف ممارسة مهامه كرئيس للحكومة المؤقتة و هناك أعضاء آخرون في الحكومة و المجلس الوطني لقيادة الثورة غادروا طرابلس قبله.

أما باقي أعضاء المجلس، فقد اجتمعوا و شكلوا تكتلا حول محور بن بلة يومدين و قاموا بإجراء اتصالات و مشاورات أسفرت عن الموافقة على استئناف الحوار

---

(1) عمار قليل: مرجع سبق ذكره. ص: 250.

(2) يقول يوسف بن خدة في حديث لصحيفة النصر الصادرة بتاريخ 1989/11/05: " في أوج احتدام الأفكار، و في هذا الوقت كانت تنتظرنا مشاكل حادة جدا تتطلب قرارات سريعة، أذكر من بينها تحضير استفتاء تقرير المصير، المعركة ضد المنظمة العسكرية للأوروبيين التي كانت تنفذ عمليات دموية ضد الجزائريين. كذلك كانت هناك مهمة جزارة الإدارة و الشرطة لتعويض السلطة الفرنسية و تحويل سلطات السيادة من الدولة الفرنسية إلى الدولة الجزائرية، و تحضير انتخابات المجلس الوطني التأسيسي. في هذا الوقت، بدا كما لو أن دورة المجلس الوطني أجلت إثماء جميع النقاط فلم يتوصل المجلس إلى تعيين قيادة للثورة و حدث المأزق.

بن بلة كان مستعدا للتحالف مع الشيطان ليأخذ السلطة، و كنت أعرف ميله إلى المغامرة و طموحه الجامح نحو السلطة، و قد وجد يومدين قائد الأركان العامة لجيش التحرير الوطني القوة العسكرية التي كانت ضرورية للوصول إلى هدفه.

و كنت أعف أيضا الروح الاستبدادية و الفاشية للعقيد يومدين الذي سيطر على جيش الحدود. لهذه الأسباب و غيرها اتخذت قرارا بمغادرة طرابلس و الالتحاق بتونس."

لانتخاب قيادة جديدة بصفتهم يمثلون الأغلبية و بالفعل ثم اجتماع هؤلاء الأعضاء الذين انتخبوا مكتباً سياسياً لحزب جبهة التحرير الوطني<sup>(1)</sup>

و الذي تكون من: بن بلة - محمد خيضر - حسين آيت أحمد - رابح بيطاط - محمد بوضياف - محمدي السعيد - بن علا - و من الجدير بالذكر أن محمد بوضياف كان يؤيد باستمراره الحكومة المؤقتة لحين دخول الجزائر و من ثم انتخاب قيادة جديدة، لكنه عاد و قبل عضويه المكتب السياسي<sup>(2)</sup>

و قبل الانتقال إلى معرفة مسار الأزمة بعد إعلان استقلال الجزائر، فإنه لا بد من معرفة أن أعضاء الحكومة المؤقتة الذين كانوا قد قاطعوا اجتماعات المجلس الوطني في مؤتمر طرابلس قد إنتقلو إثر إعلان نتيجة الاستفتاء مباشرة من تونس إلى الجزائر و ذلك في جويلية 1962 حيث أستقبلوا بحرارة من طرف الشعب الذي كان مسرورا بالاستقلال<sup>(3)</sup> و قبل ذلك كان بن خدة بصفته رئيس للحكومة المؤقتة قد أقدم يوم 30 جوان 1962 على اتخاذ قرار يقضي بإقالة "قيادة جيش التحرير" التي كان على رأسها بومدين متهما هذا الأخير بمحاولة اغتصاب السلطة الشرعية من الحكومة و فرض الدكتاتورية العسكرية "

و قد اعتبرت قيادة الجيش هذا القرار بمثابة تحدي جديد لها من طرف الحكومة التي كانت على خلاف دائم معها<sup>(4)</sup>

أما بن بلة فقد وجد في هذا القرار ما يدعم تحالفه مع قيادة الجيش إذ أعلن مساندته من جديد للقيادة العامة للجيش ضد الحكومة المؤقتة التي هو أحد أعضائها و أعلن رفضه لما جاء به القرار و بذلك بدأت مرحلة جديدة فيما يعرف بأزمة 1962.

---

(1) عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة. ص: 251.

(2) عن أسباب انضمام محمد بوضياف للمكتب السياسي يقول: "لأول وهلة لم أكن موافقا على تعيين قيادة جديدة بدل الحكومة المؤقتة قبل الاستقلال، و لما تقدم رفاق بومدين في دورة طرابلس الأخيرة باقتراح تشكيل مكتب سياسي من 7 أعضاء فقط، لم أوافق على العدد و لا على التشكيلة المقترحة فلماذا الاكتفاء بسبعة أعضاء فقط ؟ و ماذا يعني وجود الزعماء الخمسة ضمن التشكيلة ؟ و هل السجن شرط ضروري و كاف للعضوية ؟ و لماذا محمدي السعيد و بن علا دون غيرهما ؟

لقد كان رأي أن يكون المكتب السياسي أوسع عددا، و أحسن تمثيلا و أكثر كفاءة، و أثناء أزمة صائفة 1962، و أمام تأزم الأوضاع و شبح الحرب الأهلية قبلت المشاركة في المكتب السياسي على أساس اتفاق 2 أوت مع خيضر الذي ينص خاصة على ما يلي: اعتبار المكتب السياسي الحالي مؤقتا ريثما يجتمع مجلس الثورة لتعيين مكتب سياسي جديد، غير أن بن بلة و خيضر سرعان ما تنكرا لهذا الاتفاق". أنظر جريدة الشعب الجزائري بتاريخ 5 جويلية 1989. ص: 4.

(1) M'HAMED YOUSFI : Ibid. P15

(2) عامر رخييلة: مرجع سبق ذكره. ص: 113.

## الفرع الثاني

### مسار أزمة 1962 بعد الاستفتاء

جرت عملية الاستفتاء و أعلن ديغول شخصيا يوم 03 جويلية 1962 عن استقلال الجزائر بقوله: "أن رئيس الجمهورية الفرنسية يعلن أن فرنسا تعترف رسميا باستقلال الجزائر" و في هذا الوقت كانت الأزمة بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية و قيادة الأركان العامة للجيش مع بن بلة قد عرفت تطورات خطيرة أصبح معها شبّح الحرب الأهلية يخيم على البلاد<sup>(3)</sup>، حيث انتقل الصراع من صراع بين الحكومة المؤقتة و قيادة الأركان العامة إلى الصراع بين مجموعة تلمسان بقيادة الثنائي بن بلة و بومدين و مجموعة تيزي وزو بقيادة كريم بلقاسم و بوضياف، أما آيت أحمد فقد حاول إعطاء بديل ثالث و لو أنه كان متعاطف مع مجموعة تيزي وزو.

و قد استمر الصراع بين الأطراف إلى غاية إصدار أمر من بن بلة للقوات الموالية لمجموعة تلمسان بالزحف على العاصمة يوم 03 أوت 1962 لتتصدم بقوات الولاية الثالثة و الرابعة الموالية لمجموعة تيزي وزو فخرج الشعب إلى الطرقات و الشوارع ينادي بإيقاف القتال مردين شعار " سبع سنين بركات " فتوصلت الأطراف المتصارعة إلى إتفاق ينهي الاقتتال و يسمح لقوات بن بلة و بومدين دخول العاصمة. فتم ذلك يوم 13 أوت 1962 لينصب المكتب السياسي الذي شكله بن بلة في أواخر 1962<sup>(1)</sup> و تشكلت أول حكومة في ظل الاستقلال.

تولى فيها بن بلة رئاسة الوزراء و عين بومدين وزيرا للدفاع و قائد للجيش<sup>(2)</sup> و لم يكن قيام المجلس التأسيسي و تشكيل الحكومة من شأنها أن يقضيا على الخلافات التي كانت قائمة، فالمعارضة لإتجاه المكتب السياسي و لبن بلة شخصيا بقيت مستمرة كما أن ممارسة السلطة بعد الفوز بها بين الأطراف المتحالفة لم يكن بالأمر السهل<sup>(3)</sup>.

(3) عامر رخيعة: مرجع سبق ذكره. ص: 114.

(1) رابح لونيسي: الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين و السياسيين. دار المعرفة. باب الواد الجزائر. ص: 44-

55.

(2) في 17 جويلية 1962 جريدة le Monde تنشر حوار مع رئيس بن بلة حول خطر العسكري و استعماله للجيش من أجل السيطرة على السلطة فيقول: " يتكلمون عن خطر عسكري، برنامج طرابلس يقول بصورة واضحة و هذا تصوري، بأن الجزائر الجديدة يجب أن يتم بناءها و تشكيلها و تدريبها بواسطة حزب سياسي. فالمنظمة السياسية للأفان التي تتكفل بهذه المسؤولية. جيش التحرير الوطني بين الحزب و الدولة، العلاقات بين جيش التحرير و الدولة قد تم توضيحها. الحزب هو الذي يوضح الفكر السياسي للدولة و ينشط الأمة، فهو إذن وحده ضمان للمستقبل بالصيغة التي تم تبنيها. فالجيش ليس الدولة و ليس الحزب (لا يمكن الخلط بين الجيش و الحزب و الخلط بين الحزب و الدولة". أنظر 26 : P. M'HAMED YOUSFI : Le pouvoir 1962-1978.

(3) عامر رخيعة: مرجع سبق ذكره. ص: 118.

فما مصير ذلك التحالف و ما هي نتائجه على عملية تحويل الجبهة إلى حزب سياسي؟ وهكذا دخلت الجزائر منذ بداية الاستقلال في صراعات حول عدة شرعيات ( هي الشعبية و التاريخية و الثورية و حتى الدينية) إلى جانب الصراع مؤسساتي بين مؤسسة الرئاسة و الجيش و الحزب<sup>(4)</sup>

## المطلب الثاني

### تحويل الجبهة إلى حزب سياسي و تبني الأحادية الحزبية

عرفت عملية تحويل الجبهة إلى حزب سياسي صراعات و خلافات بين المشرفين على العملية فإذا كان مؤتمر طرابلس - جوان 1962 - قد أقر مبدأ تحويل الجبهة إلى حزب سياسي فإن عملية التحويل هذه كانت سببا للكشف عن تناقضات أعضاء المكتب السياسي الذين كانوا غداة الأزمة يظهرون الانسجام، كما أن هذه العملية قد كانت سببا في خلق معارضين جدد للسلطة القائمة يومئذ و ذلك لما عرفتة العملية من ابتعاد عن الأهداف المنتظرة منها.

## الفرع الأول

### تحويل الجبهة إلى حزب

إذا كانت جبهة التحرير قد أعادت فعلا إقامة الدولة الجزائرية في سبتمبر 1958، فإن الأزمة 1962 قد أوقفها عند هذا الحد. ذلك أن الأزمة بين مختلف الأطراف في اجتماع طرابلس أدت إلى نسيان أعلى هيئة سيادية في الجبهة و هي المجلس الوطني للثورة الجزائرية، صاحب السلطة العليا، و لم يتم تجاوز الخلافات إلا بحد السلاح. و الواقع أن المجلس السياسي الذي أوجد نفسه بنفسه في تلمسان بالاستناد إلى مؤتمر طرابلس دون أن يصدر عن هذا المؤتمر قرار رسمي في شكل قانوني مقبول بالإضافة إلى استقالة أو انسحاب غالبية أعضائه، يجعل من الصعب القول أن جبهة التحرير هي التي أشرفت على وضع هياكل و مؤسسات الدولة في بدايتها، بل الحكومة المؤقتة تحت رئاسة الرئيس بن بلة التي أرست أسس النظام السياسي و المؤسساتي الجزائري باسم الجبهة في نفس الوقت الذي كان رئيس الحكومة يقول فيه في خضم نزاعه مع خيضر " لماذا لا أريد الدعوة إلى عقد مؤتمر لجبهة التحرير الوطني؟ السبب بكل بساطة هو أنه من أجل تنظيم مؤتمر لحزب ما يجب على الأقل أن يكون هذا

---

<sup>(4)</sup> رابح لونيسي: مرجع سبق ذكره. ص: 55.



الحزب موجودا. لكن ليس بهذه الطريقة ينظم الحزب ليس بتعيين أشخاص هنا و هناك، يتكون الحزب من مناضلين محنكين و مؤمنين بالاختيار الاشتراكي و الثوري<sup>(1)</sup>. و لذا فإنه عن طريق التعيين و الاختيار، و في دائرة الحكومة تم وضع دستور 1963 الذي حدد لحزب جبهة التحرير الوطني ما ذا يكون و كيف يجب أن يكون و الأكثر من ذلك جاء مؤتمر 1964 و أعتبر المؤتمر التأسيسي الأول لحزب جبهة التحرير الوطني<sup>(2)</sup>.

و عندما جاء نظام 19 جوان، فقد نسي بكل بساطة الحزب "قانونيا" و انتقده "سياسيا" بشدة بل تساءل الرئيس بومدين نفس السؤال: هل كان الحزب موجودا ؟ ... لم يكن له وجود إلا على الورق و الملصقات المعلقة على الجدران، ليس غير<sup>(3)</sup>.

## الفرع الثاني

### تبنى الأحادية الحزبية

إن تبني الجزائر للأحادية الحزبية كان لأسباب تاريخية في البداية ثم وقع التنظير له بعد الاستقلال الوطني.

حيث لم يكن الحصول على الاستقلال ممكنا لولا توحيد الصفوف في إطار جبهة التحرير الوطني كما أن الشعب وافق على نظام الحزب الواحد بعد الاستقلال لأنه اعتبر أن توحيد الصفوف منطقي و ضروري لإعادة بناء الدولة الجزائرية و ترميم ما حطمه الاستعمار<sup>(1)</sup>.

و كانت أولى الخطوات القانونية لمؤسسة الحزب الواحد في الجزائر هي تقديم قائمة وحيدة<sup>(2)</sup> باسم جبهة التحرير الوطني، و قد أسفرت الانتخابات في 20 سبتمبر 1962 على نجاح كبير الشيء الذي يشكل إقرارا شعبيا لمبدأ وحدة الحزب، و لذا يعتبر محمد

---

(1) لين شريط: مرجع سبق ذكره. ص: 341.

(2) M'HAMED YOUSFI : Ibid. P : 54.

(3) رابح لونيسي: مرجع سبق ذكره. ص: 107.

(1) بوعلام بن حمودة: الممارسة الديمقراطية للسلطة بين النظرية و الواقع. دار الأمة برج الكيفان. الجزائر. ص: 120.

(2) بموجب أمر 1962/07/26 قررت الهيئة التنفيذية المؤقتة إجراء الانتخابات في ظل تعددية سياسية و قد تقدمت

8 أحزاب للمشاركة فيها هي: الحزب الشيوعي الجزائري، جبهة التحرير الوطني، الحزب الاشتراكي (فرع الحزب الفرنسي)، الحركة من اجل الجزائر الجديدة، الحركة من اجل التعارض، لجنة البليدة و متيجة لدعم اتفاقيات إيفيان، و حزب الشعب الجزائري الذي رفض طلبه لأسباب شكلية، لكن ظروف الأزمة و رفض جبهة التحرير لذلك، أسفر عن تقديم قائمة وحيدة من طرفه.

سراج أن حزب جبهة التحرير الوطني من الناحية القانونية الشكلية نشأ بموجب هذه الانتخابات<sup>(3)</sup>

تلى ذلك القانون الداخلي للمجلس الوطني التأسيسي الذي رفض تمثيل المنظمات الجماهيرية داخل المجلس، ثم جاء مرسوم 14 / 08 / 1963 ليضع مختلف الجمعيات و التجمعات السياسية الفعلية و يؤكد مبدأ وحدة الحزب، رغم معارضة الأحزاب الأخرى<sup>(4)</sup>

و على غرار الدساتير المستعجلة صدر دستور في شهر سبتمبر 1963 و أكد على ضرورة قيام حزب واحد يكون له دور أول و بارز في إعداد و مراقبة سياسة الأمة، و هذا الحزب هو جبهة التحرير الوطني التي يجب أن تعبى و تقود الجماهير الشعبية، و هي جهاز محرك قوي يستمد قوته من الشعب<sup>(1)</sup>، فنص في مادة 23 من الدستور : "جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الواحد في الجزائر" الشيء الذي أكدته ميثاق الجزائر<sup>(2)</sup>، و كذلك نظام 19 جوان فيما بعد<sup>(3)</sup>

و أخيرا دستور 1976 الذي نص في المادة 94: "يقوم النظام التأسيسي الجزائري على مبدأ الحزب الواحد" و في المادة 95: "جبهة التحرير هي الحزب الواحد في البلاد" الشيء الذي تضمنه ميثاق 1976<sup>(4)</sup>، و كذلك ميثاق 1986<sup>(5)</sup>

و لذا فإن أحادية الحزب في الجزائر من 1962 حتى 1989 لم تطرح أي إشكال على الصعيد الداخلي<sup>(6)</sup> و لكن الاختلاف المهم بين نظام دستور 1963 و نظام 19 جوان يدور حول تواصل أو عدم تواصل حزب جبهة التحرير الوطني، و من ثم حول أسس أحاديته.

فقد كان نظام 1963 يرى أن جبهة ما بعد الاستقلال هي شيء يختلف تماما عن جبهة ما قبل الاستقلال، و بهذا الصدد يقول الرئيس بن بلة: "إن جبهة التحرير لم تكن

---

(3) لمين شريط: خصائص التطور الدستوري في الجزائر مرجع سابق. ص: 311.

(4) الحزب الشيوعي الذي منع في 1962/11/25، و حزب الثورة الاشتراكية الذي منع في 1963/08/30 و

حزب جبهة القوى الاشتراكية الذي منع في 1963/09/28. و قد تم منع في كل الحالات بقرارات وزارية.

(1) عمر صدوق: مدخل للقانون الدستوري و النظام السياسي الجزائري. ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر. ص: 4-

5.

(2) ميثاق الجزائر. ص: 107.

(3) أنظر بيان 19 جوان، و خطب الرئيس هواري بومدين الذي أكد دائما أن "ثورتنا مبنية على مبدأ الحزب الواحد

"، خطاب 1966/05/21.

(4) ميثاق 1976. ص: 59.

(5) ميثاق 1986. ص: 86.

(6) الأحزاب التي تم منعها في الداخل استمرت موجودة في الخارج بدون انقطاع و عادت إلى الجزائر بعد صدور دستور 1989 و قانون الجمعيات السياسية.

موجودة قبل الثورة بل تكونت في خضم النشاط الثوري، و لذا يجب أن يكون حزب جبهة التحرير الحالي حزب الثورة الاشتراكية حيث تتكفل بمهمة تختلف جوهريا عن مهمة جبهة التحرير الأولى التي أخذت على عاتقها الكفاح من أجل الاستقلال، إن جبهة التحرير الجديدة ستكون هي أيضا في خضم النشاط من خلال التسيير الذاتي و التأمينات و التعاونيات لهذا السبب كان مؤتمر 1964 مؤتمر أولا و تأسيسيا للحزب".

أما الرئيس بومدين فهو يرى أن: "رفضنا للتعددية الحزبية، قد تم تأكيده بوضوح فالنظام يقوم على الحزب الواحد، و بمعنى آخر فإن السلطة تستمد قوتها و طاقاتها من حزب جبهة التحرير الوطني، و هذا طبقا لقرار الشعب الجزائري الذي قضى منذ 1954 على كل المنظمات السياسية التقليدية التي ثبت عجزها عن قيادته إلى الانتصار و قرر بذلك إنشاء تنظيم سياسي واحد".

هذا الاختلاف كان له انعكاسا مباشرا على تحديد طبيعة الوحدة الاجتماعية في الدولة، ففي 1962 برر الرئيس بن بلة وحدة الحزب بقوله: "كان يجب منع التعددية الحزبية لأن صيغة وحدة حزب جبهة التحرير قد اعتبرت مثالية و صالحة وحدها للنهوض بالبلاد مثلما كانت صالحة لقيادة الكفاح التحريري".

أما ميثاق الجزائر الذي يعتبر أن مبدأ الحزب قد تقرر في برنامج طرابلس<sup>(1)</sup> فقد بررها بكونها وسيلة للمحافظة على مكاسب جبهة التحرير و ضمان مواصلة الثورة. و يشكل التخلي عن مبدأ وحدة الحزب تخليا عن يقظة فترة النضال المسلح و ترك الميدان فارغا للألعاب تعددية الأحزاب المضرة التي تتمكن بواسطة قوى رأس المال و الرجعية و أعداء الشعب من وضع اليد على السلطة الاقتصادية<sup>(2)</sup>.

## المطلب الثالث

### موقع الحزب في الصراعات السياسية

تعد المرحلة الفاصلة بين 19 جوان و المصادقة الشعبية على الميثاق الوطني سنة 1976 من أخرج المراحل التي مر بها حزب جبهة التحرير الوطني، منذ استرجاع الاستقلال سنة 1962. و ذلك لما أصبح عليه الحزب خلال هذه المرحلة من تهميش و عدم

(1) لم ترد في برنامج طرابلس إشارة صريحة لهذا المبدأ لكن وضع ملحق خاص بالحزب نص على ذلك ضمينا.

(2) ميثاق الجزائر 1976. ص: 197.

\* تجدر الإشارة إلى انه تم وضع حد للتعدد الحزبي في الجزائر مرتين. كانت الأولى سنة 1954 بقيام جبهة التحرير الوطني و اختفاء غيرها من التنظيمات السياسية بفعل قوة مؤثرات الأمر الواقع الثوري. أما المرة الثانية فكانت سنة 1962 في مؤتمر طرابلس حينما صادق المجلس الوطني للثورة الجزائرية على مشروع برنامج لتحقيق الثورة الديمقراطية الشعبية، و قرر تحويل جبهة التحرير إلى حزب سياسي وحيد و قد كرس ذلك دستور 1963 الذي يعتبر أول دستور للجزائر بعد الاستقلال.

وضوح في دوره السياسي، فهو حزب غير حاكم و غير معارض. إذ أصبح مجلس الثورة (تشريعيا و سياسيا) هو الهيئة العليا في البلاد. و بالرغم من أن قيادة 19 جوان كانت تقول بأن الحزب هو ملهم الثورة و قائدها فإن ذلك لم يكن يتجاوز الخطب والتصريحات السياسية إلى الواقع العملي اليومي، و كان أن دخل الحزب ما عرف بالتنظيم و إعادة التنظيم. تلك العملية التي في الحقيقة، لم تكن تستهدف إعطاء الحزب هياكل و هيئات تنظيمية، بقدر ما كانت تمليها ظروف خاصة بالصراعات التي عاشها مجلس الثورة بين مختلف أعضائه من جهة، و نتيجة لما كان يطرح من حين لآخر في الساحة من مطالب سياسية، كالدعوة للتعددية الحزبية، و مطالبة بعض التيارات بالسماح لها بالنشاط من جهة أخرى.

و لقد كان الحزب طيلة هذه المرحلة محل صراع بين المؤيدين لضرورة الممارسة الديمقراطية بالعودة للحزب و الشعب من جهة، و أولئك الذين كانوا يرون أن زمن الحزب قد ولى، و يبدو أن أصحاب هذا الرأي الأخير لما كان لهم من نفوذ و تأثير في السلطة قد استطاعوا أن يجعلوا من الحزب تابعا لا متبوعا، بعد أن ظهر لهم بأن فكرة تجميد الحزب غير ممكنة، و هو ما عبر عنه السيد محمد شريف مساعدة بقوله : "لقد عشنا قبل مرحلة إتمام المؤسسات ظروفًا خاصة، فرضتها مقتضيات المرحلة و ما نتج عنها من ممارسات غير ديمقراطية."<sup>(1)</sup>

## الفرع الأول

### الوضع اللا طبعي للحزب بعد 19 جوان 1965

عرف حزب جبهة التحرير الوطني بعد 19 جوان 1965 وضعًا خاصًا تميز بالتناقض بين التصريحات التي كانت تعطي الحزب الدور القيادي في المجتمع، و بين الوضع الحقيقي الذي آل إليه الحزب من تهيمش و إبعاد كلي عن الحياة السياسية خاصة و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية عامة.

#### أولاً: موقف قيادة 19 جوان من الحزب

كشفت أحداث 19 جوان 1965 عن حقيقة غياب تنظيم حزبي مؤهل لاتخاذ موقف من ما يطرح من صراع على السلطة، إذ أن ردود الفعل على تلك الأحداث لم تتجاوز بعض المظاهرات الطلابية في حين برهنت الميليشيات الشعبية التي كان بن بلة قد شكلها على عدم جدواها حيث أنضم رئيسها إلى قوات بومدين.<sup>(2)</sup>

---

(1) من كلمة محمد شريف مساعدة في الملتقى الوطني لأعضاء مكاتب المحافظات الملفين بالتنظيم و المنظمات الجماهيرية يوم 1981/06/17 بالغرفة التجارية بساحة الشهداء.

و قد دلت تلك الأحداث على أن القوة المنظمة و القادرة على فرض الأمن و استتباب الأمور و أداء الدور الحاسم في الحياة الاقتصادية و السياسية، هي الجيش الوطني لما يتميز به من تنظيم و ولاء لبومدين بالرغم من التناقضات الموجودة بين مختلف قياداته و المتبقية أصلا من الصراع الذي عرفته الجزائر غداة أزمة 1962.

و تعد حركة 19 جوان 1965 التي تزعمها أحد أعضاء المكتب السياسي "هوارى بومدين" بمثابة حسم الصراع الذي كان قائم داخل قيادة حزب جبهة التحرير الوطني، لكن الأسلوب الذي اتبع و النتائج التي تترتب عنها بالنسبة للحزب، يجعل من حركة 19 جوان عملا موجهها ضد الحزب أكثر مما هو ضد أمينه العام<sup>(3)</sup>.

و إذا كان بيان 19 جوان قد عدد أخطاء بن بلة فيما يلي: الادعاء بأنه وحده يمثل الجزائر و الثورة الاشتراكية في آن واحد، إلى جانب أنه اقام حكمه على: "تبذير التراث الوطني و التلاعب بأموال البلاد، و برجالها و ارتكز في ذلك على الفوضى و الكذب و الارتجال و الديماغوجية، كما أقيم على التهديد تارة و المساومة تارة أخرى، و حجز الحريات الفردية، و انتهاك الحريات العامة و قد ابتغى الحكم من الالتجاء إلى هذه الأساليب إخضاع فئة و إرهاب أخرى، حتى يستكين إليه الجميع خشية بطشه"<sup>(1)</sup> فإن قيادة 19 جوان 1965 لم تعطي للحزب الدور الذي حدده له مؤتمره في 1964، بل أن ما أصبح واضحا هو أن قيادة 19 جوان علقت المؤسسات و القيادات المركزية المنبثقة عن المؤتمر، و اضعه بذلك حد لقاعدة التوازن بين المدنيين و العسكريين في السلطة داخل جبهة التحرير الوطني التي كانت طويلة سنوات و بعد الاستقلال تعرف نوعا من التزاوج المتمثل في تواجد الساسة المدنيين و القادة العسكريين في مختلف القيادات من جهة و تعايش مختلف الاتجاهات من و وطنيين و مستعمرين و بربريين و قدامى الطلاب و عناصر الجيش من جهة أخرى<sup>(2)</sup>.

و إذا بحثنا مدى شرعية الحركة نجدها، غير قانونية، لأن القائمين عليها لم يلجؤوا إلى الطريقة الدستورية الشرعية لإبعاد الرئيس، و إنما استعملوا العنف، بواسطة الجيش للوصول إلى السلطة و استبدال النظام القانوني الأساسي و المؤسسات بنظام قانوني أساسي آخر (بالنسبة لأمر 10 جويلية 1965) و مؤسسات أخرى و قد اعتمد في هذا الانقلاب على الجيش باعتباره المنظمة الوحيدة في الدولة القادرة على القيام بتلك الحركة.

و ما يلاحظ هنا و بعد الحركة التصحيحية، أنه ثم إعادة تركيز السلطة في يد رئيس المجلس الثورة و الحكومة الذي أصبح فيما بعد رئيسا لمجلس الثورة و الحكومة

(2) مغنية الأزرق: نشوء الطبقات في الجزائر. ترجمة سمير كرم. مؤسسة الأبحاث العربية بيروت. لبنان: 1980. ص:

(3) رابح لونيسي: مرجع سابق. ص: 109.

(1) بيان 19 جوان 1965 الصادر عن مجلس الثورة: خطب هوارى بومدين. الجزء الأول. وزارة الإعلام.

(2) عامر رخيطة: مرجع سبق ذكره. ص: 176.

و رئيسا للحزب و وزيرا للدفاع و قائدا للقوات المسلحة و قائد أركان الجيش و قد تم تكريس هذا في دستور 1976.

أما بالنسبة للشعب، فنجد أنه كان بعيدا كل البعد عن مجريات الأمور حيث لم يكن له أي دور في الصراع على السلطة الذي كان يدور بين زعماء الثورة. فالشعب في هذه المرحلة لم يكن يهتم من يحكم بقدر ما كان يهتم الخروج من حالة البؤس و الفقر و الحرمان التي خلفها الاستعمار. حيث أنه كان يضع الثقة في زعماءه باعتبارهم قادة الثورة الذين قادوا البلاد إلى الاستقلال و الحرية. أما بالنسبة للمؤسسات الحزبية و الدستورية فقد كان موقفها التأييد<sup>(1)</sup> للحركة رغم تقاجاً بعض مناضليها الذين لم يكونوا يتوقعون أن يتم حسم الصراع الذي كان قائما خارج الهيئات الحزبية و المؤسسات الدستورية عن طريق الجيش<sup>(2)</sup>.

### ثانيا: ضعف الحزب و انتعاش التيارات السياسية المناهضة له

تميزت الفترة الممتدة ما بين 1965 و 1975 بجهود معتبرة لتنظيم الاقتصاد الوطني و نزع الطابع الاستعماري الذي خلفه عليه الاستعمار الفرنسي. و هكذا ما كادت تحل سنة 1971 حتى دخلت الجزائر معركة تأميم البترول، و تم في نفس السنة إعداد ميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات، و سن قوانين الثورة الزراعية، و هو ما يجعل من نفس سنة 1971 سنة متميزة في العشرية الأولى لاستقلال الجزائر، فهي تعد بمثابة الانطلاق المتميز في مسيرة الجزائر منذ استرجاعها لاستقلالها سنة 1962 لكن في كل ذلك ماذا كان دور الحزب و وضعه؟

في الوقت الذي كان ينتظر فيه تدعيم الحزب و إسناده مهمة تعميم المفاهيم الثورية و الاشتراكية و ترسيخها في أوساط الجماهير عامة و مناضليه خاصة، نجد الحزب قد أصبح أكثر من أي وقت مضى محل هجوم من قبل معارضيهِ سواء داخل السلطة أو خارجها.

فعلى صعيد السلطة القائمة باستثناء ما كان بومدين يردده في الخطب الرسمية حول ما يجب على الحزب القيام به فإننا لا نجد تجاوبا من تركيبة السلطة مع هذه الدعوة إذ أنه في الوقت الذي كان ينادي بضرورة انخراط الإطارات في الحزب نجد الإطارات المعنية بالدعوة نافرة من الحزب.

أما على الصعيد الثاني فإن النفور من الحزب كان يحمل طابع المعارضة إذ كانت العناصر المعارضة لسيادة حزب جبهة التحرير الوطني في البلاد ترى في

---

(1) بلغ عدد الموقعين على برقة التأييد لمجلس الثورة 138 نائب من نواب المجلس الوطني حسب ما ذكره بلعياط عبد الرحمن في لقاءه مع الصحفيين الجزائريين في شهر جانفي 1983.

(2) يقول بلعياط عبد الرحمن في لقاءه مع الصحفيين: " لقد كان قانون المجلس الوطني ينص على أنه يتم نزع الثقة من رئيس الجمهورية بطلب من ثلث أعضاء 3/1 أعضاء النواب فقط، إلا أن ما نسجله هو أن قادة 19 جوان 1965 لم يحترموا هذا الإجراء و لم يسعوا حتى لدعوة لاستعمال هذا القانون".

الدعوة لإعطاء الحزب دورا في الحياة الاقتصادية و السياسية أمرا غير مرغوب فيه، داعية تارة بالسماح لبعض القوى اليسارية بالنشاط باعتبارها الأقدر والأجدر من جبهة التحرير الوطني التي تعاني من الضعف و الوهن مما يجعلها غير مؤهلة لتجديد الجماهير حول القضايا و المهام الوطنية و تارة إلى القول بأن دور جبهة التحرير انتهى بانتهاء الحرب التحريرية<sup>(1)</sup>

و ترجع أسباب النفور من الحزب و الدعوة إلى فتح المجال أمام قوى سياسية أخرى للنشاط يرجع إلى الوضع الذي أصبح عليه الحزب في تلك المرحلة المتميزة بدخول الجزائر عدة معارك مع الشركات الأجنبية على الصعيد الاقتصادي و بداية تبلور المفاهيم الاشتراكية في الشارع الجزائري و في المحيط الجامعي على الخصوص في حين أن الحزب كان يعيش الوضعية التالية:

« ضعف الهياكل الحزبية في ميادين التعبئة و التجنيد نتيجة ضعف الإمكانيات البشرية و المادية.

« كان الحضور الحزبي يكاد يكون غير موجود في الحياة الاقتصادية و المؤسسات الثقافية.

« عدم وضوح الدور المنوط بالحزب في ميادين التأطير و التفكير و المراقبة. و لم يكن الحزب قد وصل إلى تلك الحالة في الواقع إلا نتيجة لسياسة انتهجت منذ 19 جوان فيما يتصل بالحزب، قائمة أساسا على " التنظيم و إعادة التنظيم"<sup>(2)</sup>، مما جعل

---

(1) يعود هذا الشعار في الحقيقة إلى أيام الأزمة السياسية التي كانت تعيشها جبهة التحرير غداة الاستقلال، حيث رفعت شعارات الحزبية و السماح بالنشاط لمختلف التنظيمات السياسية لكون المجتمع الجزائري يعاني من تناقضات اجتماعية موروثة عن الحكم الاستعماري الرأسمالي الذي كان مسيطرا على الجزائر قبل اندلاع الثورة و استرجاع الاستقلال.

(2) مر الحزب بمراحل إعادة التنظيم التالية:

2- في 1965/10/17 عين الرئيس بومدين أمانة تنفيذية من 5 أعضاء من مجلس الثورة للإشراف على الحزب و تنظيمه.

3- في 1967/12/10 أنهى بلاغ من الرئاسة مهام الأمانة التنفيذية و عين قايد أحمد مسؤول عن الحزب في ظل أزمة سياسية مرت 1 بالنظام تمثلت في تمرد قائد الأركان الطاهر الزبيري عسكريا.

4- في أكتوبر 1969 أصبح قايد أحمد مسؤول جهاز الحزب فقط إلى غاية 1972/12/20 حيث صدر بلاغ من الرئاسة يعفيه من مهامه.

5- بعد ذلك أصبح محمد الشريف مساعدا مسؤول الإعلام و التوجيه مكلفا بجهاز الحزب الذي يخضع مباشرة للرئيس بومدين.

6- في 1977/10/30 عين محمد الصالح يحاوي مسؤولا تنفيذيا للحزب إلى غاية انعقاد المؤتمر الرابع، حيث أصبح الشاذلي بن جديد أمينا عاما للحزب.

الحزب في كل عملية تنظيمه أو إعادة تنظيمه يفقد عدد من مناضليه، في الوقت الذي كان نفور المواطن من سنة لأخرى يزداد نتيجة ما كان يشاهده من وضعية الحزب<sup>(1)</sup> و قد كان من نتائج ذلك علي الحزب أنه أصبح عرضة للنقد، و برزت بعض مظاهر النفور من الحزب و نقده فيما يلي:

- « انتعاش التيارات السياسية و الجماعات المناهضة لجبهة التحرير التي أصبحت تهاجمها علانية.
- « انتشار ظاهرة الاستخفاف بالحزب و وصف أعضائه بـ "الرجعية" و قد تزعم هذه الدعوة عناصر "حزب الطليعة الاشتراكية".
- « الإهمال الإعلامي لنشاطات الحزب، و هو ما نبهت له النشرة الداخلية للحزب في أكثر من مناسبة داعية إلى الاهتمام بنشاط الحزب<sup>(2)</sup>.
- « شعور مناضلي الحزب بعدم قدرته على حمايتهم من تعسف رؤوسهم في المؤسسات و الإدارات حيث أصبح الانتماء للحزب أو الدفاع عنه في العديد من المؤسسات يترتب عنه تجميد للموظف في رتبته الإدارية الخ... و هكذا فقد الحزب الكثير من الإطارات، و أخذ يتقلص تدريجيا<sup>(3)</sup>.

## الفرع الثاني

### الحزب و حل النزاعات

لقد عاشت جبهة التحرير الوطني أثناء الثورة أزومات سياسية عديدة و حادة، و كان موقفها منها السكوت و تجاوزها من أجل إظهار وحدة الصف و قوة الجبهة أمام المستعمر.

لكن عجزها عن التحكيم بين الأطراف المتنازعة على السلطة في أزمة 1962 أدى إلى تجاوز الجبهة نفسها و أفقدها مصداقيتها و قوتها.

غير أن دستور 1963 جعل من وظيفة الجبهة في حل الأزمات و نزاعات النظام مبدأ دستوريا عندما اعتبرها الضامن الوحيد و الأمثل لاستقرار النظام فكانت كل مؤسسات الدولة سواء الحكومة أو المجلس الوطني مسؤولة أمام الجبهة مبدئيا.

بيد أن مبدأ وحدة قيادة الحزب و الدولة أفسد هذا التصور، فتشخصت السلطة و استحالَت مساءلة رئيس الجمهورية، فلم يكن أمام قادة انقلاب 19 جوان إلا المرور فوق الحزب و إسقاطه بإسقاط أمينه العام و مكتبه السياسي و لجنته المركزية و كل هيئاته و هياكله فكان ذلك ضربة قاسية لدور الحزب كمسير للنظام و كضامن للاستقرار، و

(1) عامر رخيطة: مرجع سبق ذكره. ص: 207.

(2) النشرة الداخلية للحزب: العدد 20 نوفمبر 1972. إصدارا قسم التوجيه و الإعلام بالحزب.

(3) عامر رخيطة: مرجع سابق. ص: 208.



كدليل قاطع على عجزه عن حل الخلافات السياسية، و رغم ذلك فقد استمر نظام 19 جوان يؤكد مبدأ سمو الحزب و أولويته كونه مصدر كل سلطة و كل شرعية، في الوقت الذي حلت فيه مختلف أزمات هذا النظام خارج الحزب و أحيانا بطرق عسكرية الشيء الذي يجعلنا نصل إليه أن التغيرات التي حدثت على مستوى مؤسسات الدولة قد أجريت باسم الحزب، لكن الشيء الذي مددها و استلزمها هو المواجهة بين مجموعات متصارعة تعلن كلها انتماءها إلى نفس الحزب العاجز عن الحكم في تلك المنازعات.

و بذلك فإن حزب جبهة التحرير الوطني الذي قام بدور الضامن أو الكفيل السلبي، لم يكن الفاعل الحقيقي للتحويلات السياسية و المؤسساتية في جهاز الدولة، بل بالعكس تلقى دائما انعكاساتها المضرة في تنظيمه الخاص. و نتيجة ذلك فإن الحزب يحكم حجمه التاريخي كونه مصدر الشرعية، لم يكن هو نفسه محل خلاف بين المتنازعين، فلا تجد من ينكر على حزب جبهة التحرير الوطني حقه في الحكم و حتى الذي حدث في أكتوبر 1988 و ما تلاه، لم يحدث بفضل معارضة سياسية منظمة و قوية فرضت التعددية، و لكن حدث نتيجة انفجار داخلي، نتيجة انفصام بين قمة الحزب و قاعدته، و لذلك يقال أن الحزب هو قائد التحويلات الدستورية لسنة 1989 فلا غرابة في ذلك.

## الفرع الثالث

### العلاقة بين الحزب و الدولة

إن المبادئ التي شكلت أسس تنظيم السلطة في الجزائر في ظل مبدأ الحزب الواحد بقيت ثابتة من برنامج طرابلس 1962 إلى غاية 1989. هذه المبادئ تنطلق من فكرة أساسية عبر عنها دستور 1963 تتمثل في: " على كل الشعب أن يسهر على استقرار المؤسسات السياسية للبلاد، هذا الاستقرار يشكل ضرورة حيوية بالنسبة لمهام التشييد الاشتراكي التي تواجهها الجمهورية". و عليه فرغم اختلاف الممارسات من طور إلى طور فإنه يمكن القول أن التطور الدستوري في الجزائر من 1962 إلى 1989 يدخل كله تحت مفهوم نظام الحكم عن طريق الحزب و هذا نظريا، لان العلاقة من الناحية العملية قد عرفت منذ استرجاع الجزائر لاستقلالها عدم الاستقرار، فتارة نجد الحزب يحظى بأولوية واضحة، و أحيانا نجد الدولة قد احتلت مكان الصدارة في الأدبيات و القوانين التي تنظم المجتمع، و في الميدان العملي أيضا.

و قد نتج عن ذلك صراعا واضحا بين المسيرين في الدولة الذين اعتادوا على تسيير شؤون المؤسسات الإدارية المشرفين عليها بعيدا عن أي شكل من أشكال الرقابة

السياسية التي تشدها مختلف المواثيق للحزب، و بين المناضلين الذين يرون أنهم بمقتضى ما نصت عليه قوانين الحزب يملكون حق الرقابة في مؤسسات الدولة»<sup>(1)</sup>

## أولاً: أولوية و سمو الحزب على الدولة

إن مبدأ وحدة الحزب و كونه أساس النظام التأسيسي الجزائري هو مصدر أولوية الحزب و سموه على الدولة لقد تضمن هذه الفكرة برنامج طرابلس عندما أكد أن الحزب " يضع الخطوط العريضة لسياسة الوطن و يقترح نشاطات الدولة، و يتضمن تحقيق برنامجه في إطار الدولة بواسطة مساهمة المناضلين في أنظمة الدولة بالأخص في الوظائف القيادية»<sup>(2)</sup>

كرس ذلك دستور 1963 في المادة 24 التي تنص على: " جبهة التحرير الوطني تحدد سياسة الأمة و توحى بعمل الدولة و تراقب عمل المجلس الوطني و الحكومة". نفس الأفكار أخذ بها نظام 19 جوان، حيث أكد مجلس الثورة أن الحزب هو المؤسسة الأولى للبلاد، و هي التي تحمس و تقود القدرة المبدعة للشعب، و كذلك الرئيس بومدين: "يجب أن يحتل الحزب مكانة عليا في الأمة و أن يستخلص المبادئ التي يكون أساس البناء، فللحزب تعود مهمة وضع و توجيه سياسة الحكومة في كل الميادين، إن الحزب هو المحرك، القائد الذي يعطي للثورة توجيهها و الدولة هي أداة فعالة للتنفيذ، فتضع سياسة الحزب موضع التطبيق، حيث أن الحزب هو أساس كل شيء و هو مصدر السلطة".

كما نص القانون الأساسي المؤقت للحزب لسنة 1968: " أن جبهة التحرير الوطني هي التعبير الحي عن الطليعة الثورية، المؤتمنة على الشرعية الثورية، العنصر المحرك للثورة و المصدر الطبيعي للسلطة، و هو الشكل الأعلى لتنظيم الشعب الجزائري و هو المؤسسة الأولى للبلاد»<sup>(3)</sup>

نفس الأفكار نجدها في دستور 1976 في المادة 97، و التي جعلت من جبهة " دليل الثورة الاشتراكية و القوة المسيرة للمجتمع و هي أداة الثورة الاشتراكية في مجالات القيادة و التخطيط و التنشيط»<sup>(4)</sup>

لكن كل هذه الشعارات التي تنص على أولوية الحزب على الدولة كانت نظرية فقط حيث من الناحية الفعلية كانت الدولة هي صاحبة أولوية على الحزب و قد تجسد ذلك أكثر بعد 19 جوان 1965 حيث أصبح الحزب مجرد أداة في يد رئيس مجلس الثورة الذي هو الأمين العام للحزب في نفس الوقت.

(1) عامر رخيطة: مرجع سبق ذكره. ص: 316.

(2) لمين شريط: مرجع سبق ذكره. ص: 323.

(3) مغنية الأزرق: نشوء الطبقات في الجزائر. مرجع سبق ذكره، ص: 150-151.

(4) لمين شريط: مرجع سبق ذكره. ص: 325.

و الواقع أن الحزب لم يكن طيلة المرحلة من 1962 إلى 1989 سوى عنصر من عناصر النظام السياسي، حتى لا نقول جهاز من أجهزة الدولة، مثله مثل الإدارة و الجيش و غيرها.

### ثانياً: مبدأ أولوية الدولة على الحزب

كان واضحاً من الخطب الرسمية لرئيس مجلس الثورة و من خلال الإجراءات التي تم اتخاذها بشأن المؤسسات السياسية التي كانت قائمة، أن حركة 19 جوان تتجه نحو جعل حزب جبهة التحرير الوطني إحدى المؤسسات التابعة لجهاز الدولة، و إعطاء أولوية للدولة على الحزب في تسيير الشؤون العامة للبلاد و هو ما تعنيه الدعوة إلى: "تشبيد الدولة مستقرة سياسياً و مزدهرة اقتصادياً"<sup>(1)</sup> و كان هذا الاختيار يجد معناه في القناعة التي كانت لدى رئيس "مجلس الثورة" و بعض أعضائه و المتمثلة في أن الحزب غير متماسك و غير مؤهل للقيام بمهمة التشبيد و البناء، و إحداث تغييرات اجتماعية و اقتصادية في البلاد، و هو ما يجب على الدولة إنجازه، و دور الحزب في ذلك يتمثل في العمل على تعبئة و تنشيط الطاقات في هذا الاتجاه لا أن يكون دوراً موازياً لدور الدولة أي أن لا يكون حزب معارضا للدولة و لا حزباً قائداً لها، فهو جزء من جهاز الدولة كباقي المؤسسات الاقتصادية و الاجتماعية الخ.

و هو ما عبر عنه بومدين بقوله: "لقد حاول الحزب منذ سنة 1962 أن يخلق من نفسه شيئاً خارجاً عن الدولة، لم يكن هناك تنسيق، يجب القضاء على التكتلات و هذا أمر خاص بالمناضلين أنفسهم يجب عليهم خلق هذا الحزب و السير به في اتجاه صحيح" و الاتجاه الصحيح في منظور قيادة 19 جوان هو تشييد هياكل و مؤسسات الدولة الديمقراطية الشعبية و دور الحزب في ذلك يتمثل في المساهمة في خلق الظروف السياسية الملائمة بعدم تنصيب نفسه جهازاً موازياً لجهاز الدولة.<sup>(2)</sup>

فإذا كان الحزب هو قبل كل شيء من الناحية التنظيمية، مؤتمر و هيئات مركزية و قانون أساسي فقد وقعت مؤسسات دستور 1976 في غياب الحزب و جاء دستور 1976 ليبين للحزب ما ذا يكون و كيف يجب أن يكون، وحدث ما حدث سنة 1963، و لم يفعل مؤتمر 1979 الذي استلزم وفاة بومدين انعقاده إلا ما فعل مؤتمر 1964، و الاكتفاء و القبول بالعباءة التي فصلتها له الدولة حيث حدد الدستور المبادئ الأساسية التي يجب أن يكون عليها قانونه الأساسي.

أما التحولات الدستورية التي حدثت في أواخر 1988 و بداية 1989 فقد حدثت رغم إرادة الحزب، بل على حسابه حيث ببلاغ من رئاسة الجمهورية تم تعديل الدستور 03 نوفمبر 1988 و ببلاغ آخر بتاريخ 24 أكتوبر حول الخطوط الرئيسية للشق الثاني من الإصلاحات السياسية، تم تحويل الحزب إلى جبهة و جاء المؤتمر السادس ليصادق

(1) أنظر: بيان 19 جوان 1965.

(2) عامر رخيعة: نفس المرجع السابق، ص: 324.

على ذلك لكن مع رفض التعددية الحزبية بصرامة غير أن دستور 23 فيفري نزل بحزب  
جبهة التحرير من قمة النظام التأسيسي إلى عنصر من عناصر النظام السياسي كأبي  
جمعية سياسية أخرى من الناحية المبدئية على الأقل.

## **الفصل الرابع**

### **التعددية الحزبية في الجزائر**

**المبحث الأول: أسباب الانتقال من الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية**

**المطلب الأول: الخلفيات و الأسباب العامة لأحداث أكتوبر 1988**

**المطلب الثاني: من الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية**

**المطلب الثالث: أفاق التعدد الحزبي في دستور 1989**

**المبحث الثاني: الأحزاب في ظل التعددية**

**المطلب الأول: الأحزاب و الترسيم القانوني للتعددية**

**المطلب الثاني: إيديولوجية الأحزاب السياسية في الجزائر**

**المطلب الثالث: الشعب و السلطة .**

## الفصل الرابع

### التعددية الحزبية في الجزائر

لقد عرف النظام السياسي الجزائري منذ الاستقلال سنة 1962 في تطوره أربع مراحل أساسية متباينة و ما يعتبر عاملا رئيسا و حاسما في تحديد كل مرحلة هو نوعية و طبيعة الجماعة الحاكمة التي كانت ترسم معالم نظام الحكم وفق استراتيجية عامة استهدفت الاستقرار و الاستمرار في السلطة أطول مدة ممكنة و كانت تلكم المراحل كالتالي:

1. المرحلة الأولى: ( 1962 - 1965 )
2. المرحلة الثانية: ( 1965 - 1978 )
3. المرحلة الثالثة: ( 1979 - 1988 )
4. المرحلة الرابعة ( 1989 ..... )

و رغم اختلاف المراحل الثلاث السابقة ( 1962 - 1988 ) في بعض الجوانب السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و تمايز نوعية الجماعات الحاكمة في كل منها، و طول أو قصر عمرها، و بغض النظر عن إيجابياتها و سلبياتها، فإنها تتفق كلها في الاستناد إلى دستور مفروض بطرق خاصة يكرس تركيز السلطة و أحادية الحزب، و تقيد الحريات، و فرض إيديولوجية معينة و إقامة نظام حكم يتسم بنوع من التحكم و القهر... و تم كل ذلك في إطار شمولي متكامل يعتمد على القوة العسكرية، و يهمل العناصر و الأساليب المدنية، و كانت الغلبة للاستراتيجية على حساب الدبلوماسية و الثقة قبل و فوق الخبرة و الكفاءة.

أما المرحلة الرابعة و الحالية ( منذ 28 فيفري 1989 ) رغم صلتها بسابقاتها، إلا أنها تختلف و تتميز لأنها تشهد تغيرات قانونية ذات طابع اقتصادي و اجتماعي و سياسي من نوع خاص بعد إصدار الدستور الجديد، الذي فتح الباب على مصراعيه للدخول إلى نظام سياسي تعددي في كل الاتجاهات و المجالات.

و لفهم حقيقة و أبعاد هذا التعدد، خاصة من جانبه الحزبي، لا بد من الإجابة عن تساؤلات عديدة و منها:

1. لماذا هذا التعدد؟ هل هو مجرد رغبة في الانتقال إلى نوع آخر من أنواع نظم الحكم؟ أم أنه أمر مفروض للبحث عن نظام بديل بعد الاعتراف بفشل النظام القائم؟

2. هل جاء هذا التعدد ليستجيب لمطالب الشعب في القاعدة؟ أم أنه مجرد ذريعة لحاجات في نفوس المستفيدين من التغيرات الجديدة؟
3. ما هي آفاق هذا التعدد؟ وما هي العوامل المؤثرة إيجابا و سلبا في هذا النظام التعددي الجديد؟
4. ما مدى توفر الشروط و الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و القانونية لضمان نجاح هذا التعدد الحزبي؟

و تتطلب الإجابة عن هذه التساؤلات و غيرها البحث عن أهم الأسس التي تقوم عليها نظام التعدد الحزبي الجزائري الذي كرسه دستور 1989 و هي متنوعة يمكن ذكر أهمها و هي: الأسس التاريخية و الاقتصادية، الثقافية، الأيديولوجية، الدينية، السياسية و القانونية.

### أولا: الأسس التاريخية:

تاريخيا يمكن القول أن التعدد الحزبي في الجزائر قد ولد مع ميلاد الحركة الوطنية السياسية الحديثة في بداية القرن العشرين، و تطور ضمن تطوراتها، و أبرز التيارات السياسية التي نشطت إلى غاية بداية ثورة نوفمبر التحريرية سنة 1954 هي: حركة النخبة - و نجم شمال إفريقيا - و جمعية العلماء المسلمين و الحزب الشيوعي و قد سبق الحديث عن هذه التيارات السياسية سابقا و عن غيرها.

ثم جبهة التحرير الوطني هي تيار وطني ثوري خالص عند تأسيسه سنة 1954، ثم انضم إليها عناصر من تنظيمات سياسية مختلفة، و قد روعي معيار تمثيل هذه التنظيمات في تكوين الهياكل الأساسية للجبهة و الحكومة إبان الثورة التحريرية، كما يتجلى ذلك في المثال التالي:<sup>(1)</sup>

كانت التشكيلة الأولى للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المعلنه يوم 19 سبتمبر 1958 كالآتي:<sup>(2)</sup>

- ◀ حركة الانتصار = 14
- ◀ حركة البيان = 03
- ◀ مؤسسو جبهة التحرير الوطني = 00
- ◀ جمعية العلماء المسلمين = 01
- ◀ الحزب الشيوعي = 01

(1)

(2)

و الملاحظ أن أغلبية المؤسسين و العاملين في جبهة التحرير الوطني من غير التنظيمات السياسية السابقة، قد صاروا أقلية بعد الاستقلال حيث استشهد بعضهم رحمهم الله، و همش البعض الآخر ليفسح المجال لعناصر جديدة.

و سياسيا و رسميا، قد وضع حد للتعدد الحزبي في الجزائر مرتين: كانت الأولى سنة 1954 بقيام جبهة التحرير الوطني و اختفاء غيرها من التنظيمات السياسية بفعل قوة مؤثرات الأمر الواقع الثوري.

أما المرة الثانية، فكانت سنة 1962 في مؤتمر طرابلس حينما صادق المجلس الوطني للثورة الجزائرية على " مشروع برنامج لتحقيق الثورة الديمقراطية الشعبية". و قرر تحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب سياسي وحيد.<sup>(1)</sup> و تأكد هذا القرار بالمراسيم العديدة التي أصدرتها الحكومة لإنعاش التنظيمات السياسية السابقة، و من ذلك: منع الحزب الشيوعي في شهر نوفمبر 1962، و حل الحزب الثوري الاشتراكي في شهر أوت 1963 كما صدر مرسوم في 14 أوت 1963 يقضي بمنع جميع التنظيمات أو الجمعيات ذات الطابع السياسي عبر التراب الوطني.

ثم جاء الدستور و كرس أحادية حزب جبهة التحرير الوطني، و نص على عدم جوار المساس بمبدأ الوحدة الحزبية<sup>2</sup> يرى بعض المؤرخين أن فرض هذا المبدأ مبرر، لأن جبهة التحرير الوطني قد احتكرت النضال المسلح ضد الاستعمار الفرنسي من أجل تحقيق الاستقلال الوطني، و هو ما جعل وجود أحزاب سياسية أخرى لا معنى له، بل يعتبر استمرارا لها خيانة<sup>3</sup> في ظل النصوص القانونية و السياسية " دستور 1963 و 1976، و الميثاق الوطني 1976 و 1986 ظل الحزب الواحد في الحكم منذ سنة 1962 إلى 1989 و لكن واقعا و عمليا، فالتعدد الحزبي كان موجودا و مستمرا حسب هذا الأساس التاريخي، سواء داخل الحزب أو في ظل الحكم كله، و يمكن التمييز بين أربعة تيارات تختلف مواقعها و أدوارها و أساليب عملها و هي:

**1. التيار الوطني المعتدل:** و الموجود مبدئيا في حزب جبهة التحرير الوطني، كان يملك السلطة نظريا، لكنه لم يمارسها عمليا، و اكتفى بإعلان الشعارات و تبنى ما يتخذ من قرارات و التجنيد لتطبيقها.

**2. التيار النخبوي الليبرالي:** كان في مواقع التنفيذ، و تحكم في تطبيق القرارات السياسية التي أعد الكثير منها لكنه لم يعلن عن طبيعته، بل نافق و ساير فسير و استمر.

(1)



3. **التيار الديني:** همش منذ الاستقلال، و حددت إقامته الجبرية رسميا داخل وزارة الشؤون الدينية و المساجد، و استخدم في مناسبات معينة بمثابة ديكور لتزيين بعض الشعائر و الشعارات... لكن إلى جانب ذلك تكونت و نشطت حركة دينية بصورة مستترة. خاصة في الأوساط الجامعية و بعض المدن الكبرى.

4. **التيار الشيوعي:** اختار السرية و اندس في أجهزة الحكم، و مارس نشاطه بكيفيات ملتوية و متنوعة و ظهر تأثيره بصورة جلية في المنظمة العمالية للاتحاد العام للعمال الجزائريين و منظمة الشباب ( الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية ) و في الحركة الطلابية للتطوع...<sup>(1)</sup>

و هكذا. يبدو جليا أن التعدد الحزبي في الجزائر كان موجودا على مدى سبعين سنة خلت، و لم ينقطع وجوده في الواقع يوما، و هذا ما يشكل أساسا تاريخيا مهما للنظام التعددي المعتمد قانونا في دستور 23 فيفري 1989.

### ثانيا: الأساس الاقتصادي

لقد عمد نظام الحكم الجزائري إلى بناء رأسمالية الدولة في الفترة الماضية تحت غطاء الاشتراكية، و صحب ذلك تكوين طبقة من الأثرياء ( تجار، موظفون سامون، مهنيون ... ) في شكل برجوازية متوسطة مستندة إلى نظام الحكم نفسه. و أخذت هذه الطبقة تسعى و تعمل للدفاع عن مصالحها. و توسع مشاريعها لدعم نفوذها، و هو ما لا يمكن إلا في ظل نظام ليبرالي تعددي. و الدليل على ذلك وجود عدد كبير من الأحزاب التي أسسها هؤلاء الأثرياء من التجار و المسؤولين السابقين و المحامين و الأطباء.

و من جانب آخر، فبعض المخططين و المسيرين ساهموا في إفلاس القطاع العام من الاقتصاد الوطني، ثم أخذوا يعلنون الفشل و يضخمون مخاطر الأزمة للوصول إلى إقناع بقبول الحل البديل و هو الجnoch الكلي إلى الليبرالية الاقتصادية التي تعتبر أساس الليبرالية السياسية. أضف إلى ذلك أن القطاع الاقتصادي الخاص قد نشأ و ترعرع على حساب القطاع العام، و أصبح ينافس و يطرح نفسه بديلا له.

### ثالثا: الأساس الثقافي

لقد أفرز التعليم في دولتنا ثلاث فئات متباينة من المثقفين تناقضت مصالحها و تعارضت مواقفها، و هي:

1. فئة المثقفين باللغة الفرنسية، و لا يعرفون اللغة العربية، و هم المسيطرون على مقاليد الحكم و يملكون سلطة القرار و التنفيذ في الدولة.
2. فئة المثقفين باللغة العربية، و لا يجيدون اللغة الفرنسية، و يعيشون على هامش الحياة الاقتصادية و السياسية الوطنية.
3. فئة المثقفين باللغتين: العربية و الفرنسية، و هم أقل عددا، و يمكن تصنيفهم مع الفئة الثانية لأن الأولى تخشى خطرهم، و لا ترغب في وجودهم بسبب قدرتهم على المساهمة الفعلية في عملية تعميم استعمال اللغة العربية، و لهذا التعدد اللغوي و الثقافي نتائج و آثار في التعدد الإيديولوجي.

#### رابعاً: الأساس الإيديولوجي

إذا ما اعتبرنا الإيديولوجيات التي لها صدى معتبر في الجزائر يمكن التمييز بين ثلاثة تيارات أساسية و متصارعة و هي:

1. **التيار الليبرالي:** الذي يحمله في الغالب المثقفون باللغة الفرنسية. سواء من درس منهم داخل الجزائر أو خارجها. و يحتل أغلبهم مواقع استراتيجية في الوزارات و المؤسسات الوطنية و الجماعات المحلية و الذين يرون أن الاشتراكية لم تعد تف بمتطلبات العصر و يجب التخلي عنها.
2. **التيار الشيوعي:** نما في ظل البناء الاشتراكي الرسمي و تغلغل في أوساط العمال و الطلبة الجامعيين، و تعزز ببعض الإطارات الذين تخرجوا من الجامعات الشيوعية في كل من الاتحاد السوفيتي و دول أوروبا الشرقية.
3. **التيار الديني:** قام و نشط كرد فعل ضد التيار الشيوعي، و تحدى الحصار الحديدي المفروض عليه و تمكن من فرض وجوده في الأوساط الجامعية و الشعبية، سيما منذ بداية عهد الانفراج السياسي و الاقتصادي في الثمانينات.

و يعد هذا التعدد الإيديولوجي أرضية أولية و مهمة لقيام أحزاب سياسية عديدة، و يدافع كل حزب عن إيديولوجيته، و يعمل من أجل نشرها و دعمها على حساب غيرها.

## خامسا: الأساس الديني

رغم أن أغلبية الشعب الجزائري يطبقون المذهب المالكي، إلا أنه يوجد عدد قليل من أتباع المذاهب الإسلامية الأخرى، خاصة المذهب الإباضي السائد في غرداية و ما جاورها.

أضف إلى ذلك الاتصال بالحركات الدينية في بلاد المشرق العربي و في الدول الأوروبية عن طريق البعثات الدراسية و وسائل الإعلام المختلفة، رغم كل أنواع الحصار و الحظر... و هو ما ساعد على تكوين وجهات نظر و تصورات متعددة داخل الحركة الدينية ككل. و يعد ذلك نمطا من التعدد الفكري الذي يغذي التعدد السياسي في جوانب معينة.

## سادسا: الأساس السياسي

و يتلخص في رغبة تغيير النظام الاقتصادي ثم السياسي، و هو ما شرع فيه منذ سنة 1979. لكن بأساليب مستترة، و باتباع سياسة الخطوات. و تستند هذه الرغبة في التغيير إلى عوامل داخلية و أخرى خارجية تفاعلت و أنتجت أزمة خانقة<sup>(1)</sup>. و قد برزت جوانب هذا التغيير في تعديل الميثاق الوطني 1986 بعد التمهيد لذلك بإبعاد بعض العناصر المؤثرة من الذين كانوا ضمن الجماعة الحاكمة قبل سنة 1979... ثم دبرت أحداث أكتوبر 1988، و عقبها الإعلان الصريح و الاعتراف الرسمي بضرورة إجراء تغييرات سياسية و اقتصادية لإقامة نظام حكم تعددي جديد، و هو ما تضمنه البيان السياسي الصادر عن رئاسة الجمهورية في 24 أكتوبر 1988 و الذي أكد على أن " تأصيل جبهة التحرير الوطني لا يرفض أن يؤدي تطور العمل السياسي في القاعدة إلى تعددية سياسية " و كان ذلك إيذانا بالدخول إلى نظام التعدد الحزبي الذي نص عليه الدستور الجديد الصادر في 23 فبراير 1989 و المقتن في قانون الجمعيات السياسية، و هو ما يشكل الأساس القانوني لهذا النظام.

## سابعا: الأساس القانوني

يتمثل الأساس القانوني للتعدد الحزبي بالجزائر في الدستور الحالي، و قانون الجمعيات السياسية الصادر في 05 جويلية 1989.

" : 1990/03/13

"

(1)

**الدستور:** لقد نصت المادة (40) منه على أن: " حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به، و لا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية، و الوحدة الوطنية و السلامة الترابية، و استقلال البلاد، و سيادة الشعب".<sup>(1)</sup>

تحليل هذه المادة يبين أن هذا الدستور قد أقر التعدد الحزبي المفتوح في شكل خاص و هو " الجمعيات ذات الطابع السياسي" و لكن لغة و اصطلاحا لا تعد الجمعية مرادفا و بديلا كاملا للحزب " و هنا يثور تساؤل مفاده: لماذا الجمعية و ليس الحزب؟ و لعل الهدف هو البحث عن مصطلح أشمل و أكثر مرونة، لكن مادام المضمون الدستوري هو تكريس التعدد الحزبي المطلق، فالأفضل الاستعانة بالمصطلح السياسي الشائع في الصياغة الدستورية كما هو الحال في بعض الدساتير العربية مثل الدستور المغربي الذي نص على أن: " تساهم الأحزاب السياسية في تنظيم المواطنين و تمثيلهم، و نظام الحزب الواحد غير مشروع" من جهة أخرى فقد أصاب المشرع في استعمال مصطلح "معترف به" للدلالة على أن التعدد الحزبي كان قائما في الواقع السياسي الجزائري من قبل، غير أنه ظل سريا و لم يعترف به رسميا.<sup>(2)</sup>

و لذلك فالاعتراف القانوني بحق التحزب في هذا الدستور جاء ليقنن واقعه و يطبعه بالمشروعية، و يرتب نتائج و آثار سياسية و قانونية مهمة، و منها: شرعية الوجود و المشاركة السياسية، و الخروج من السرية المحظورة إلى العلنية المشروعة، و وجود المعارضة، و التسابق إلى السلطة... الخ.

**قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي:** و قد استخدم هذا المصطلح " الجمعيات ذات الطابع السياسي " ثلاثين مرة و أكدت المادة الأولى من هذا القانون حقيقة التعدد الحزبي في الجزائر المتمثلة في تحقيق هذه المشاركة في الحياة السياسية بوسائل ديمقراطية و سليمة.<sup>(3)</sup>

أما الإطار القانوني العام المحدد لهذا التعدد فهو الدستور، إذ نصت المادة السادسة من القانون السالف الذكر على أنه: "يندرج تأسيس أية جمعية ذات طابع سياسي و عملها و نشاطها ضمن الاحترام الدقيق للدستور".<sup>(4)</sup>

و بذلك نصل إلى أن أسس التعدد الحزبي في النظام السياسي الجزائري متعددة و متباينة لكنها متكاملة، و هذا ما يؤكد قطعا أن الممارسة قد سبقت النظرية. أما المبادرة بتحويل العمل السري المحظور إلى العمل العلني المشروع، فكانت فوقية دون المطالبة الشعبية من القاعدة، غير أن ما يبررها هي حتمية مواجهة الأزمة الشاملة التي أضحت

(1) 40 1989.

(2) : . 74.

(3) . 106.

(4) (6) . 107.

معقدة و تتطلب تغييرات جذرية جادة في كل القطاعات و المستويات وفق قواعد الديمقراطية و مسايرة التطورات الحديثة في كل أرجاء المعمورة.

## المبحث الأول

### أسباب الانتقال من الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية

إن تبني التعددية السياسية في الجزائر لم يكن نتيجة مبادئ و قواعد قانونية تضمنتها النصوص الدستورية أو قوانين الأحزاب، بل هو نتيجة تطور تاريخي و سياق سياسي و اقتصادي و اجتماعي و ثقافي طويل فيما يلي إيضاح لذلك:

## المطلب الأول

### الخلفيات و الأسباب العامة لأحداث أكتوبر 1988

يعتبر خطاب 19 سبتمبر 1988 الذي ألقاه رئيس الجمهورية أمام مكتب التنسيق<sup>(1)</sup> للإعلان عن افتتاح مناقشة المشروع التمهيدي لدستور الاتحاد بين الجزائر و ليبيا<sup>3</sup> البداية عن إعلان الثورة الكلامية من الداخل على الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية المتردية التي عرفت بها البلاد. فقد وجه انتقادات لاذعة للحزب و الحكومة بسبب تقصيرها في أداء مهامها لمعالجة المشاكل التي يتخبط فيها المجتمع مشجب أيضا حالة التسيب التي طبعت تصرفات الإطارات و أفراد المجتمع مؤكدا الإستمرار في انتهاج سياسة النقشف لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها الدولة الجزائرية لا سيما بعد انخفاض سعر البترول. مما كان له أثرا سيئ على نفوس أفراد الشعب، فانتسعت حركة الإضرابات، و بدأ الحديث عن تنظيم مظاهرات مناهضة للنظام يوم 5 أكتوبر 1988، و هو ما حدث فعلا، حيث بدأت بواورها يوم 4 أكتوبر ليلا بالعاصمة<sup>(2)</sup>.

و انتشرت في صباح 5 أكتوبر، لتشتد و تعم العاصمة و نواحي أخرى من الوطن و هي المظاهرات التي اعتبرها المكتب السياسي في اجتماعه يوم 5 أكتوبر بأنها أعمال شغب " قامت بها مجموعة لا تتمتع بالحس المدني مدفوعة بأيدي خفية من الخارج" مقررًا بأن سياسة الحكومة المعتمدة هي : "السبيل الوحيد" للخروج من الأزمة التي

(1)

:

(2)

1988-1999 : 10-9.

تعيشها البلاد، و تبعا لذلك قرر رئيس الجمهورية طبقا للمادة 199 من الدستور إعلان حالة الحصار<sup>(1)</sup> بتاريخ 6 أكتوبر 1988 التي بموجبها دخل الجيش إلى العاصمة التي لم يدخلها منذ 1965 رغم ما عرفته من أحداث<sup>(2)</sup> و خسائر بشرية و مادية.<sup>(3)</sup> و في 10 أكتوبر من نفس السنة ألقى رئيس الجمهورية خطابا لم يذكر فيه الحزب إطلاقا منددا باحتكار السلطة، متأسفا فيه عما حدث و ما نجم عن ذلك من خسائر و وعد بالقيام بإصلاحات سياسية كبيرة ستعرض على الشعب للاستفتاء حولها. و على اثر ذلك يوم الثلاثاء 11 / 10 / عادت الحياة إلى حالتها الطبيعية، و عدل الدستور ثم تبعه تعديل شامل في 23 فيفري 1989.<sup>(4)</sup> و الذي لا ينبغي تجاهله هو أن الاضطرابات التي عرفتها الجزائر كانت وراءها أسباب عديدة منها سياسة تقشف التي انتهجتها الحكومة نتيجة انخفاض سعر البترول إلى جانب تدني القدرة الشرائية للمواطن، و تجميد الأجور منذ أربع سنوات، و ارتفاع أسعار المواد المختلفة بطريقة فوضوية، بحيث لم يعد بمقدور السلطة السيطرة على الأسعار، فضلا عن ارتفاع البطالة لا سيما لدى الشباب، و توقف التصنيع الصناعي، و ضعف الإنتاج الفلاحي و قلة مردودية المؤسسات الاقتصادية التي وصل عجزها إلى ما يقارب 110 مليار دينار. مع أن الكل سمع عن توزيع أرباح لعمال هذه المؤسسات التي أعلن عن عجز حوالي 80 % منها، كما أن الفلاحة سجلت عجزا قدره 15 مليار دينار تولت خزينة الدولة دفعها دون مقابل، و ارتفعت ديون الجزائر بعد عملية التراكم المتواصلة من مليار سنة 1970 إلى 19 مليار سنة 1988 يضاف إلى ذلك ظهور

(1)

119

:"

119

."

!.

(2)

1980 1975 1971

1967

1987

.1986

.1988

1442

1989

(3)

1988/10/10

7 6

1988/12/16

.1989

.16-15 .1998: .1999-1988

(4)

طبقة برجوازية طفيلية أثرت على حساب المصلحة العامة، معتمدة في ذلك على مبررات واهية مكنتها في ظل النظام الاشتراكي من جمع ثروة مالية لا يمكن تحصيلها في ظل نظام ليبرالي إلا بعد أجيال، و كان ذلك بمساعدة السلطة التي ضمنت لها احتكار السوق الوطنية بالامتناع عن استيراد ما تنتجه و عدم مراقبة منتوجها من حيث النوعية أو الأسعار، و بمرور الوقت استطاعت هذه الطبقة أن تفرض رأيها في القمة و على القاعدة.<sup>(1)</sup>

في القمة تطالب بفسح المجال أمامها لاستثمار أموالها لأن الخيار الاشتراكي يقيد توسع نشاطها الاقتصادي لا سيما و أن المؤسسات التابعة للدولة عجزت عن سد احتياجات السوق و تحقيق أرباح، تبرر من خلالها احتكارها لسوق المادة التي تنتجها. أما تأثيرها على القاعدة، فكان بوسائل مختلفة، بمساعدة البيروقراطية، أهمها كشف نقائص القطاع العام و تخزين المواد الأساسية، و سوء تموين السوق، و رفع أسعار ما يعرض فيها، و إرجاع ذلك إلى القطاع العام هذا القطاع الذي ساهم بقدر كبير في تكريس فكرة عدم نجاعته عن طريق قلة إنتاجه و مردوديته و ارتفاع أسعار منتجاته، إلى جانب المحاباة في تحصيل المواد المنتجة، و التسبب الذي طبع تصرفات الأفراد، و هو ما جعل هذا القطاع محلا للتخريب خلال أحداث أكتوبر.<sup>(2)</sup>

و ما من شك في أن السلطة السياسية لم تكن لتخفي عليها هذه المسائل، و كذا المشاكل التي يتخبط فيها المجتمع فقد حاولت في إطار النظام الاشتراكي معالجة الأوضاع عن طريق إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية التابعة للدولة هيكليا ثم ماديا، و كذلك إعادة تنظيم الفلاحة، هدفها بعث النشاط في القطاعين و منحهما استقلالية كبيرة تجاه السلطة الوصية، و مع ذلك فقد ظهر اتجاه محافظ اتخذ موقفا مناهضا لتلك الإصلاحات بدعوى أنها تهدف إلى إفراغ الاختيار الاشتراكي من محتواه، فوجد الرئيس نفسه مضطرا لاتخاذ موقف معتدل تقاديا لانقسام و انهيار النظام و ظهور نظام متطرف، لكنه مع ذلك كان في الكثير من التدخلات يشجب المواقف المحافظة و التماسك بالشعارات إلا أن جاءت أحداث أكتوبر مرجحة كفة الاتجاه الإسلامي مبعدة الاتجاه المحافظ.<sup>(3)</sup>

## المطلب الثاني

### من الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية

(1) : . . . . . : 178-179.

(2) : . 180.

(3) : . 45.

بتاريخ 24 أكتوبر 1988، أصدرت رئاسة الجمهورية بياناً يحدد العناصر الرئيسية التي يتضمنها الجانب الثاني من مشروع الإصلاحات السياسية الذي سيناقش في القاعة، و في مؤتمر جبهة التحرير الوطني قبل أن يعرض على استفتاء الشعب. فالمشروع إذن ليس من وحي الحزب، وإنما من رئاسة الجمهورية التي استندت على خطاب 10 أكتوبر 1988 و بيان 12 من ذات الشهر و السنة<sup>(1)</sup> فقد ثبت بأن أغلبية أعضاء الأمانة الدائمة للجنة المركزية لم يكونوا على علم بالموضوع، إلا في نفس اليوم 24 أكتوبر<sup>2</sup> تأكد ذلك بإبعاد مسؤول الأمانة الدائمة للجنة المركزية بتاريخ 29 أكتوبر و تعيين عبد الحميد مهري محله كمكلف بالأمانة الدائمة و رئاسة مكتب التحضير للمؤتمر السادس لحزب جبهة التحرير الوطني.

و قد تولى المكلف بالأمانة الدائمة الإشراف على مناقشة مشروع التعديل السياسي المقدم من قبل رئاسة الجمهورية على اثر أحداث أكتوبر و القاضي بتأصيل جبهة التحرير الوطني و إقرار تعدد الحساسيات و التيارات داخل الجبهة، و هو المشروع الذي حل محل المشروع الأول الذي عرض على مناضلي الحزب و المتكون من محورين، أحدهما خاص بالجانب التنظيمي و الثاني يتعلق بجانب التنمية حيث تولى المناضلون مناقشتها و إثرائها، ثم رفعت التقارير إلى الهيئات المركزية، و أعيد المشروع مرة ثانية للقاعدة الحزبية لإثرائه، ثم رفع إلى الأمانة الدائمة للجنة المركزية أين أقر نهائياً كمشروع تقرير للمؤتمر، غير أنه جمد و طلب من المناضلين لدى عقد الندوات الجهوية في نوفمبر مناقشة المشروع الجديد، لكنهم رفضوا الاقتراح أول الأمر بدعوى أنهم يمثلون قاعدة وافقت على مشروع عمل، و أنهم جاءوا بتلك الصفة لإثرائه و لم يفوضوا المناقشة غير ذلك رافضين مناقشة فكرة إلغاء الحزب و المبدأ الاشتراكي. و على إثر ذلك، و تجنب لأي فوضى يحتمل وقوعها في المؤتمر، اجتمع المكلف بالأمانة الدائمة مع أمناء المحافظات و طلب منهم طمأنة المناضلين واعد إياهم بأن مشروع الجانب النظامي و التنظيمي الأول هو الذي سيعتمد، كما تولت المحافظات تحديد عدد ممثليها الذين يتناولون الكلمة و موضوع التدخل، إلا أن مكتب المؤتمر تفتن لخطورة ذلك التنظيم و آثاره على حسن سير أشغال المؤتمر فأعلن عن افتتاح تسجيل

(1)

"

"

...":

"

...



المتدخلين بمجرد انتهاء الأمين العام من تقديم تقريره، و بذلك تدخل من سمح له من المسجلين في الأخير، و وضعت قوائم طالبي الكلمة مسبقا جانبا.<sup>(1)</sup> و ما من شك في أنه على الرغم من مقاومة المحافظين الإصلاحات السياسية، فإن ثورة أكتوبر بخلفياتها و أسبابها و أثارها و نتائجها لا سيما السياسية منها، قد كرس المسار الإصلاحي و دعمته بل و عمقت من مضمونه بحيث لم يعد يقتصر على الجانب الاقتصادي في ظل الاختيارات التي لا رجعة فيها، و إنما شمل المجال السياسي، حيث رفض الشعب الانغلاق على النفس و التمسك بما قد يضر أكثر مما يحقق مصلحته، طالبا إعطاء الكلمة ليقرر اختياره في ظل التحولات و الأوضاع الجديدة و تجلى ذلك في استمرار المطالبة بحرية الرأي و التعبير و تقبل الرأي الآخر. الذي لا يمكن أن يتحقق في ظل تنظيم موحد محتكر للسلطة. و إنما في ظل التعددية السياسية و الحزبية، و هو الاتجاه الذي اعتمده التيار الإصلاحي في السلطة بقيادة رئيس الجمهورية لكن على مراحل و بطريقة سليمة.<sup>(2)</sup>

فبعد طمأننة المندوبين للمؤتمر و إبعاد الشخصيات ذات وزن من مراكز اتخاذ القرار فوجئ المندوبون في المؤتمر بحضور مختلف إدارات الدولة من مديري المؤسسات العامة و الإدارات السامية للدولة دون الاعتداد بصفة النضال، مما غير من طبيعة المؤتمر بأن حول من مؤتمر للحزب إلى مؤتمر للإدارات لا سيما بعد أن سمح للجميع بحق التصويت<sup>(3)</sup> و هو ما أدى إلى ترجيح الكفة لصالح دعاة الإصلاح من إدارات و مناضلين كما أنهم فوجئوا بإبعاد اللائحة النظامية و التنظيمية بلائحة أخرى تتضمن مشروع القانون الأساسي لجهة التحرير الوطني الذي أدخل عليه تعديل من قبل لجنة التنظيم يقضى بأن المؤتمر الاستثنائي ينظر في المسائل النظامية و

(1) : 181-182.

(2)

( )

(3) 5117 5018 39 )

2 33 4

التنظيمية<sup>(1)</sup> و الذي يعني بأن تنظيم الجبهة من حيث هياكلها و قوانينها لم يتخذ الشكل النهائي بعد.

أما كيفية الموافقة على لوائح المؤتمر و إبعاد بعض أعضاء اللجنة المركزية، فإن قيادة المؤتمر اكتفت بإعلام المندوبين بأن كل محافظة ستمثل بعضو منتخب من بين المندوبين داخل اللجنة المركزية.<sup>(2)</sup> و أن أمناء المنظمات الجماهيرية و الاتحادات المهنية و العلمية سيكونون أعضاء فيها بحكم مناصبهم، شأنهم شأن أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني و رؤساء لجانه، و روجت شائعة مفادها أن اللجنة المركزية سيقصص عددها مما سهل تمرير لوائح المؤتمر التي أعلن عن انتهاء تحريرها قبل الشروع في المناقشة التي تعد دائما إثراء لها؟ ففي حين كان المقررون يتلون اللوائح المتضمنة برنامج و قانون الجبهة كان مندوبو الولايات منشغلين باختيار ممثليهم و أعضاء اللجنة المركزية يسعون للبقاء في اللجنة القادمة، أما الإطارات و الجيش، فقد كانوا منضبطين مؤيدين، و نظرا لكثرة عددهم و المكان الذي خصص لهم ( أمام المنصة و ممثلو القاعدة الحزبية في المؤخرة ) و تفضيل بعض المندوبين الامتناع عن التصويت بدلا من الرفض، لا سيما لدى عرض مشروع القانون الأساسي، فإن تلك اللوائح نالت موافقة الأغلبية الحاضرة في المؤتمر، و بذلك وضع حد لنظام الحزب الواحد و حلت محله جبهة التحرير الوطني و أقر مبدأ التعددية السياسية تمهيدا للانتقال إلى التعددية الحزبية التي كرسها دستور 1989.<sup>(3)</sup>

## المطلب الثالث

### آفاق التعدد الحزبي في دستور 1989

لقد كرس دستور 1989 الصادر بموجب الاستفتاء الشعبي العام يوم 23 فيفري 1989 التعدد الحزبي في بلادنا لكن بمفهوم و شكل خاص. و لدراسة و تحليل هذا التعدد لفهم مضمونه السياسي و تحديد إطاره القانوني يتطلب الأمر البحث عن

(1)

3

48 (2)

(3)

Tendances et sensibilités

مقتضياته، و مفهومه و آفاقه في ظل دستور 1989 الذي جاء في حلة جديدة ليقنن الإصلاحات السياسية التي فرضتها الظروف الاقتصادية الجديدة.

## الفرع الأول

### مقتضيات التعدد

يمكن حصر مقتضيات أو بمعنى أدق أسباب اللجوء إلى التعدد إلى عوامل داخلية و عوامل خارجية نذكر منها:

#### أولاً: العوامل الداخلية: و لعل أهمها:

1. معاداة و معارضة حكم جبهة التحرير الوطني، و ذلك انطلاقاً من الصراعات السياسية الخفية أو المكتومة و التي تعود جذورها و بداياتها إلى السنوات الأولى للاستقلال.
2. السلبات و التجاوزات المتعلقة بممارسة السلطة، و منها : احتكار السلطة و تزوير الانتخابات و تهميش ذوي الكفاءات و الخبرة. و اختلاس الأموال العامة، و هذا ما أدى إلى انفصام القاعدة عن القمة و فقدان الثقة الشعبية في كل ما هو حكومي أو حزبي.
3. عدم نجاح سياسة التخطيط سيما فيما يتعلق بالتشغيل، و التوازن بين التكوين و التوظيف و معادلة الإنتاج و الاستهلاك. و التحكم في النمو بصورة عامة ... الخ.
4. سوء التسيير و تبذير الثروة الطبيعية الوطنية، و استغلال النفوذ للوصول إلى وجود أقلية قليلة من الأثرياء الذين استغلوا الثروة فاكنتزوا الثروة فجمعوا بين القوتين الاقتصادية و السياسية.

#### ثانياً: العوامل الخارجية: و تتجلى خصوصاً في الآتي:

1. الانخفاض الكبير لأسعار البترول و القيمة النقدية للدولار و الارتفاع المضطرد لأسعار المواد المصنعة و الغذائية في السوق الدولية، فانخفضت الموارد المالية بالعملة الصعبة إلى جانب زيادة الأعباء و التكاليف.
2. تزايد المديونية الخارجية بفعل نقص الموارد المالية. و هو ما أدى إلى اللجوء إلى الدول الغربية الرأسمالية التي لا تمنح المساعدات إلا بشروط، و أهمها التأثير في النظم السياسية لتغييرها.

3. فعالية الجماعات الضاغطة الخارجية التي تنسق و تعمل مع الجماعات الضاغطة الداخلية و التي تحرك الأمور في الخفاء و في إطار العلاقات الثنائية الرسمية و لكن بصور و أشكال خاصة.

و هذا ما يؤكد حقيقة طالما حاول البعض تغطيتها ألا و هي أن الإصلاحات السياسية الجارية في بلادنا لم تفرضها أو تأت بها أحداث أكتوبر 1988 و لم تعجلها، و إنما تلك الأحداث نفسها ليست سوى جسر مصطنع بكل براعة لتعبر عليه التغيرات و البيانات الإصلاحية و وجدت فيها تبريرها الظاهري و الأدلة على ذلك كثيرة، و منها:

1. أن المظاهرات و أعمال الشغب و التخريب التي عرفتها البلاد خلال شهر أكتوبر 1988 كانت مخططة سلفا بدليل اتساعها و شموليتها و وحدة تزامن انطلاقها.

2. إن التذمر الشعبي العام المعبر عنه كان ضد السلطة القائمة كلها، و لم تستثن أية جهة أو سلطة سياسية أو إدارية.

3. كانت المطالب الشعبية المعلنة اقتصادية و اجتماعية و ثقافية في أغلبها، و ليست سياسية كما أعلنت عن ذلك جهات عديدة في الداخل و الخارج.

4. إن الذين أرادوا التغيير السياسي و التعجيل به هم الذين دبروا و سببوا الأحداث التي تطورت بسرعة حتى تجاوزت حدودها المرسومة.

## الفرع الثاني

### مفهوم التعدد

لقد كانت التغيرات الاقتصادية مخططة و تدريجيا متلاحقة، أما التغيرات السياسية فتبدو مفاجئة، و إن أعلنت باسم رئاسة الجمهورية إلا أن ذلك تم في ظل حزب جبهة التحرير الوطني، و وافق عليها المؤتمر السادس الذي عدل جدول أعماله يوم انعقاده.

و هكذا، فرئيس الجمهورية أعلن الإصلاحات، و مؤتمر الحزب تبناها، و صادق عليها الشعب جملة بموجب الاستفتاء العام في الدستور، و يندرج التعدد الحزبي ضمن هذه السلسلة من التغيرات.

و قد نصت المادة (40) من الدستور على أن: "حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به، و لا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية، و الوحدة الوطنية، و السلامة الترابية، و استقلال البلاد، و سيادة الشعب" فتحليل هذه المادة يدل على أن الدستور قد أقر التعدد الحزبي في شكل خاص هو (الجمعيات السياسية) و الجمعيات السياسية لغة و اصطلاحاً لا تعد مرادفاً لكلمة "الحزب" الذي يضم الجماعة

من الناس اجتمعوا و لهم رأي واحد و مصالح واحدة، و عمل سياسي واحد يستهدف الوصول إلى سدة الحكم، و بتعبير آخر فالحزب جماعة من الأفراد تشاكلت قلوبهم و أعمالهم و إن لم يلق بعضهم بعضا. أي أن قيام أي حزب يتطلب تجمع أعضائه. و أفكار متميزة ( إيديولوجية، و برنامج عمل ) و تنظيم محكم<sup>1</sup> ذلك بالإضافة إلى ضرورة الاستناد إلى قاعدة شعبية و أصول اجتماعية معينة.<sup>(1)</sup>

و في هذا المعنى قال الأستاذ بيردو: " الحزب تنظيم يضم مجموعة من الأفراد، يدينون برؤية سياسية واحدة و يعملون من أجل تنفيذ أفكارهم. و ضم اكبر عدد ممكن من المواطنين إلى صفوف حزبهم لتولي الحكم، أو على الأقل التأثير في قرارات السلطة الحاكمة".<sup>(2)</sup>

لكن السؤال الجدير بالطرح هو: لماذا ( الجمعية ) و ليس ( الحزب )؟ و إذا كان الهدف و المضمون السياسي هو التعدد الحزبي المطلق كما يفهم ذلك من الدستور ( المادة 40 ) و مشروع الجمعيات السياسية، فلماذا لا يعبر عن ذلك صراحة و بكل وضوح كما هو الحال في بعض الدول العربية مثل الدستور المصري الذي نص على أن: "يقوم النظام السياسي في جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الأحزاب".<sup>(3)</sup> و لعل الجواب المحتمل يفسر و يبرر بثلاثة أمور و هي:

1. تضيق مجال و نفوذ التعددية لينحصر دورها في المعارضة دون المشاركة الفعالة و المؤثرة.
2. استبعاد انتعاش أو قيام أحزاب معينة.
3. افتراض عدم وجود أو قيام أحزاب مؤهلة و قادرة على خوض معركة المنافسة السياسية و لذلك يجب أن تبدأ العملية بجمعيات ثم تتطور فيما بعد إلى أحزاب، و قد تأكد هذا الافتراض في البيان الرئاسي الصادر في 24 أكتوبر 1988 الذي جاء فيه: " لا يمكن بأي حال من الأحوال إقامة التعددية الحزبية من البداية مع أوساط تطمع في السلطة، و في الحصول على الامتيازات في إطار ديمقراطية مظهرية... لكن تأصيل جبهة التحرير الوطني لا يرفض أن يؤدي تطور العمل السياسي في القاعدة إلى تعددية سياسية.<sup>(4)</sup> لكن هذا الاتجاه ينفية مشروع قانون الجمعيات السياسية الذي يحمل في مضمونه التعدد الحزبي كما يبين ذلك في المادة الأولى منه التي تنص على أن: " تستهدف الجمعية ذات

(1) : . 1971. 100.

(2) : . 1982. 82.

(3) 5 1971 1980.

(4) 24 1988.

الطابع السياسي في إطار أحكام المادة (40) من الدستور جمع مواطنين جزائريين حول برنامج سياسي، ابتغاء هدف لا يذر ربحا و سعيًا للمشاركة في الحياة السياسية بوسائل ديمقراطية و سليمة" فيكون الاعتراف بإنشاء الجمعيات اعتبارا من تاريخ سريان مفعول الدستور الجديد و لا يكون ذلك بأثر رجعي. أي الاعتراف هنا منشئ و ليس مقررًا، و هو ما يستبعد تطبيق المادة (40) على جبهة التحرير الوطني، لأن هذه الجبهة كانت موجودة قبل إقرار نظام التعدد، و الأكثر من ذلك فهي التي أجرت الإصلاحات السياسية -نظريا على الأقل- و تعترف بغيرها من الجمعيات لتشاركها أو تعارضها في الحكم. و لذلك أكد مشروع قانون الجمعيات السياسية على عدم تطبيق أحكام هذا القانون على جبهة التحرير الوطني بحكم وجودها القانوني.<sup>(1)</sup> و تترتب عن هذا الاعتراف نتائج و آثار قانونية و سياسية أهمها: الشرعية في الوجود، المشاركة السياسية، و الخروج من السرية إلى العلنية، و وجود المعارضة و لذلك جعل الدستور الاعتراف بأية جمعية سياسية مقيدا و مشروطا بالشروط الخمسة التالية ( حسب المادة 40 ):<sup>(2)</sup>

1. عدم ضرب الحريات الأساسية للمواطنين و حقوق الإنسان.
2. عدم ضرب الوحدة الوطنية.
3. عدم ضرب سلامة التراب الوطني.
4. عدم ضرب استقلال البلاد.
5. عدم ضرب سيادة الشعب.

و تطبيقا لهذه الشروط الدستورية بين مشروع قانون الجمعيات السياسية خطر الممارسات الطائفية و الجهوية، و إقامة علاقات الاستغلال و التبعية، و الممارسات المخالفة للخلق الإسلامي، و قيم ثورة نوفمبر 1954، حيث يمنع قيام تحزبات على أساس ديني أو لغوي أو جهوي أو الانتماء الجنسي أو الوضع المهني.<sup>(3)</sup> و هو ما يتفق تماما مع مضمون المادة (9) من دستور 1989 التي تنص على أنه: " لا يجوز للمؤسسات أن تقوم بالممارسات الإقطاعية، و الجهوية، و المحسوبية، و إقامة علاقات الاستغلال و التبعية. و السلوك المخالف للخلق الإسلامي و قيم ثورة نوفمبر".<sup>(4)</sup>

(1) 41

(2) 40 1989.

(3) 3

(4) 9 1989.

## المبحث الثاني

### الأحزاب في ظل التعددية

إن تبني التعددية الحزبية في الجزائر قد تم بدون عقدة نفسية لأن جبهة التحرير الوطني جمعت منذ نشأتها مناضلين كانوا ينتمون إلى تشكيلات سياسية مختلفة، و مناضلين آخرين لم يسبق لهم أن شاركوا في أحزاب و بعد الاستقلال بقيت فكرة توحيد الصفوف و أصبح من واجب كل من ساهم في تحرير الوطن أن يواصل نضاله داخل الحزب الواحد.

لكن بعد أحداث أكتوبر 1988، اتجهت الجزائر إلى نظام التعددية الذي قبله الجميع حتى من كان ينتمي إلى حزب جبهة التحرير الوطني.

## المطلب الأول

### الأحزاب و الترسيم القانوني للتعددية

إن تبني مبدأ التعددية الحزبية يعود سببه لعجز نظام الحزب الواحد عن تحقيق مطامح الشعب، و تمكينه من تسيير شؤونه العامة بصفة فعالة و ديمقراطية، فقد جاء في المادة 39 من الدستور " حريات التعبير و إنشاء الجمعيات و الاجتماع مضمونة للمواطن " و جاء في المادة 40 منه ما يلي: " حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به " و بذلك وضع حد لنظام الحزب الواحد المعتمد منذ الاستقلال.<sup>(1)</sup> و بموجب تلك المادتين أقر مبدأ التجمع لإضفاء الطابع الديمقراطي على الحياة السياسية في ظل احترام السلامة الترابية، و الوحدة الوطنية و حماية حريات المواطن الأساسية، و نبذ الممارسات المنافية للخلق الإسلامي، و قيم نوفمبر، و أن تساهم الجمعيات ذات الطابع السياسي<sup>(2)</sup> في تدعيم السلم الاجتماعي عن طريق التنافس

"	1963	23	(1)
"		1976	94
"		"	55

(2) ( ) 21 1990  
.1200

السياسي السلمي في إطار برامج واضحة تخرج المواطن من الوهم الذي كان يعيشه إلى الحقيقة التي ينبغي أن يطلع عليها، و تجعله يشعر بأنه مسؤول عن مصالحة، و مصلحة الجماعة في آن واحد، و ليس مهمشا عن الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، و عليها أيضا أن تبتعد عن تعصب و الطائفية و الجهوية و الإقطاعية و المحسوبية و التعامل مع أية هيئة أجنبية<sup>(1)</sup>.

و الحقيقة أن التعددية الحزبية تترتب عنها مبادئ و قواعد أخرى تتمثل في حرية الرأي و التعبير و حرية الصحافة، و هو ما أكدته الدستور في الفصل المتعلق بالحقوق و الحريات لا سيما المواد 31 و 36 و 39.

فقد جاء في الفقرة الأولى من المادة 31: "الحريات الأساسية و حقوق الإنسان و المواطن مضمونة" و نصت المادة 36 على أن: " حرية الابتكار الفكري و الفني و العلمي مضمون للمواطن، و حقوق المؤلف يحميها القانون". و لا يجوز حجز أي مطبوع أو تسجيل أو أية وسيلة أخرى من وسائل التبليغ و الإعلام إلا بمقتضى أمر قضائي. أما المادة 39 فتقضي بأن " الحريات التعبير و إنشاء الجمعيات و الاجتماع مضمون للمواطن" مما يعد ضمانا أساسية و فعالة لممارسة مختلف الحقوق و الحريات في إطار القانون، و احترام الغير بما يكفل الحوار و المناقشة السياسية السلمية<sup>(2)</sup>. إن قانون الجمعيات السياسية يعتبر الفرصة التي سرعت من عملية إنشاء الأحزاب، بمجرد صدور القانون حتى تسارعت الطلبات لتقديم ملفات اعتماد الأحزاب و من بين الأحزاب التي استلمت وصل إيداع ملف إنشاء الحزب الأحزاب التالية:

- ◀ الحزب التقدمي الديمقراطي (الجريدة الرسمية 33 المؤرخة 8 أوت 1990)
- ◀ الحزب الجمهوري التقدمي (الجريدة الرسمية 39 المؤرخة 12 سبتمبر 1990)
- ◀ حركة الأمة (الجريدة الرسمية 39 المؤرخة 12 سبتمبر 1990)
- ◀ حركة الشبيبة الديمقراطية (الجريدة الرسمية 39 المؤرخة 12 سبتمبر 1990)
- ◀ حركة القوى العربية الإسلامية (الجريدة الرسمية 40 المؤرخة 19 سبتمبر 1990)



- ◀ اتحاد الشعب الجزائري ( الجريدة الرسمية 47 المؤرخة 07 نوفمبر 1990)
- ◀ الائتلاف الوطني للديمقراطيين الأحرار (الجريدة الرسمية 47 المؤرخة 7 نوفمبر 1990)
- ◀ جبهة الجهاد للوحدة (الجريدة الرسمية 55 المؤرخة 19 ديسمبر 1990)
- ◀ أجيال الاستقلال (الجريدة الرسمية 56 المؤرخة 26 ديسمبر 1990)
- ◀ الاتحاد للعدالة و الحرية (الجريدة الرسمية 56 المؤرخة 26 ديسمبر 1990)
- ◀ المنظمة الاشتراكية للعمال (الجريدة الرسمية 12 المؤرخة 21 مارس 1990)
- ◀ الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر (الجريدة الرسمية 12 المؤرخة 21 مارس 1990)
- ◀ الجمعية الشعبية للوحدة و العمل (في 31 جانفي 1990)

في سنة 1991 تم اعتماد الأحزاب التالية:

- ◀ عهد 54 (الجريدة الرسمية 37 المؤرخة 1 أوت 1991)
- ◀ جبهة القوى الشعبية (الجريدة الرسمية 37 المؤرخة 1 أوت 1991)
- ◀ حزب الحق (الجريدة الرسمية 56 المؤرخة 10 نوفمبر 1991)
- ◀ تجمع شباب الأمة الجزائرية (الجريدة الرسمية 56 المؤرخة 10 نوفمبر 1991)
- ◀ جبهة القوى الديمقراطية (الجريدة الرسمية 64 المؤرخة 11 ديسمبر 1991)
- ◀ حركة الرسالة الإسلامية (الجريدة الرسمية 58 المؤرخة 17 نوفمبر 1991)
- ◀ التجمع الوطني الجزائري (الجريدة الرسمية 38 المؤرخة 14 أوت 1991)
- ◀ التجمع من أجل الوحدة الوطنية (الجريدة الرسمية 38 المؤرخة 14 أوت 1991)

## المطلب الثاني

### إيديولوجية الأحزاب السياسية في الجزائر

في البداية و حتى نكون منهجيين فإننا سنحاول تعريف مصطلح الإيديولوجية. فحسب الدكتور عبد الرحمن خليفة في مؤلفه "إيديولوجية الصراع السياسي" فإن استخدام مصطلح الإيديولوجيا يعود إلى المفكر الفرنسي دي ترايسي DETRACY عام 1797 الذي أراد أن يبتدئ علما جديدا أسماه "علم الأفكار".

و كلمة إيديولوجية كلمة معربة تتكون من كلمتين هما: فكرة IDEA، و علم LOG و تعني علم الأفكار، و يراد بها العلم الذي يدرس الأفكار من حيث نشأتها و قوانينها. و

يشير هذا المصطلح إلى نسق من المعتقدات و الأفكار الواقعية على حد سواء، و يسعى في عمومته إلى تفسير الظواهر الاجتماعية المركبة من خلال منظور يوجه و يبسط الاختيارات السياسية و الاجتماعية للأفراد و الجماعات.

فالإيديولوجيا هي: مجموعة قيم أساسية و نماذج للمعرفة و الإدراك ببعضها، و تنشأ صلات بينها و بين القوى الاجتماعية و الاقتصادية.

و يرى ماركس أن المصطلح يعبر عن مجموعة الآراء و المعتقدات التي تسود في مجتمع ما، فالإيديولوجية هي صيغة المجتمع (شعار أو صك) التي تعبر عن الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية داخل المجتمع.<sup>(1)</sup>

و بناء على ما سبق يمكننا القول أن المقصود بإيديولوجية الحزب السياسي هي المبادئ التي يقوم عليها الحزب و التي يضعها في برنامجه يعمل من أجل تجسيدها على أرض الواقع.

أما نشأة إيديولوجية الأحزاب السياسية فترجع إلى المجموعات البرلمانية، فقد كان لظهور المجموعات البرلمانية بفعل الرؤى السياسية التي كانت بمثابة المحرك الذي ساعد على تكوين هذه المجموعات، فتبلور الرؤية السياسية لكل مجموعة يؤدي إلى تحول المجموعات البرلمانية إلى مجموعات مصنفة إيديولوجيا، و بذلك أصبح الرابط السياسي هو المحرك الجامع لأعضاء الجماعة البرلمانية الواحدة.<sup>(2)</sup>

أما بالنسبة للإيديولوجيات السياسية المعاصرة، فيمكن تقسيمها إلى قسمين: الأحزاب الليبرالية و الأحزاب الاشتراكية.

## أولاً: الأحزاب الليبرالية

إن الأحزاب الليبرالية هي تلك الأحزاب التي تعتنق الإيديولوجية الليبرالية، و مقتضى هذه الإيديولوجية عدم تدخل الدولة في ميادين النشاط و الأعمال الفردية. إذ يجب أن تقتصر وظيفة الدولة على المحافظة على سلامة الشعب و كفالة الأمن و النظام و الاستقرار في الدولة، و فيما عدا هذه الوظيفة المحددة (تحقيق الأمن في الداخل و رد الاعتداءات الخارجية) تترك الدولة للأفراد ممارسة أوجه النشاط الأخرى من سياسية و ثقافية و اقتصادية و اجتماعية و الليبرالية السياسية هي مختصرة بكاملها في المادة الأولى لإعلان حقوق الإنسان و المواطن لعام 1789 "يولد البشر و يبقون أحرار و متساوون في الحقوق" فكلمتا الحرية و المساواة تعبران عن أساس الإيديولوجية الليبرالية و التي تعمل الأحزاب الليبرالية على تجسيده على أرض الواقع.

(1) : 103. 1999.

(2) : 82.

## ثانيا: الأحزاب الاشتراكية

إن كلمة الاشتراكية بمعناها الحديث لم تظهر إلا في أوائل القرن 19 م في الدول الأوروبية مثل فرنسا و إنجلترا، و أخذت على أنها نظام متميز عن غيره من النظم الاجتماعية و الاقتصادية و الاشتراكية الحديثة تهدف إلى توفير ما يشبع حاجات الفرد، و يضمن رفاهيته و تتفق الاشتراكية في الواقع مع الليبرالية في النظر إلى الفرد على أنه الغاية النهائية، إلا أن الاختلاف الجوهرى بين الاشتراكية و الليبرالية يتركز في أن الاشتراكية تعطي المجتمع دورا هاما كوسيلة لتحقيق هذه الغاية، إلا أن الليبرالية تنتظر إلى الفرد باعتباره الغاية و الوسيلة<sup>(1)</sup>.

لقد ظهرت الأحزاب الاشتراكية أثناء الحكم البرجوازي و تطورت و اتسع نطاقها نتيجة مساوئ النظام الرأسمالي، غير أنها انقسمت على نفسها، فظهرت أنواع جديدة من الأحزاب بعض مبادئها من الاشتراكية، إلا أن أغلبيتها لا صلة لها على الإطلاق بالاشتراكية، كالأحزاب الفاشية و الأحزاب العمالية.

### الفرع الأول

#### إيديولوجية الأحزاب الجزائرية قبل الاستقلال

كان من نتيجة الاستعمار الفرنسي أن ظهرت حركات وطنية على شكل أحزاب سياسية، و كانت لهذه الأحزاب إيديولوجيات مختلفة. و إذا حاولنا تصنيف الأحزاب الجزائرية وفقا لإيديولوجياتها قبل ثورة نوفمبر فإننا يمكن تصنيفها على النحو التالي:

#### أولا: الأحزاب التي تتبنى الإيديولوجية الليبرالية

و هي الأحزاب التي تتبنى التيار الليبرالي و مثالها:

**حركة النخبة:** أسسها الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر الذي كان ضابطا في الجيش الفرنسي.<sup>(2)</sup>

و يعتبر أول من خاض غمار السياسة في الجزائر بعد الحرب العالمية الأولى. حينما شكل وفد ترأسه و ذهب إلى مؤتمر فرساي سنة 1919 و طالب بتطبيق

(1)

(2) : . 85.

تصريحات الرئيس الأمريكي "ويلسون" على الجزائر و إعطاء أبناءها حق تقرير المصير.

ثانيا: في سبيل تحقيق مطلبه، فتحول إلى المطالبة بالمساواة و بعض الحقوق للاندماج في الحضارة الفرنسية، و كون أول منظمة سياسية تسمى "اتحاد النواب المسلمين" و أسس لها جريدة "الإقدام" و سار على هذا الدرب اندماجين آخرون فيما بعد في إطار "اتحاد المنتخبين المسلمين الجزائريين" المنشأ مرة أخرى سنة 1934 برئاسة الدكتور بن جلول و نخبة من المثقفين باللغة الفرنسية و من البرجوازيين.<sup>(1)</sup>

### ثانيا : الأحزاب التي تتبنى التيار الديني

أما الأحزاب التي تتبنى التيار الديني و أبرزها:

**جمعية العلماء المسلمين:** تأسست جمعية العلماء المسلمين في 5 ماي 1931 و كانت تهدف إلى إجراء إصلاحات دينية، و هذا بالعمل على إنشاء مساجد بأموال الشعب، و توعية الشعب بحقوقه و محاولة إعطاءه شعور خاص نحو الإسلام و اللغة العربية لكن رغم ذلك بقيت تنقصها الوسائل الناجعة لمواجهة الاستعمار، و السبب في ذلك سياسي و تكتيكي و هذا حتى لا تظهر هذه الجمعية كنشاط سياسي متطرف. و قد أنشأت الجمعية عدة مجلات و جرائد منها الشهاب، المنتقد، و التي كانت في بدايتها تبتعد عن أي مطلب سياسي، إلا أن الفصل الكلي بين الأفكار و الواقع غير ممكن، و هذا ما أدى إلى إفراغ مواقفها السياسية في قالب ديني.<sup>(2)</sup>

### ثالثا: الأحزاب التي تتبنى التيار الاشتراكي

بالنسبة للأحزاب التي تتبنى التيار الاشتراكي فمثالها: الحزب الشيوعي الجزائري، و حزب نجم شمال إفريقيا.

**أولا / نجم شمال إفريقيا:** تأسس سنة 1926 بفرنسا في شكل تجمع عمالي لعمال شمال إفريقيا بالمهجر، و كانت أبرز شخصية في هذا الحزب هو الزعيم "مصالي الحاج"، و الملاحظ على برنامج هذا الحزب أنه ركز على الإيديولوجية الاشتراكية و هذا بالدعوة إلى التأميم لكنه فيما بعد ابتعد عنها، لا سيما عندما ظهر على شكل حزب الشعب الجزائري سنة 1937، و أعلن معارضته الشديدة للاندماج و الشيوعية.<sup>(3)</sup>

(1) : . 85:

(2) : . 1945-1930 . 158-154:

(3) : . 124:

**ثانيا / الحزب الشيوعي الجزائري:** ظهر هذا الحزب بعد الحرب العالمية الثانية، و قد كان على شكل فرع من الحزب الشيوعي الفرنسي، و قد بدأ الحزب نشاطه في المدن الكبرى، و الأوساط المنجمية شأنه شأن الأحزاب الشيوعية في كل الدول، و كان يتميز بتنظيم محكم و نضال سياسي متماسك<sup>(1)</sup> لكن رغم نشاطه إلا أنه لم يستطع التغلغل في الوسط الريفي المحافظ و الذي يشكل غالبية المجتمع الجزائري، أما في جانبه السياسي فإنه لم يكن ضد السيادة الفرنسية، و بما أنه كان تابعا للحزب الشيوعي الفرنسي، فقد كان يضم أعضاء من أصل مسيحي و يهودي، و لهذا لم يطمئن العمال المسلمين له<sup>(2)</sup>.

لكن قيام ثورة الفاتح نوفمبر 1954 وضعت حد للتعددية الحزبية في الجزائر، و هذا بفعل قوة مؤثرات الأمر الواقع الثوري.

## الفرع الثاني

### إيديولوجية الأحزاب الجزائرية بعد الاستقلال

#### أولا : إيديولوجية الحزب الواحد بعد الاستقلال

نشأ نظام الحزب الواحد في الجزائر لأسباب تاريخية، و استمر بعد الاستقلال، و بالفعل لم يكن الحصول على الاستقلال ممكنا لو لم يتم توحيد الصفوف في إطار حزب جبهة التحرير الوطني. فالشعب وافق على نظام الحزب الواحد بعد الاستقلال لأنه اعتبر أن توحيد الصفوف أمر منطقي و ضروري لإعادة بناء دولة جزائرية. و قد توطد نظام الحزب الواحد الذي تأثر بالفكر الاشتراكي فيما يخص منهجه التنموي لا بمحتواه الفلسفي الإلحادي. و الجدير بالذكر أن الاختيارات الكبرى في المجال السياسي و الاقتصادي و الثقافي قد حظيت قبل ترسيمها بمناقشة شعبية واسعة، اختتمت باستفتاء شعبي صادق على مشروع الميثاق الوطني سنة 1976 ثم على نص آخر مصحح له سنة 1986. إذن فإن وجود نظام الحزب الواحد في الجزائر كان نتيجة لظروف تاريخية معينة متنوعة باختيارات سياسية مقررّة فيما بعد. و من بين تأثير نظام الحزب الواحد بالفكر الاشتراكي فيما يخص منهجه التنموي دون محتواه الفلسفي الإلحادي هو:

(1) : . 23.

(2) : . 68.

- ◀ نص المادة 2 من دستور 76 على أن: "... الإسلام دين الدولة".
- ◀ نص المادة 10 منه على أن: "الاشتراكية اختيار الشعب الذي لا رجعة فيه".
- ◀ نص المادة 28 منه على أن: "هدف الدولة الاشتراكية الجزائرية هو التغيير الجذري للمجتمع على أساس مبادئ التنظيم الاشتراكي".<sup>(1)</sup>

## ثانياً: إيديولوجية الأحزاب السياسية في ظل التعددية الحزبية

أ / إيديولوجية الأحزاب السياسية الجزائرية في ظل دستور 1989: جاء دستور 1989 كرد فعل على الانفجار الشعبي الذي حدث في أكتوبر 1988، وقد أقر هذا الدستور التعددية الحزبية من خلال نص المادة 40 التي نصت على حرية إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي. و كان نتيجة ذلك أن دخلت الجزائر عهد التعددية الحزبية، و أنشئت العديد من الأحزاب السياسية حتى قاربت الستين حزبا ذات برامج متنوعة و إيديولوجيات مختلفة.

و إذا نظرنا إلى الإيديولوجيات التي لها صدى معتبر في الجزائر يمكننا حصرها فيما يلي:

1. **التيار الوطني:** و تزعمه حزب جبهة التحرير الوطني الذي ينادي بالوطنية، لكنه فقد بريقه لأنه يرمز إلى نظام الحزب الواحد، لذلك لم ينجح في انتخابات 1990.
2. **التيار الليبرالي:** الذي يتبعونه غالبا المثقفون باللغة الفرنسية، سواء من درس منهم داخل الجزائر أو خارجها، و هم غالبا من جيل ما بعد الاستقلال و يحتل أغلبهم مواقع استراتيجية في الوزارات و المؤسسات الوطنية، و الجماعات المحلية و الذين يرون أن الاشتراكية لم تعد تفي بمتطلبات العصر و يجب التخلي عنها و مثالها حزب التجديد الجزائري.
3. **التيار الشيوعي:** نما في ظل البناء الاشتراكي الرسمي و تغلغل في أوساط العمال و الطلبة الجامعيين، و تعزز ببعض الإطارات الذين تخرجوا من الجامعات

(1)

1954

1962

1963

":

"

1963 :

"

الشيوعية في كل من الاتحاد السوفيتي و دول أوروبا الشرقية و مثالها في الجزائر حزب الطليعة الاشتراكي (التحدي)، حزب القوى الاشتراكية و حزب العمال.

**4. التيار الديني:** قام و نشط كرد فعل ضد التيار الشيوعي، وتحدى الحصار الحديدي المفروض عليه، و تمكن من فرض وجوده في الأوساط الجامعية و الشعبية، سيما منذ بداية عهد الانفراج السياسي والاقتصادي في الثمانينات و من أمثلته حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، و حزب النهضة و حماس.

**5. التيار اللائكي:** هم المتشبعون بالثقافة الأوروبية، و فيهم من يدين بالمسيحية، و هم يطالبون بفصل الدين عن الدولة و حرية التدين و الأمازيغية كلغة رسمية للدولة، و مثالها حزب التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية.

و يعد هذا التعدد الإيديولوجي أرضية أولية و مهمة لقيام أحزاب سياسية عديدة و يدافع كل حزب عن إيديولوجيته، و يعمل من أجل نشرها و دعمها على حساب غيره و إن ما يلاحظ على إيديولوجية الأحزاب السياسية في ظل دستور 1989، هو أنها تتبع نفس الإيديولوجيات التي كانت سائدة إبان الاستعمار الفرنسي و بالتحديد قبل ثورة نوفمبر.

**ب / إيديولوجية الأحزاب السياسية في الجزائر في ظل تعديل دستوري لسنة 1996:** رغم الصرامة القانونية التي جاء بها دستور 1989، خاصة في المادة 10 حين نص على أنه: "يجب أن يقوم تنظيم الجمعيات ذات الطابع السياسي على أساس المبادئ الديمقراطية" إلا أن الممارسة الديمقراطية في الجزائر قد انحرف مسارها، و أصبحت تعني للكثير نوعا من الفوضى و انتهاك للحريات و المبادئ الدستورية و أحكام القانون، فأدى ذلك إلى إلغاء نتائج انتخابات ديسمبر 1990<sup>(1)</sup> مما أدى إلى تعديل دستوري سنة 1996 و الذي رقى أحكام قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي إلى أحكام دستورية يجب أن تخضع لها جميع القوانين و ذلك بنص المادة 42 منه التي جاءت كالتالي: " حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به و مضمون و لا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية، و القيم و المكونات الأساسية للهوية الوطنية، و الوحدة، و أمن التراب

(1)

12 1990

% 20.03

% 28.13

% 55

% 1.05

% 1.64

% 11

% 0.30

الوطني و سلامة استقلال البلاد، و سيادة الشعب، و كذا الطابع الجمهوري و الديمقراطي للدولة".<sup>(1)</sup>

و في ظل احترام هذا الدستور، لا يجوز تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي، أو جنسي أو مهني أو جهوي، و لا يجوز للأحزاب السياسية اللجوء إلى الدعاية الحزبية التي تقوم على العناصر المبنية في الفقرة التالية:

" يحظر على الأحزاب السياسية كل تشكل من أشكال التبعية للمصالح أو الجهات الأجنبية. و لا يجوز أن يلجأ أي حزب سياسي إلى استعمال العنف أو الإكراه مهما كانت طبيعتهما أو شكلهما".<sup>(2)</sup>

لكن إذا تفحصنا إيديولوجية الأحزاب السياسية الجزائرية على ضوء دستور 1996 لوجدنا أنها لم تتغير عن تلك التي كانت سائدة إبان دستور 1989 كثيرا.

**1. فالتيار الديني: مازال قائما و نشطا و يمثل جملة من الأحزاب أهمها:**

◀ **حركة مجتمع السلم:** أنشئت الحركة سنة 1962 كحركة سرية، و تماشيا مع الأحداث التي مرت بها الجزائر، و إقرارها للتعددية السياسية في دستور 1989 تأسست الحركة في 06 / 12 / 1990 تحت اسم حركة المجتمع الإسلامي (حماس)، ثم أصبحت تعرف بحركة مجتمع السلم تماشيا مع نص المادة 42 من التعديل الدستوري لسنة 1996.

◀ **حركة النهضة:** بدأت كحركة سرية سنة 1974 في ظل الحزب الواحد، و بعد أن دخلت البلاد عهد التعددية السياسية تحصلت على اعتماد سنة 1989 تحت اسم " حركة النهضة الإسلامية" و بعد تعديل الدستور سنة 1996 أصبحت تعرف باسم " حركة النهضة".

**2. أما التيار المحافظ: و يمثله الوطنيون و الديمقراطيون.** فالوطنيون يمثلهم حزب جبهة التحرير الوطني الذي انقسم على نفسه، و ظهر حزب جديد و هو " التجمع الوطني الديمقراطي". انضم إليه العديد من أعضاء جبهة التحرير الوطني، و قدماء المجاهدين، و أبناء الشهداء، الاتحاد العام للعمال الجزائريين، و الاتحاد العام للفلاحين الجزائريين.

◀ **حزب التجمع الوطني:** الذي يمثل الديمقراطيين، تأسس في 11 - 02 - 1997، و ذلك بعد الأحداث الدامية التي عرفتها الجزائر، و هذا الحزب يعتبر انشقاقا عن حزب جبهة التحرير الوطني و قد فاز هذا الحزب في الانتخابات التشريعية لسنة 1996 بأغلبية المقاعد 155 مقعد من بين 380 مقعد.

(1) 11-98 1989/07/05

(2) 1996: 42: 12-11.



**3. التيار الليبرالي:** أنصار هذا التيار لم يغيروا من مبادئهم التي قاموا عليها في ظل الدستور السابق لذلك لم يحققوا نتائج تذكر في الانتخابات التشريعية التي جرت في سنة 1996 على اعتبار أنهم لم يتماشوا مع الواقع.

**4. التيار الشيوعي:** الأحزاب التي تتبنى هذا التيار أصبحت أكثر اعتدالا بعد التعديل الدستوري لسنة 1996، فتخلت عن مبادئها الشيوعية المتشددة و أصبحت أكثر مرونة خاصة في المجال الاقتصادي.

**5. التيار اللائكي:** الأحزاب التي تتبنى هذه الإيديولوجية لم تغير من مبادئها، بل يمكن القول أنها أصبحت أكثر نفوذ و ذلك نتيجة استغلالها للأزمة التي مرت بها الجزائر. فعلى الرغم من أن هذه الأحزاب جهوية إلا أنها أصبحت تتمتع بنفوذ أكبر من حجمها الحقيقي على الساحة السياسية الجزائرية.

لكن من خلال دراستنا للأحزاب السياسية الجزائرية نجد أن الكثير من هذه الأحزاب أصبحت تميل إلى التخلي و التراجع عن عناصر أساسية من إيديولوجياتها بل أن هناك أحزاب ترى أن توجه سياستها دون الاعتماد عن إيديولوجية معينة، على اعتبار أن مفهوم الإيديولوجية لا يعبر إلا على قيم سلبية، و مثالها ما صرح به السيد "نور الدين بوكروح" زعيم حزب التجديد الجزائري "... إن الحزب المرتبط بالتفكير الطبقي (اشتراكي، ليبرالي، إسلامي) فاشل لأن هذا التصنيف هو تصنيف ماركسي..." فالتفكير الإيديولوجي ليس له صلة بالواقع.

إن هذا الموقف يعبر عن الرغبة في إعادة النظر للوصول إلى نظرية جديدة و ليس المقصود منه التخلي عن كل إيديولوجية و طرحها جانبا. لأن هذا الأمر يعد محالا بالنسبة للأحزاب السياسية و هي التي تشكل معقل الإيديولوجيات السياسية و ميدانها الخصب.

إن المطالبة بالتخلي عن الإيديولوجيات و نزع الطابع الإيديولوجي عن الأحزاب السياسية أصبحت تتمتع بانتشار كبير، و هناك دراسات عديدة تحاول كلها التأكيد على نهاية الإيديولوجيات لكن و مع ذلك فإن تأثير الإيديولوجيات على الأحزاب السياسية يظل قائما. فهي التي تضع أمامها الأهداف و المهام و تمدّها بالدوافع على تحقيق الأهداف و إنجاز المهام، كما أن هذا النظام القيمي يحمل الأحزاب على تبني المواقف الثابتة.

و خير مثال على ذلك الأحزاب الجزائرية، و لنبدأ بالأحزاب السياسية التي اعتنقت الإيديولوجية الدينية أو ما يسمى بالتيار الإسلامي.

إن أول ملاحظة يمكن ملاحظتها على هذا النوع من الأحزاب هو تغيير اسمها تماشيا مع نص المادة 42 من الدستور التي تنص: " لا يجوز تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني".

فحركة مجتمع السلم (حمس) كانت تسمى " حركة المجتمع الإسلامي" في السابق قبل التعديل الدستوري. و حركة النهضة: كانت تسمى في السابق " حركة النهضة الإسلامية"

**و السؤال المطروح:** هل تغيير اسم الأحزاب سواء كانت الدينية منها أو التي تتبنى إيديولوجيات أخرى معناه التخلي عن إيديولوجياتها؟  
مبدئيا يمكن القول أن تغيير الاسم لا يعني أن هذه الأحزاب قد تخلت عن إيديولوجياتها، بل فعلت ذلك خوفا من حلها و اتهامها بخرق نص المادة 42 من الدستور.

لكن إذا اتبعنا مسار هذه الأحزاب لاحظنا أن هناك نوعا من التراجع عن بعض مبادئها فمثلا: حركة مجتمع السلم التي قامت على جملة من المبادئ أهمها: الإسلام مصدر عملها - الشورى مقومها - ثوابت الأمة إطارها.

فهذه المبادئ في الحقيقة هي عبارة عن حبر على ورق و شعارات ترفع في الحملات الانتخابية لأن الأحزاب عمليا لا تعتمد على هذه المبادئ، بل تعتمد اعتمادا كليا على أحكام الدستور و قوانين الدولة، بل لم تسعى هذه الحركات حتى لتجسيد و تحقيق مبادئها على أرض الواقع.

و نفس الشيء ينطبق على باقي الأحزاب السياسية ذات الإيديولوجيات المختلفة و هذا ما يجعلنا نطرح السؤال التالي:

### **هل هناك أحزاب سياسية في الجزائر بالمفهوم القانوني و هل لها إيديولوجية؟**

في الحقيقة و باعتبارنا من دول العالم الثالث، و بسبب مظاهر التخلف التي تعرقل نمو الأفكار الديمقراطية، و لعل أهم هذه المظاهر تتمثل في الركود الاقتصادي، مما يقضي بالتالي على إمكانية قيام تنافس سياسي ديمقراطي في تلك المجتمعات.

هذا بالإضافة إلى حداثة التعددية الحزبية في الجزائر، كونها لم تمر سوى ثلاث (13) عشرة سنة فقط على إقرار التعددية الحزبية في الجزائر و هذه الفترة لا تسمح ب بروز أحزاب سياسية بالمعنى القانوني و السياسي، و ذي إيديولوجية واضحة و ثابتة. ففي الوقت الراهن يصعب القول بوجود أحزاب سياسية بالمعنى القانوني و السياسي في الجزائر و هذا لاحتكار السلطة من طرف حزب واحد، حتى ليخيل للمرء أننا ما زلنا في عهد الحزب الواحد.

أما إذا انتقلنا للحديث عن إيديولوجية الأحزاب السياسية، فإننا نستغرب أن تكون للأحزاب الجزائرية إيديولوجية أصلا، ذلك إن كانت الإيديولوجية تعبر عن مبادئ و برنامج الحزب، فإن الملاحظ في الجزائر أن جل الأحزاب السياسية حاليا تبارك الحزب الفائز في الانتخابات بغض النظر عن إيديولوجية هذا الحزب ( حتى و لو كانت إيديولوجية الحزب الفائز تتعارض مع إيديولوجية باقي الأحزاب السياسية) و كأنها

ليست لها مبادئ سوى مباركة الحزب الفائز، و كان على الأقل أن تعمل على إسماع و نشر إيديولوجيتها، و على المعارضة لتحقيق الصالح العام للأمة.

هذا من جهة، و من جهة ثانية فإنه إذا تمعنا في برنامج الأحزاب السياسية الجزائرية الكثيرة العدد (من ديمقراطيين، وطنيين، اجتماعيين، إسلاميين، لائكيين) فإننا نخلص إلى أن الإيديولوجيات التي ظهرت إبان الحقبة الاستعمارية هي التي ما زالت على الساحة السياسية ( نظريا فقط و هي: الإيديولوجية الإسلامية - الإيديولوجية الليبرالية - الإيديولوجية الاشتراكية). و الدليل على ذلك أنه إذا تمعنا في برنامج الأحزاب السياسية لوجدنا أن هذه الإيديولوجيات هي المهيمنة و هذا مهما تعددت تسميات الأحزاب و عددها، فمثلا:

الأحزاب التي تتبنى التيار الإسلامي: و هما حماس و النهضة حاليا لهما نفس المبادئ و هو السعي لإقامة مجتمع إسلامي، و بالتالي فما دام لهما نفس المبادئ و البرنامج فما الداعي لوجود حزبين. و نفس الشيء يقال عن الأحزاب الديمقراطية و الوطنية: و يمثلها أساسا حزب جبهة التحرير الوطني و التجمع الوطني الديمقراطي اللذان هما وجهان لعملة واحدة.

و نفس الشيء أيضا يقال عن الأحزاب الاشتراكية: فإنه و كما هو معلوم فإن الاشتراكية و الشيوعية انهارتا و بالتالي فإنه من الغريب أن نتحدث عن الإيديولوجية الاشتراكية و الشيوعية في الوقت الحالي حتى لو كان من الجانب الاقتصادي كما تزعم ذلك بعض الأحزاب السياسية، و عليه فإن هذه الأحزاب لا معنى لوجودها ما دامت الإيديولوجية التي تعتنقها انهارت، و لا وجود لها نظريا و لا على أرض الواقع مثل حزب القوى الاشتراكية.

و مما تقدم يمكن أن نستخلص أن الأحزاب السياسية في الجزائر لم تتضج فكريا و لا إيديولوجيا بعد.

## المطلب الثالث

### الشعب والسلطة

لقد عانى الشعب الجزائري كثيرا من جراء الاستعمار الفرنسي، ولقد كان هناك دور فعال للأحزاب خلال الاستعمار، تمثل في نشر الوعي السياسي بين الطبقات الشعبية المختلفة. وهذا ما ساعد على تبني الثورة عند اندلاعها لأنه ترسخ لديه قناعة أنه لا يمكن الحصول على الاستقلال بدون ثورة.

فرغم أن الأحزاب في فترة الاستعمار لم تكن تهدف إلى الوصول إلى السلطة لأن ذلك كان مستحيلا، كما أن الشعب لم يكن يطمح من خلال إنضمامه إلى الأحزاب تمثيله

في السلطة ، وإنما كان يهدف إلى تعبير عن همومه وطموحاته من خلال تلك الأحزاب، لأن الاستعمار الغاصب حرّمه من جميع حقوقه المدنية والسياسية.

بعد الاستقلال كان الشعب الجزائري منهكاً مادياً ومعنوياً ، بسبب الدمار الذي خلفه الاستعمار فكل ما كان يطمح إليه في تلك الفترة هو الاستقرار والأمن وتحسن الأوضاع الاجتماعية ، فهو لم يكن يطمح إلى السلطة بل لم يكن يعي أو يدرك ما هو مفهوم السلطة فالذي كان يؤمن به أن جبهة التحرير حرّرتّه من الاستعمار وهي التي تمنح له الاستقرار المادي والمعنوي بعد ذلك .

فكان تبني الأحادية الحزبية ، وإلغاء التعددية بدعوة التوحيد من أجل بناء مستقبل زاهر كانت فكرة خاطئة، لأن تعدد الأفكار لا يعني التشتت كما أن سيطرة فئة قليلة على السلطة جعل السلطة حاضرة ظاهرياً غائبة فعلياً ، فالذي كان يحكم هو مجموعة من الأشخاص أما الحزب (جبهة التحرير الوطني) فقد كان مجرد غطاء يحتمي به أعضاء السلطة و الشعب في كل هذا لم يكن له وجود .

و بعد فشل الأحادية الحزبية و تبني التعددية الحزبية طمح الشعب بأن يكون له تمثيل فعلى في السلطة، لكن الذي حصل هو العكس فالأحزاب لم ترقى إلى طموحات الشعب و لم تحقق له شيئاً، فالأحزاب الجزائرية صغيرة كانت أو كبيرة كما تدعى لا تظهر إلا في المناسبات الانتخابية، وبعد ذلك تختفي من الساحة السياسية حتى أن تمثيلها في البرلمان فهو شكلي فقط فهي لم تحقق أي شيء ، فكل ما تأمر به السلطة فهم يصادفون عليه بدون اعتراض حتى لو كان ذلك مخالف للمبادئ و الأفكار التي يدعون إليها.

فالأحزاب الجزائرية ليست أحزاب يعتمد عليها من أجل تمثيل الشعب في السلطة فهي أحزاب مصالح و أفراد و ليست أحزاب حقيقية، فهدفها هو الحصول على مقاعد في البرلمان و بعض المناصب الوزارية لا غير أما طموحات الشعب فهي بعيدة كل البعد عن تحقيقها.

كما أن الأحزاب الجزائرية هي أحزاب زعماء فكل حزب مرتبط بزعيمة أو مؤسسه فإذا ذهب زعيمه إختفى و خير مثال ذلك نأخذ حزب النهضة الذي انقسم على نفسه بين أمينه العام عبد الله جاب الله و نائبه أدمي ، مما أدى إلى انفصال زعيم الحزب جاب الله و تأسيسه حزباً جديداً أطلق عليه اسم حركة الإصلاح .

أما الملاحظ على الشعب الجزائري فهو تأثره بزعماء الأحزاب أكثر من الحزب نفسه و أفكاره و برامجهم إن كان له برنامج لأن المعروف على الأحزاب الجزائرية أنها بدون برامج حقيقة فهي تعتمد على بعض المبادئ و الأفكار تدعو إليها في المناسبات الانتخابية لكن برامج حقيقية في لا تملكها ، فعند انقسام حزب النهضة و إجراء انتخابات 2002 لم يحصل حزب النهضة إلا على مقعد واحد، أما الحزب الجديد الذي شكله جاب الله فقد حصل على 43 مقعد ، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل أن الشعب عندما انتخب لم ينتخب الحزب و إنما انتخب زعيمه .

من جهة أخرى نلاحظ أن الناخب الجزائري الذي انتقم من حزب جبهة التحرير سنة 1991 و سنة 1997 أصبح يتحسر على الحزب العريق، و أصبح يتمنى لو عادت أيام هذا الحزب الذي على الأقل كان يضمن العيش الكريم و الأمن و الاستقرار للمواطن الجزائري، و هكذا استطاع حزب جبهة التحرير الوطني أن يعود إلى الساحة السياسية بقوة و استطاع أن يسترجع جزء من ثقة الشعب فيه بعد مرحلة عصيبة بدأت بأحداث أكتوبر 1988، واستمرت أكثر من عشرة سنوات، كما تأكدت مقولة أن الذي يأتي بسرعة ينتهي بسرعة و أن الوعود الكاذبة و الشعارات الفارغة لا تنفع يوم الاقتراع، و هكذا جاءت خيبة الأمل من حزب كان يسيطر على 155 مقعدا في البرلمان السابق، و لم يحصل في انتخابات 2002 إلا على 48 مقعدا هذه النتيجة جاءت كعقاب و انتقام من الناخب للحزب الذي لم يف بوعوده، و لم يقم بدوره في تمثيل الحقيقي للشعب في السلطة كما أنه لم يساعد الشعب في السلطة على حل الكثير من المشاكل التي يتخبط فيها. وهكذا نجد أن الأحزاب الجزائرية عبارة عن أحزاب ضعيفة مليئة بالتناقضات و عديمة القدرة على المحافظة على خطاب واحد صريح و شفاف، و هذا ما أدى إلى نفور الشعب و ابتعاده عنها فهي لم تمثله في السلطة و لن تمثله فيها أبدا، فالشعب بعيد على السلطة و سوف يبقى بعيدا عنها.

## خاتمة

إن فكرة الأحزاب في الجزائر لها جذور في تاريخ الجزائر، إبتداءً من ظهور الحركة الوطنية حيث عملت هذه الأحزاب على نشر الوعي في أوساط المجتمع الجزائري ولم تكن غاياتها الوصول إلى السلطة، لأن ذلك كان مستحيلاً بسبب الإستعمار، وإنما كانت تهدف إلى إيصال هموم الشعب ومشاكله للسلطات الفرنسية من أجل إنتزاع بعض الحقوق حتى ولو كانت بسيطة.

لكن تعنت المستعمر أوصل الأحزاب والشعب إلى نتيجة أن ما أخذ بالقوة لا يسترجع إلا بالقوة، فعند اندلاع الثورة انضمت جميع التيارات السياسية تقريباً تحت غطائها من أجل تحقيق الهدف الأساسي المتمثل في الإستقلال. لكن بعد الاستقلال كان من الممكن تبني تعديدية حقيقية مبنية على الشفافية تساعد على بناء مجتمع جزائري سليم وقوي يتقبل جميع الأفكار والاتجاهات الأيديولوجية، مما يحقق مساهمة فعلية للشعب في السلطة من خلال حرية الأفكار لكن تبني الأحادية الحزبية أدى إلى إبتعاد الشعب عن السلطة لأنها احتكرت من قبل فئة قليلة فأصبحت هي الحزب الحاكم والسلطة في حد ذاتها، وأصبح الشعب عبارة عن شعار يستعمله القادة في المناسبات فقط. ونتيجة إبتعاد الشعب عن السلطة تفجرت أحداث أكتوبر 1988 التي كانت قمة تطور الأزمة الجزائرية، لأن الوضعية العامة لحياة المواطن وخاصة منها الإقتصادية المتسمة بالإنكماش ونقص التمويل والمشاكل الاجتماعية وتزايد البطالة والمعاملات البيروقراطية، وتنامي ظاهرة السرقة والاختلاس وسوء التسيير السياسي والاقتصادي والإداري كل هذه الأسباب مجتمعة أدت إلى ظهور الأزمة التي كادت توصل الجزائر على الهاوية، فقد عاشت الجزائر وشعبها عشيرة سوداء بسبب ظاهرة العنف التي تبنتها بعض التيارات من أجل الوصول إلى السلطة، لكن الذي لم تفهمه هذه التيارات أن الشعب قد عانى من العنف في مرحلة الإستعمار فكان ذلك سبباً كافياً لنفور الشعب من تلك التيارات، كما اتسعت الهوة بين السلطة والشعب من جهة أخرى لأن الشعب رأى أن السلطة وأعضائها هم الذين أوصلوه إلى ما هو فيه من تشتت ودمار.

و من أجل تخطي الأزمة والتي لا تزال تتخبط فيها الجزائر إلى يومنا هذا فإن البلاد في حاجة على تغيير جذري في البناء السياسي والإداري في الدولة، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بتوفر العناصر التالية:

1. رفع نسبة الوعي السياسي والمستوى الثقافي في المجتمع الجزائري.
2. نبذ التعصب والتطرف بكل أشكاله وأنواعه.
3. قبول وتبني مبدأ التعايش السلمي بين شتى الفئات والاتجاهات الأيديولوجية.
4. عدم اللجوء إلى القوة والعنف مهما تكن الأسباب والمبررات والغايات.
5. الإجماع على مبادئ وأهداف وطنية عامة ثابتة لضمان إستقرار المجتمع.

6. الإنتقال السلمي للسلطة و تحييد الجيش و عدم تدخله في الحياة السياسية و المنافسة السلطوية.

7. التأكيد على الحريات العامة للمواطن و حقوق الإنسان.

و عن طريق هذه العناصير يمكن للجزائر أن تتخطى عقبة الفوضى و عدم الإستقرار الذي تعيشه، و تتمكن من بناء مؤسسات دستورية قوية كما تمكن من قيام تعددية حزبية فعلية في الجزائر تعكس طموحات الشعب في السلطة و تحقق له مشاركة فعلية فيها، لأنه مع الأسف الأحزاب الجزائرية حتى يومنا هذا لم تتمكن من تحقيق طموحات الشعب الجزائري للمساهمة في السلطة، لأنها عبارة عن أحزاب ضعيفة و مليئة بالتناقضات و عديمة القدرة على المحافظة على خطاب واحد صريح و شفاف و هذا ما أدى على نفور الشعب من الأحزاب و إبتعاده عنها.

## الملحق

### الخريطة السياسية للأحزاب المعتمدة في الجزائر إلى غاية 1992

أسماء الأحزاب	تاريخ التأسيس	الاتجاه	تاريخ الحل
جبهة التحرير الوطني FLN	1954/11/01	حزب وطني إسلامي عربي	
الحزب الاجتماعي الديمقراطي PSD	10/08/1989	حزب علماني ديمقراطي	
حزب الطليعة الاشتراكي (التحدي) PAGS	10/09/1989	حزب شيوعي ديمقراطي لائكي	
الجبهة الإسلامية للإنقاذ FIS	12/09/1989	حزب إسلامي	04/03/1992 و هو الحزب الوحيد المحل
التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية RCD	12/09/1989	حزب ديمقراطي لائكي بربري	
الحزب الوطني للتضامن و التنمية PNSD	12/09/1989	حزب وطني ديمقراطي	
حزب التجديد الجزائري PRA	28/10/1989	حزب وطني معتدل	
الحزب الوطني الجزائري PNA	07/11/1989	حزب وطني	
الحزب الاجتماعي الحر PSL	11/11/1989	حزب اشتراكي علماني ديمقراطي بربري (أكثر جذرية من RCD)	
اتحاد قوى الديمقراطيين UFD	26/11/1989	حزب وطني	
الحزب الجمهوري PR	26/11/1989	حزب وطني ديمقراطي	
حزب الوحدة الشعبية PUP	27/11/1989	حزب إسلامي إصلاحي	
الجبهة الوطنية للإنقاذ FNS	02/12/1989	حزب وطني إصلاحي	
الحزب الجزائري للإنسان رأس المال PAHC	06/12/1989	حزب اجتماعي رأسمالي	
اتحاد القوى من أجل التقدم UFP	31/12/1989	حزب وطني	
الحركة الجزائرية للعدالة و التنمية MAJD	02/01/1991	حزب وطني إصلاحي	
الجيل الديمقراطي GD	12/01/1991	حزب وطني ديمقراطي	
التجمع الجزائري البومديني RABI	27/01/1991	حزب وطني عربي	



	حزب وطني	16/02/1991	الحركة الجزائرية من أجل الأصالة MSA
	حزب وطني اشتراكي	10/03/1991	حزب العلم و العدالة و العمل PSJT
	حزب إصلاحي ديمقراطي	10/03/1991	الحزب الجزائري للعدالة و التقدم PAJP
	حزب وطني ديمقراطي	13/03/1991	جبهة الأصالة لجزائرية الديمقراطية FAAD
	حزب ليبرالي	25/03/1991	الحزب الحر الجزائري ALP
	حزب وطني اجتماعي	04/04/1991	حزب العدالة الاجتماعية PJS
	حزب إسلامي عربي إصلاحي (إخواني)	29/04/1991	حركة التجمع الإسلامي HAMAS
	حزب وطني اجتماعي	29/04/1991	حزب البيئة و الحريات PEL
	حزب إسلامي إصلاحي	29/04/1991	الجزائر الإسلامية المعاصرة JMC
	حزب وطني عربي	29/05/1991	عهد 1954 AHD
	حزب وطني ديمقراطي	17/07/1991	جبهة القوى الشعبية FFP
	حزب وطني	17/07/1991	التجمع الوطني الجزائري PNA
	حزب وطني	24/07/1991	التجمع من أجل الوحدة الوطنية RUN
	حزب وطني إسلامي إصلاحي	08/09/1991	منظمة قوى الجزائر الثورية الإسلامية الحرة OFARIL
	حزب وطني ديمقراطي	29/09/1991	التجمع الوطني من أجل الديمقراطية RNP
	حزب وطني إسلامي	28/10/1991	تجمع شباب الأمة RJN
	حزب ديمقراطي اشتراكي	14/01/1990	الحركة الديمقراطية للتجديد الجزائري MDRA
	حزب وطني إسلامي	17/01/1990	حزب الوحدة الجزائرية الإسلامية الديمقراطية PUAID
	حزب يساري	27/01/1990	الحزب الاشتراكي للعمال PST
	حزب إسلامي إصلاحي	27/01/1990	الجمعية الشعبية للوحدة و العمل APLLA
	حزب ديمقراطي	30/02/1990	الاتحاد من أجل الديمقراطية و الحرية UDL
	حزب يساري تر وتسكي	26/02/1990	حزب العمال PT
	حزب وطني إسلامي عربي	20/03/1990	الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر MDA

الحزب التقدمي الديمقراطي PFD	27/06/1990	حزب وطني ديمقراطي
حزب الأمة MEO	18/07/1990	حزب وطني إسلامي
الحركة من أجل الشباب الديمقراطي MJD	25/07/1990	حزب وطني ديمقراطي
حركة القوى العربية الإسلامية MFAI	04/08/1990	حزب عربي إسلامي إصلاحي
التجمع العربي الإسلامي RAI	29/08/1990	حزب عربي إسلامي
اتحاد الشعب الجزائري UPA	14/10/1990	حزب وطني ديمقراطي
التحالف الوطني للديمقراطيين المستقلين ANDI	20/10/1990	حزب وطني إصلاحي
جبهة الجهاد من أجل الوحدة FDU	12/11/1990	حزب وطني إصلاحي
حركة النهضة الإسلامية MNI	28/11/1990	حزب إسلامي عربي إصلاحي باديسي
جبهة أجيال الاستقلال FGI	08/12/1990	حزب وطني
حزب من أجل العدالة و الحرية AJL	11/12/1990	حزب ديمقراطي إصلاحي
حزب الحق PD	28/10/1991	حزب وطني اجتماعي
حركة الرسالة الإسلامية MRI	09/11/1991	حزب إسلامي عربي
جبهة القوى الديمقراطية FFD	24/11/1991	حزب ديمقراطي علماني
حزب الحركة من أجل المستقبل الوطني الديمقراطي MAND	19/01/1992	حزب وطني ديمقراطي
الحزب الوطني الديمقراطي الاشتراكي PNDS	22/01/1992	حزب اشتراكي ديمقراطي
حزب الأمان الإسلامي PEI	02/01/1992	حزب وطني إسلامي
حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية PUNFP	19/02/1992	حزب وطني اشتراكي
الحركة الوطنية للشباب الجزائري PNSA	19/02/1992	حزب وطني

المصدر: المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر و الإشهار، الجزائر: الدليل الإقتصادي و الإجتماعي. الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر و الإشهار، 1992، ص 110-112.

## قائمة المراجع

### قائمة الكتب:

1. العلوي محمد الطيب: مظاهر المقاومة الجزائرية من 1830 إلى ثورة نوفمبر 1945، ط: (1406 هـ - 1985 م) دار البعث، قسنطينة، الجزائر.
2. الزبيري محمد العربي : الثورة الجزائرية في عامها الأول ، ط : 1 (1404 هـ - 1984 م ) دار البعث ، قسنطينة ، الجزائر.
3. الطماوي سليمان محمد: السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الإسلامي، ط: 5 لسنة 1986، مطبعة جامعة عين شمس، مصر.
4. الأزرق مغنية: نشوء الطبقات في الجزائر ، ترجمة سمير كرم ، مؤسسة الأبحاث العربية بيروت ، لبنان.
5. الصمد رياض: المؤسسات الاجتماعية والسياسية في الدولة الحديثة (النموذج اللبناني)، ط: 1978، بيروت، لبنان.
6. أزغيدى محمد لحسن: مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير الوطني الجزائري (1956) - (1962) ، ط: 1989 ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.
7. أو صديق فوزي: الوافي في شرح القانون الدستوري ، ج: 1 (نظرية الدولة ) ط: 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر .
8. بوشعير سعيد: النظام السياسي الجزائري، دار الهدى عين مليلة، ولاية أم البواقي، الجزائر.
9. بوشعير سعيد: القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ج: 1 ، النظرية العامة للدولة والدستور ، ط: 2 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، 3 شارع زير وت يوسف الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر .
10. بن حمودة بوعلام: الممارسة الديمقراطية للسلطة ( بين النظرية والواقع ) ، دار الأمة، برج الكيفان ، الجزائر . أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج: 3، ط: 1975 ، معهد البحوث و الدراسات العربية القاهرة ، مصر.
11. دو فرجيه موريس: المؤسسات السياسية والقانون السياسي، الأنظمة السياسية الكبرى، ترجمة د. جورج سعد، بدون سنة، بدون طبع.

12. قليلة عمار : ملحمة الجزائر ، ج: 1 ، ط 1 ( 1412 هـ - 1991 م )  
( دار البعث ، قسنطينة ، الجزائر .
13. لوينسي رابح: الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين ، بدون سنة، دار المعرفة باب الواد، الجزائر.
14. حلمي محمود : المبادئ الدستورية العامة ، ط: 3 لسنة 1970، دار الفكر العربي ، مصر .
15. مهنا محمد ناصر: نظرية الدولة والنظم السياسية، ط: 1999، المكتب الجامعي الحديث الأزاريطة، الإسكندرية، مصر.
2. عبد أسعيد محمد فايز: قضايا علم السياسة العام ، ط: 2 لسنة 1986 ، دار الطليعة للنشر بيروت ، لبنان .
3. عبد الوهاب محمد رفعت / عجيلة عصام أحمد : النظم السياسية ، ط: 5 ( 1419 هـ ، 1996 م ) ( دار النهضة العربية القاهرة ، مصر .
4. عبد الله عبد الغني بسيوني: النظم السياسية والقانون الدستوري ، ط 1997: ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، مصر ، جلال حرب وشركاءه.
5. عبد الحليم كامل نبيلة: الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، ط: 1982، دار الفكر العربي القاهرة ، مصر.
6. سعد الله أبو القاسم: الحركة الوطنية ( 1930 - 1945 ) ، ج: 2 ، معهد البحوث و الدراسات العربية القاهرة ، مصر.
7. سعد الله أبو القاسم: الحركة الوطنية ، ج: 3 ، طبعة 1975، معهد البحوث و الدراسات العربية القاهرة ، مصر.
8. رخيلا عامر: التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962 - 1980 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر .
9. رباط آدمون : الوسيط في القانون الدستوري العام ، الجزء الثالث ، ط : 1971 ، دار العلم للملايين بيروت ، لبنان .
10. فكري فتحي : القانون الدستوري ، الكتاب الثاني ، النظام الحزبي - سلطات الحكم في دستور 1971 - ط: 2000 ، دار النهضة العربية ، مصر.
11. نسيب محمد أرزقي: أصول القانون الدستوري والنظم السياسية، الجزء الثاني، أسلوب ممارسة الحكم في الدولة المعاصرة، ط: 1999 - 2000، بدون طبع.
12. نايت قاسم مولود قاسم: ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر ، ط : 1 ( 1404 هـ - 1984 م ) ( دار البعث ، قسنطينة ، الجزائر .

13. صدوق عمر: مدخل للقانون الدستوري والنظام السياسي الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط: 1996، الجزائر .
14. صدوق عمر: آراء سياسية وقانونية في بعض قضايا الأزمة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر.
15. خليفة عبد الرحمان: ايدولوجية الصراع السياسي ، ط: 1999، دار المعرفة الجامعية ، مصر .
16. شلبي أحمد إبراهيم : تطور النظم السياسية والدستورية في مصر، ط: 1974 ، دار الفكر العربي القاهرة ، مصر.
17. تاملات محمد: الجزائر من فوق بركان، حقائق وأوهام 1988 - 1999، ط: 1998. بدون طبع.

### قائمة الكتب باللغة الفرنسية

1. *DUVERGER Maurice. : Les partis politiques, 9e édition 1976, Librairie Armand Colin, Paris, France.*
2. *YOUSFI M'HAMDE: Le pouvoir 1962-1978 face voilée de l'Algérie, Entreprise nationale d'édition et de publicité (EN.ANEP), Unité Rouïba, Algérie.*

### دساتير و مواثيق

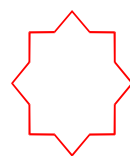
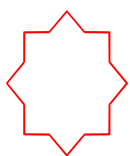
1. دستور سنة 1963.
2. دستور سنة 1976.
3. دستور سنة 1989.
4. دستور سنة 1996.
5. ميثاق الجزائر لسنة 1976.
6. ميثاق الجزائر لسنة 1986.
7. قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي لسنة 1989.
8. بيان أول نوفمبر 1954.

### الرسائل الجامعية

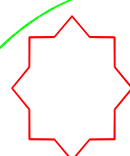
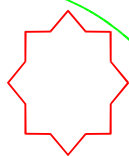
1. شريط لمين: خصائص التطور الدستوري في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه دولة. تحت إشراف خليل طعمة الجزائري. معهد الحقوق و العلوم الإدارية – جامعة قسنطينة، سنة 1991.
2. كشاش كريم أحمد يوسف: الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة، قسم الثاني، ضمانات الحريات العامة في النظم المعاصرة، رسالة دكتوراه. كلية الحقوق، جامعة القاهرة 1987.
3. يونسي حفيظة: الأزمة السياسية في الجزائر و المؤسسات الجديدة. بحث مقدم للدصول على شهادة الماجستير – فرع الإدارة و المالية العامة، تحت إشراف الأستاذة: سعاد الغوتي جامعة الجزائر.

### الجرائد و المجلات

1. جريدة الشعب الجزائري بتاريخ 5 جويلية 1989.
2. جريدة الشعب: حديث السيد يوسف بن خدة بتاريخ 19/09/1988.
3. جريدة الشعب بتاريخ 30/10/1988. صفحة 1 و 3.
4. جريدة المساء بتاريخ 6 و 7 أكتوبر 1988 الصفحة الأخيرة.



# المخلص



## المخلص

إن السلطة في أبسط صورها هي القدرة على فرض إرادة ما على إرادة أخرى أما في ما يتعلق بالأحزاب فهي عبارة عن جماعة منظمة من الأفراد تسعى إلى الوصول إلى الحكم وممارسة السلطة بالطرق المشروعة لتحقيق مبادئها المتفق عليها.

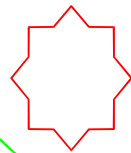
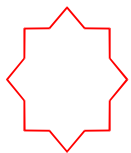
أما الشعب في كل هذا فقد حاول إستخدام الأحزاب من أجل الوصول إلى السلطة ليس من أجل الحكم مباشرة، ولكن من أجل تحقيق طموحاته وأفكاره داخل السلطة.

و بما أن الشعب الجزائري كغيره من شعوب العالم له طموحات وأهداف يحاول الوصول إليها ، فقد حاول من خلال الإنضمام إلى الأحزاب التعبير عن أفكاره، صحيح أن الأحزاب كان لها دور فعال قبل الاستقلال حيث بفضلها إنتشر الوعي في أوساط الشعب الجزائري فأصبح يعرف أن من حقه الاستقلال و الحرية ، و هذا يعتبر دور إيجابي للأحزاب، لكن بعد الاستقلال كان يمكن تبني تعددية حقيقية مبنية على الشفافية ، تساعد على بناء مجت مع جزائري سليم وقوي يتقبل جميع الأفكار و الإتجاهات الإيديولوجية، و يمكن من مساهمة الشعب في السلطة مساهمة فعلية ، لكن تبني الأحادية الحزبية بدعوى التوحد من أجل مستقبل زاهر كانت فكرة خاطئة لأن تعدد الأفكار لا يعني التشتت ، فسيطرت فئة قليلة على السلطة جعلها حاضرة ظاهريا غائبة فعليا، فالذي كان يحكم هو مجموعة من الأشخاص أما الحزب ( جبهة التحرير الوطني) فقد كان مجرد غطاء يحمي به أعضاء السلطة أما الشعب في كل هذا فلم يكن له وجود.

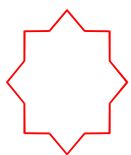
و بعد فشل الأحادية الحزبية و تبني التعددية طمح الشعب بأن يكون له تمثيل فعلي في السلطة ، لكن الذي حصل هو العكس فالأحزاب لم ترتقي إلى طموحات الشعب و لم تحقق له شيئا، لأن الأحزاب الجزائرية صغيرة كانت أو كبيرة كما تدعي لا تظهر إلا في المناسبات الانتخابية ، و بعد ذلك تختفي من الساحة السياسية حتى أن تمثيلها في البرلمان فهو شكلي فقط فهي لم تحقق أي شيء فكل ما يأمر به أعضاء السلطة يصادق عليه بدون إعتراض ، حتى و لو كان ذلك مخالفا للمبادئ و الأفكار التي يدعون إليها.

و بذلك فالأحزاب الجزائرية ليست أحزاب يعتمد عليها من أجل تمثيل الشعب في السلطة فهي أحزاب مصالح و أفراد هدفها هو الحصول على مقاعد في البرلمان و بعض المناصب الوزارية لا غير أما طموحات الشعب فهي بعيدة كل البعد عن تحقيقها.





# Résumé



Le pouvoir dans ses plus simples représentations est de pouvoir imposer une volonté sur une autre.

En ce qui concerne les partis c'est un groupe organisé d'individus qui cherchent à accéder au pouvoir, et la pratique de ce pouvoir à travers des pratiques légales pour réaliser leurs principes mis en accord.

Le peuple dans tous ça essaye d'utiliser les partis pour accéder au pouvoir n'ont pas pour diriger directement mais au plutôt utiliser ses partis pour réaliser ses espérances et ses idées dans le pouvoir.

Et puisque le peuple algérien comme tout autre peuple de ce vaste monde à ses ambitions et ses objectifs qui veut les réaliser. Il a essayé de s'intégrer dans ces partis pour exprimer ses idées. C'est vrai que les partis avait un rôle actif avant l'indépendance car grâce à eux la conscience s'est propagé dans les milieux du peuple algérien qui a découvert que c'est son droit d'être libre et indépendant et ceci est considéré comme un rôle très positif pour les partis.

Après l'indépendance il été possible d'instaurer le multipartisme construit sur la transparence qui va aidé à construire une société algérienne saine et forte qui accepte tous les idées et les tendances idéologiques, et permettra la contribution du peuple au pouvoir, une contribution effectif mais l'adoption du parti unique par le pouvoir sous prétexte de s'unifier pour un futur prospère était une idée fausse car la diversité des idées ne veut à aucun cas dire la dispersion.

Le contrôle du pouvoir par un petit groupe a fait que le pouvoir soit présenté dans la face mais cacher en réalité celui qui contrôle n'était autre qu'un groupe d'individus; en ce qui concerne le parti (le front de libération national) il n'était qu'une couverture qui protège les membres du pouvoir et le peuple dans tous ça n'avait aucune existence.

Après l'échec du parti unique et l'instauration du multipartisme le peuple avait une ambition d'avoir une représentation réelle dans le pouvoir, mais ce qui arrivé était le contraire car les partis ne se sont pas élevé aux espérances du peuple et non en fait réalisé aucun résultat.

Etant donné que les partis algériens petit qu'il soit ou grand comme ils aiment se qualifiés ne se manifestent que dans les occasions électoral et après cela il disparaissent du champ politique même leur représentation dans le parlement est qu'une apparence pour la forme seulement car ils n'ont rien réalisé de concret, ils ne font qu'obéir aux ordres des membres du pouvoir et les approuve sans aucune réserve même si cela est contraire à leur principes et idées qu'ils proclament haut et fort.

De ce fait, Les partis algérien ne sont pas des partis qu'on peut compter sur elles pour représenter le peuple dans le pouvoir car se sont des partis de privilèges et d'individus leur objectif est d'obtenir des sièges au parlement et des postes ministériels en ce qui concerne les espérances du peuple ils sont malheureusement très loin de les réaliser.